



قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (50) ل.س. • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد الكتروني: general@kassioun.org



الزيت السوري

«عالمي» محلياً! [12]

الافتتاحية

«... أحلاهما مر»!

تدفع الجهود الدبلوماسية والعسكرية الروسية الخاصة بمعالجة الأزمة السورية، مع منعكسات تلك الجهود على المستويات السياسية الدولية والميدانية السورية، ولاسيما فيما يتعلق بمعركة حلب الآن، بأصحاب القرار في واشنطن لمواجهة ساعة الحقيقة والوقوف أمام خيارين، أحلاهما مر..! فبعد سنوات من المراوغة والنفاق والمماطلة والتغاضي والدعم غير المباشر لمختلف تنظيمات الفاشية الجديدة المصنفة إرهابية دولياً، والناشطة في سورية، باتت المعضلة الآن أمام أصحاب القرار هؤلاء هي: إما المشاركة الجادة والفعلية مع موسكو في محاربة «النصرة» و«داعش» ورفع الغطاء عنهما، أو جلاء حقيقتهم العارية كما هي أمام القانون الدولي بوصفهم رعاة فعليين وسافرين للإرهاب، أي أن واشنطن حلت محل القوى الإقليمية في ثبوت دورها في دعم الإرهاب وتبنيه صراحة، وهما حالتان يشكل كل منهما انعكاساً للصراع الداخلي الأمريكي، وعامل تسعير له باتجاه تعميق حدة التراجع الأمريكي العام في نهاية المطاف.

في بعض تفاصيل هذه المعضلة، وعلى اعتبار أن الأدوات الفاشية الجديدة هي حقيقتها أداة رئيسية لدى الأوساط الأكثر رجعية في رأس المال المالي الإجرامي العالمي، وبمركزه الأمريكي، فإن مشاركة واشنطن في محاربة الإرهاب جدياً يعني مشاركتها في محاربة تلك الأوساط الأمريكية من شركات أمنية واستخباراتية وفي داخل المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، وهي حالة تشابه ما جرى في ثلاثينيات القرن الماضي مع اضطراب الغرب للمشاركة في القضاء على النازية والفاشية في حينه بعد وصول القوات السوفييتية إلى الحدود الألمانية، فكان إنزال النورماندي، كيلا يعود الفضل والثمار العسكرية والسياسية والاقتصادية الناجمة عن هزيمة الفاشية إلى موسكو وحدها.

غير أن الفارق بين أربعينيات القرن الماضي مع ملابسات الحرب العالمية الثانية والربع الأول من القرن الحالي هو: أن واشنطن، في الحالة الأولى كانت في حالة صعود وتحولت بعد الحرب إلى المركز الإمبريالي رقم 1، واستفادت من الفاشية كأداة للزعزعة بهدف الهيمنة وبسط النفوذ، وكان لديها البدائل الأخرى بوسائط الاستعمار الحديث والتوسع الاقتصادي في الأسواق العالمية البكر. أما اليوم، ومع دخول المركز ذاته في حالة الهبوط، فإن مشاركته في محاربة النصر و«داعش» بوصفهما أدوات فاشية جديدة، لها دور وظيفي محدد يتمثل في نشر الفوضى وتفجير الفوالق والصراعات الثانوية- تعني أنه يتخلى عن أدواته وأطواق نجاحه الوحيدة المتبقية ويخرجهم من المعركة الدولية، ولكن دون بدائل هذه المرة، بحكم حدة الأزمة الرأسمالية من جهة، وانسداد الأفق من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة وجود منافسين دوليين يقومون بإيجاد الأطر المالية والاقتصادية والدبلوماسية الدولية البديلة والخارجة عن عصر الهيمنة الأمريكية المطلقة.

الفترة القريبة المقبلة ستجيب عما سيتحمله الأمريكيون، أكثر أم أقل من هذين الاحتمالين؟ وعن أي خيار سيكون لديهم حسبما تفرضه محصلة صراع أجنحتهم؟ غير أن الواضح تماماً فيما بينهم السوريون، هو أن القضاء على داعش والنصرة دخل حيز التنفيذ، وهو معزز بقرارات وتوافقات دولية سابقة، يبقى على واشنطن إثبات التزامها بها، كتعبير عن ميزان القوى الجديد، وإلا ستكون هي ذاتها خارج الإجماع الدولي، تماماً مثلما سيكون عليها وعلى بقية أطراف الصراع السوري في الداخل والمنطقة والعالم، الالتزام بالذهاب سريعاً نحو تطبيق القرار 2254 بوصفه الإطار والمدخل لبلورة الحل السياسي للأزمة السورية، التي لا حل عسكرياً لها.

شؤون عربية ودولية



لماذا السباق نحو «موقعة الموصل»؟

20

شؤون اقتصادية



من الليرة.. إلى الأزمة الاقتصادية- الاجتماعية

15

شؤون محلية



بطاقة ذكية.. ماذا بشأن السياسات؟

10

ملف (سورية 2016)



بيان حول لقاء بوغدانوف- جميل

05

يوجد بطالة.. يوجد بطالة..!



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العمال بين السلة الغذائية والسوط؟!

عقدت في مقر الاتحاد العام لنقابات العمال ندوة اقتصادية تناولت سوق العمل وما يدور حوله من مشاكل، منها ما هو قديم ومنها ما هو مستجد مع الأزمة.

الندوة من حيث الشكل تكتسب أهميته خاصة لارتباط موضوعها «سوق العمل» وعلاقته بعملية إعادة تدوير عجلات الإنتاج، من أجل تطوير العمل الصناعي بشقيه الخاص والعام، وتطوير العمل الصناعي يعني في جانبه الأساسي تطوير قوة العمل باعتبارها الأساس في أية عملية إنتاجية وبدونها لا يمكن الحديث عن صناعة أو زراعة، وقوة العمل هذه جرى تحميلها الوزر الأكبر في تعطيل العملية الإنتاجية، كونها ترفض العمل وعدم الالتحاق بسوق العمل الذي ينتظرها بفارغ الصبر وعلى آخر من الجمر، من أجل أن يساعدها هذا السوق صاحب «الأخلاق» الذي لا يتخلى عن مكوناته الأساسية حتى في الأزمات، ومكونه الأساسي هي قوة العمل، وبالطبع هذا السوق صاحب المكارم هو من ينصب ميزان الأجور للعمال وفقاً لقانونه الخاص، الذي أبدعه منذ بدء الطبقات بالتشكل.

إن الأحاديث والمداخلات والكلمات التي طرحت وقالت بأن العمال لا يرغبون بالعمل، ولابد من سوقهم بالسوط إذا ما تعذر التحاقهم بسوق العمل، وأن السلة الغذائية التي تقدم لهم هي إحدى عوامل تمنعهم عن العمل باعتبارها كافية، إن هذه الأقاويل قد جافت الحقيقية وفتزت عنها، والحقيقة مرة ولكن لابد من قولها!!

أولاً: لننطلق من معادلة الدخل الوطني التي تحدها الأوساط الاقتصادية المتفائلة بأنها 20% أجور و80% أرباح، أي أنها تحدد حجم منتج العمل المنهوب لصالح قوى رأس المال، وبالتالي الجبن الكبير الذي يلحق بالعمال والذي لا يكفي حتى لتجديد قوة عملهم، فعندما سيرغمون بالذهاب قسراً إلى العمل هذا يعني تضيق قيمة الأرباح على حساب الأجور، وهذا موقف طبقي منحاز لطرف الأرباح.

ثانياً: السلة الغذائية المتحدث عنها، وهي أصلاً سلة «محصورة مكوناتها» توزع كل ثلاثة أشهر، وهي خالية الدسم لا تكفي لمدة أسبوع لشخص أو اثنين، فكيف لعائلة؟ وهذا الأمر يدفع بمن يراود جرحه للعمل قسراً أن يبحثوا عن مصادر إضافية ليعيشهم بأشكال وألوان مختلفة، يعرفها سوق العمل وتجاره.

إن السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومات، وما زالت، هي المسبب الأول والأخير عن التدهور في المستوى المعيشي للطبقة العاملة السورية، ولعموم الفقراء، حيث جمدت الأجور وعززت الأرباح، فكيف سيعمل العمال وفقاً لهذا المسار أنها «السادة»؟

دعنا من الأرقام والدراسات المحلية والدولية التي تشير لنسبة وحجم البطالة في سورية حالياً، علماً بأنها تخالف الأرقام كلها التي نتحدث عن عدم وجود فائض عمالة (بطالة)، ولندخل صلب الموضوع مباشرة من أرض الواقع، لنرى إن كان هناك بطالة أم نقص عمالة.

■ هاشم العيقوبي

آلاف ليرة شهرياً، فهل هذا الأجر «سعر قوة العمل شهرياً» أعلى أم أدنى من القيمة الحقيقية له؟

«ما بعدها كثير...»

إن قيمة أي سلعة تحدها الكلفة الضرورية اللازمة لإعادة إنتاجها، وقوة العمل واحدة من هذه السلع، ولذلك تحدد قيمتها بمجموع ما تحتاجه من أجل إعادة إنتاجها مجدداً، وتلك الحاجات هي نفسها وسائل العيش الإنسانية الطبيعية، من غذاء ودواء وسكن ونقل ولباس وتعليم، وقد وصلت كلفة هذه الحاجات وفق الدراسة الاقتصادية الدورية لجريدة «قاسيون» للربع الثالث من السنة الحالية هي 290 ألف ليرة للأسرة المكونة من خمس أفراد، فحصة الفرد الواحد 58 ألف شهرياً، أي أن متوسط الأجور 40 ألف هو أقل من كلفة معيشة فرد واحد فقط

« فكيف إن علمنا بأن الفرد العامل بسورية يتكفل بمعيشة أكثر من فرد» وعليه فإن سعر قوة العمل أقل من قيمتها الحقيقية، مما يشير إلى أن العرض أعلى من الطلب بنسبة كبيرة جداً، وحين نقول بأن العرض أعلى من الطلب في سوق العمل، فهذا يعني وجود بطالة، بل بطالة سافرة لأنها أدنى.

بطالة عن بطالة «بتفرق»

تتعدد أنواع البطالة وفقاً للتصنيف المتفق عليه، فمنها السافرة والمقنعة والاحتكاكية

والهيكلية والاختيارية.. الخ، ولا يخلو أي مجتمع من هذا النوع أو ذلك، ولطالما كانت نسب البطالة بأنواعها المختلفة هي أحد المؤشرات الأساسية لتقدم المجتمعات وتحضرها، ولمنسوب العدالة الاجتماعية.. الخ، وسنقف هنا عند نوعين:

أولهما: البطالة السافرة، أي حالة التعتل الظاهرة بجزء من قوة العمل المتاحة، وبمعنى آخر وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين به والباحثين عنه عند مستوى الأجر المساند دون جدوى، وهذا النوع من البطالة لم يفارق بلادنا منذ عقود وبنسبة عالية، خاصة بعد إغراقنا في وحل السياسات الاقتصادية الليبرالية.

وأما الثانية، فهي: البطالة الهيكلية، وهي بطالة نوعية، أي تصيب قطاعات اقتصادية محددة دوناً عن غيرها، مثال على ذلك: فائض عمالة «بطالة» في صفوف العمال الزراعيين بسبب سنين الجفاف، وفي الوقت ذاته يكون هناك نقص عمالة في قطاع الصناعات الإنشائية.

إنها نقص عمالة تخصصية

ينطلق البعض من تبني الفكرة التي تقول بأن هناك نقص عمالة، وبأن نسبة البطالة صفر، وبأن مظاهر البطالة التي تظهر بالمجتمع هي بطالة اختيارية محضه من ظاهرة بدأت بالظهور أواخر العام 2013، حيث بدأ واضحاً النقص التدريجي والمستمر للعمالة الفنية والتخصصية المهنية، خاصة في منشآت القطاع العام، وما لبث أن لحق به القطاع الخاص، وهذه حقيقة تعود أسبابها لعوامل عديدة أهمها: السلوك الحكومي بإدارة الملف الاقتصادي والمالي

والمعيشي خلال الأزمة، الذي أفقر العاملين بأجر وأفقدتهم القيمة الشرائية لأجورهم ورفع عنهم الدعم المباشر وغير المباشر، فانتشروا في الأرض طلباً للرزق يسعون في منابها داخل الحدود وخارجها، ونعود لنؤكد بأن هذا النقص لا ينفي البطالة بل يجب القول بأن هناك نقص عمالة تخصصية، لا أن نبني تصورنا لسوق العمل بناءً على أن هناك مئتي شاعر لفنيين ومهنيين في القطاع العام والخاص.

بإعادة إفادة

سبق وأن عالجت على صفحات «قاسيون» وبأكثر من مناسبة موضوع البطالة، وصوبنا الموقف الطبقي الموضوعي في وجه تلك الأصوات التي تخرج من هنا وهناك، وبمناسبة وبغير مناسبة، والمدمية بمجملها سهواً أو عمداً الفكرة القائلة بعدم وجود البطالة، وبأن لا عمالة فائضة في البلاد، وبأن الأزمة الكارثية الشاملة فعلت فعلها وامتنعت فائض العمالة الذي كان يجثو على صدور السوريين واقتصادهم «القوي الصاعد والمقاوم» قبل الأزمة، وأشرنا أن تكون هناك رؤية تحدد الموقف من تلك القضايا المتعلقة بالأجور والبطالة ومسبباتها، فكل من يدعي نظرية نقص العمالة يقصد بأنه لا داعي لزيادة الأجور، ولا داعي لرفع نسبة الأجور من الناتج المحلي، وبالتالي لا داعي لأي تغيير جذري للسياسات الاقتصادية «فعمالنا بألف خير والشغل على قفا مين يشيل» ونحن نعقب: بهكذا أجور لا تطعم أسرة العامل خبزاً وبصلاً، تكون نسبة البطالة في سورية 100%.

مندوبات مبيعات



أخرى التي تكلف بها العاملة، وعلى حسابها الشخصي، دون أن يترتب على رب العمل أية مسؤولية أو تعويض أو تأمين على حياتها، فيما لو تعرضت العاملة لأي حادث أو مكروه أثناء عملها، ودون مراعاة للظروف الأمنية التي تمر بها البلاد، ومع ذلك في حال تعرضت العاملة لأي حادث يغرم ذوها بثمن البضاعة، فصاحب العمل لا يهتم بالنهاية سوى بضاعته أو الربح الذي ستعود به العاملة، فالعاملة بالنسبة له ليست سوى بضاعة تمشي على الأرض فقط.

الشهر، وهو ما انعكس سلباً على سمعة المندوبات بشكل عام. وقدرة العاملة على التعامل مع هذه المواقف، واتخاذها لعدة احتياطات لحماية نفسها، هما السبيل الوحيد الذي يحميها من هذه المضايقات، وخصوصاً أن ليس لديهن الحق في اختيار أماكن عملهن، فالعاملة مجبرة على النزول إلى المكان الذي يحدده لها رب العمل، ولو كان لا يناسبها وإلا فإنها تتعرض للطرده مباشرة، وتحرّم من أجرتها.

لا تعويضات ولا ضمانات
عدا عن مهمات السفر إلى محافظات

والطوابق صعوداً ونزولاً، وتطرق الأبواب وهي تحمل حقيبة تزن بحد أدنى 10 كغ، وتتعرض للكثير من حالات الطرد والإهانات، ودون أن يكون لها أي دخل مسبقاً أو أجر ثابت محدد كل شهر، بل راتبها يتحدد بقيمة ما يتبعه فقط، مع العلم أن العاملة لا يمكنها ترك العمل قبل نهاية الشهر، لأن ذلك سيحرمها من أي راتب استحقته خلال الشهر «مع تغريم العاملات طبعاً بكل قطعة تنسأها العاملة داخل الشركة قبل خروجها».

أنظمة عمل

ولعمل المندوبات نظامي عمل: 1 - نظام البيوت: يعني زيارات منزلية وطرق أبواب، «وطلعة ونزلة»، وتكون إزعاجات نظام البيوت أقل من إزعاجات المحلات أو الأسواق، لأنه غالباً ما يتم التعامل مع ربة المنزل، وهذا النظام تحبذه أغلب المندوبات بكل تأكيد. 2 - نظام المحلات والأسواق: غالباً ما تكون «نزلة» البنت بمناطق أغلب أصحاب المحلات شباب أو في أسواق شعبية.

طبيعة عمل متعبة وتحرش

طبيعة عمل المندوبات وبيئة عملهن تعرضهن للكثير من المضايقات والتحرشات والإهانات، وعليهن أن يتأقلمن مع طبيعة عملهن، وعليهن أن يتمتعن بشخصية قوية بسبب دخولهن إلى أماكن مغلقة، ويتعرضن لكثير من المواقف المرحجة، حيث يتم استدراج البعض منهن إلى أماكن مغلقة بحجة الاطلاع على البضائع، وللأسف تقع العديد من الفتيات في هذا الفخ بسبب لهاثها وراء البيع وزيادة أجرها آخر

ميلاد شوقي

يتم التوظيف عادة في هذه الشركات عبر إعلانات مضملة تنتشر على جدران الأبنية وفي الشوارع، مثل فرصة عمل براتب ممتاز والخبرة غير ضرورية، أو شركة تجارية بحاجة لموظفين براتب ممتاز، أو يلزمنا سكرتيرات، وعادة ما يطلب للعمل فتيات فقط.

إقناع تحت ضغط الحاجة

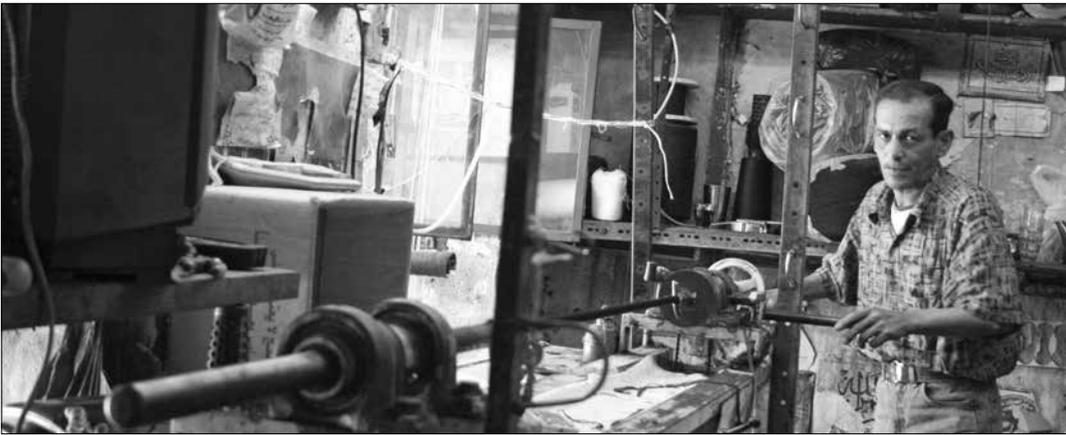
ثم يطلب إلى الفتيات المتقدمات العمل كمندوبات مبيعات، ومن تثبت كفاءتها سيتم تعيينها داخل مقر الشركة أو المكتب، بعد ذلك يتم إجراء دورة ليومين أو ثلاثة، يتم خلالها إقناع الفتيات بالعمل كمندوبة مبيعات من خلال إغرائهن برواتب خيالية، وإنها ستحصل على دخل بمئات الألوف إذا ما أثبتت جدارتها، وأن هذا كله يعتمد على نشاطها فقط، وأن عملها هذا هو فرصة عمر بالنسبة لها ولاسرتها... أغلب الفتيات مجبرات على تصديق هذه الخدع، رغم معرفتهن بكذبها مسبقاً، بسبب ظروفهن الخاصة، فأغلب المتقدمات إلى هكذا أعمال هن من طالبات الجامعة اللواتي يبحثن عن أي عمل يحقق لهن دخلاً يؤمن من خلاله مصروفهن الجامعي، أو ممن فقدن معيلهن بسبب الحرب ووجدن أنفسهن مضطرات للخروج إلى العمل، وأغلبهن لا يملكن أية خبرات أو مؤهلات.

12 ساعة عمل مع إهانات وتغريم

تجد العاملة نفسها مضطرة كل يوم ومن دون يوم راحة للتجوال في الشوارع 12 ساعة يومياً، تدور خلالها بين الأبنية

منشآت تجارية تنشأ وتفتتح ولا يتكلف صاحبها أي شيء، ولا عناء أية مسؤولية تجاه عماله، بل عمله قائم أساساً على استغلال عماله وبيع بضاعة رديئة الجودة بأسعار مرتفعة للمستهلك، وغالباً ما يتم العمل داخل مكاتب مخفية ومؤقتة تهرباً من أية رسوم أو ضرائب.

المشاريع الصغيرة في الأزمة.. آخر القلاع



منذ مطلع الأزمة عانى أصحاب المهن السوريين من تراجع الأسواق وتدني مستوى الدخل الواسطي للفرد، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية.

غزل الماغوط

ورغم أن البعض ممن نسبيهم مجازاً الأوفر حظاً قد تمكنوا من الاحتفاظ بمهنتهم ومصدر دخلهم على امتداد هذه السنوات العجاف، إلا أنه من الجلي أن الأزمة قد قلصت إيرادات عملهم، وفاقت خسائرهم ما جعلهم يضطرون إلى ساعات عمل أطول، وفي ظل ظروف أقسى لتعويض العجز الحاصل إلى الحد الذي يسمح بتلبية متطلبات أسرهم الأساسية ولو بحدودها الدنيا.

مواسم للعمل وأخرى للانتظار

العمل في الحلويات الشرقية مواسم كما يوضح أبو سليمان، فالطلب على منتجات المحل يزداد أثناء الأعياد وفي فترات صدور نتائج الشهادات الإعدادية والثانوية، وبشكل عام يشهد الصيف إقبالاً أكبر بكثير من فصل الشتاء حيث تندر المناسبات وترتكز مصاريف الأسر على متطلبات المدارس والتحفة وما

على القطعة ويعمل كل يوم صباحاً ومساءً للوفاء بالتزاماته وتأمين دخل يتراوح ما بين ثلاثين إلى أربعين ألف ليرة شهرياً.

وتخفيض النفقات ولاسيما بالنسبة للاسر كبيرة العدد».

قبل.. وبعد

ويروي علاء حاله كعامل في ورشة كهرباء، فقبل الأزمة بسنوات شهدت البلاد ازدهار الورشات والمعامل الصغيرة التي تحتاج إلى لوحات كهربائية، وهو ما اعتاد على صناعته لأكثر من عشر سنوات، لكن معظم هذه المعامل دمرت أو أوقفت بفعل الحرب، ما أسهم إلى حد كبير في تقليص حجم السوق، واضطرت الورشة إلى الاكتفاء بإنتاج روافع الجهد وإصلاح الكهربائيات المعطلة، وعن طبيعة عمله يوضح علاء: أنه يتقاضى أجراً

في الأزمة، وهو ما لا يخفى على أحد، فإن الضرائب ارتفعت على ممارسي المهنة في الآونة الأخيرة».

«مستورة»

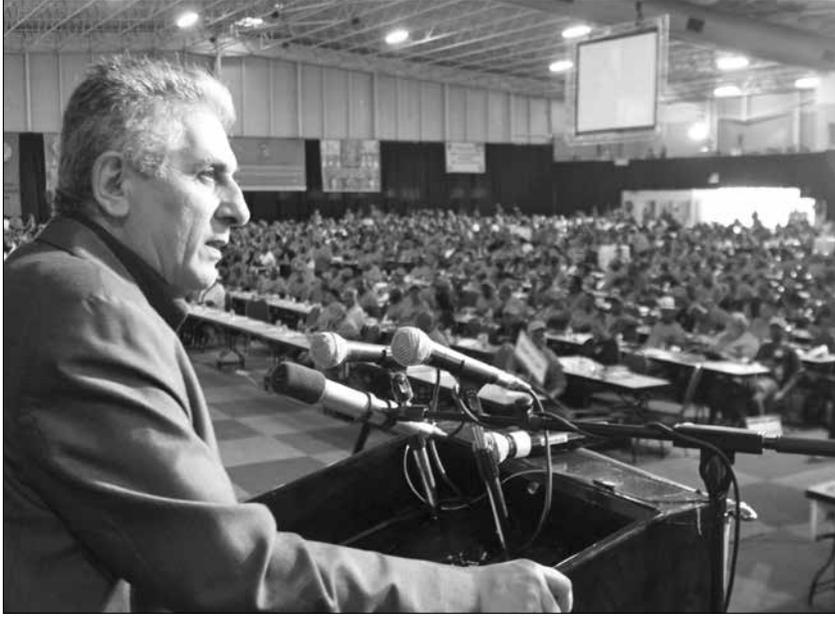
بهذه الكلمة يختصر غسان مهنته كخياط يعمل في إصلاح الملابس، وعن أثر الأزمة على عمله يقول، «تغيرت طبيعة عملي بعد الحرب، ففي السابق كنت أكسب قوتي من تفصيل الثياب على اختلافها، وكان الأجر يفي بمعظم احتياجاتنا الأساسية، ولكن في ظل الأزمة أصبح الإقبال على التفصيل محدوداً للغاية، في حين برزت فكرة إصلاح الثياب القديمة لإطالة عمرها،

شابه، ويصبح الطلب على «الكمايات» في حدوده الدنيا مقابل «الأساسيات» في هذا الموسم القاسي، ولذلك فإن الصيف أخف وطأة على العاملين في هذا المجال رغم أن له عيوبه أيضاً، حيث يشهد ارتفاع معدلات انقطاع الكهرباء وسرعة فساد المنتجات بسبب الطقس الحار، خصوصاً تلك التي تحتوي على الحليب ومشتقاته.

ندرة وغلاء

أما بالنسبة لأبي محمد فقد انعكست الأزمة على مهنته ميكانيكي سيارات، حيث باتت قطع التبديل التي يحتاج إليها نادرة غالباً وغالية الثمن، ما يضطره إلى البحث عنها في المدن المجاورة وتحمل نفقات أكبر ووقت ومجهود إضافيين لأداء عمله، أضف إلى ذلك انقطاع الكهرباء لساعات طويلة، وبالتالي الحرمان من الإضاءة الجيدة والتهوية الضرورية للحماية من أضرار الروائح المنبعثة من المحروقات والزيوت، ويضيف أبو محمد «رغم انخفاض دخلنا

من مداخلة الأمين العام لاتحاد النقابات العالمي



نحن محقون في النضال من أجل أجور أفضل، ومحقون للإضراب ضد الخصخصة، والمطالبة باتفاقيات المفاوضة الجماعية، وأوضاع الصحة والسلامة في العمل، والتعليم العام والمجاني والصحة والبيئة. ذلك كله ضمن دورنا الرئيسي، وعلينا الاستمرار للإيفاء بهذا الدور. في الوقت ذاته، كحركة نقابية وفي اللحظة نفسها، علينا بلورة مطالبنا ورفع محتوى وأشكال نضالنا بهدف مباشر لتحرير الطبقة العاملة من الاستغلال الرأسمالي، لجعل الطبقة العاملة طبقة رائدة وريادية مستعدة لتحقيق غايتها الاستراتيجية. وسيلتنا الرئيسية من أجل بيئة هدفنا الإيديولوجي هي: الأهمية والوحدة لطبقتنا، ومسارنا الكفاحي للنضال.

من أجل الشعب العامل، لتثقيفهم بكل شيء له علاقة بالنضال الطبقي. نريد نقابات تستطيع العمل داخل التجمعات الشاسعة، وليس داخل النوادي المغلقة، وليس الفئات البيروقراطية أو النخب الصغيرة، ولكن مدارس نضالية منفتحة. النتيجة الثالثة: التي نتجت عن المؤتمر والعديد من الكلمات وهي ضرورة تعزيز نقابتنا على المستوى الإيديولوجي والسياسي. نحن لا نعمل في بيئة معقمة، نحن نعيش ونناضل ضمن الأصدقاء والمنافسين والأعداء، ولذلك نحتاج من منظماتنا وقادتنا ليتفهموا بوضوح "من نحن وإلى أين ذاهبون".

تحدث جورج مافركوس الأمين العام لاتحاد النقابات العالمي أمام المؤتمر العام الـ 17 في جنوب أفريقيا، محددًا المهام الأساسية القادمة من أجل حقوق ومصالح الطبقة العاملة العالمية في مواجهة قوى رأس المال العالمي. ومما جاء في مداخلة:

الآن اسمحوا لي بالانتقال إلى نتائج المؤتمر: الاستنتاج الأول: كان المؤتمر منفتحاً وديمقراطياً، وطبقياً موجهاً وأمميًا. كانت أعمال مؤتمرا مفتوحة على الدوام لوسائل الإعلام والمراقبين والضيوف جميعهم. ماذا تؤكد هذه الصورة العامة؟ السمة الديمقراطية والمنفتحة والموحدة لمؤتمرا. النتيجة الثانية: هناك مهام تنظيمية جديدة لنا جميعاً، وحتى مسؤوليات كبيرة لكوادرننا، ومهام كبيرة والمزيد من التوقعات الجادة من أجل التعزيز التنظيمي للحركة النقابية للطبقة الموجهة. لحركة تنظيمية راسخة وشاملة ومناضلة لتتمكن بفاعلية ونجاح من الدفاع عن أعضائها والعمال جميعهم.

لهذا نحن نضع هذا المستوى التنظيمي من أجل: أعضاء جدد لاتحاد النقابات العالمي. قطاعات جديدة للاتحادات النقابية الدولية القطاعية. بلدان ومناطق جديدة في صفوفنا. هدفنا هو تعزيز الحركة النقابية على مستوى القاعدة، وداخل أماكن العمل، وفي الشركات متعددة الجنسية، والقطاعات والمناطق، وفي كل دولة وكل ركن على الكوكب. نحتاج لنقابات نشطة وشاملة في القاعدة لتوحيد العمال ضد الاستغلال والبرجوازية. نريد نقابات من القاعدة، لتكون مدارس حقيقية

من أول السطر

• محرر الشؤون العمالية

الضوضاء.. والوقاية المهنية

يتعرض العمال في مواقع العمل للعديد من المخاطر والملوثات التي تؤدي إلى وقوع إصابات العمل، وتعرضهم للإصابة بأمراض مهنية، بعضها يرتفع لدرجة «المرض العضال» وأمراض أخرى أو إصابات مباشرة تؤدي للموت. تصنف هذه المخاطر والملوثات التي تصيب بيئة العمل ومحيطها من حيث طبيعتها إلى ملوثات «فيزيائية- كيميائية- طبيعية- ملوثات حيوية» يضاف إليها عوامل أخرى هامة هي العوامل النفسية والاجتماعية. إن الصحة والسلامة المهنية هي فرع من العلوم ذو مجال واسع، يشتمل على الكثير من مجالات التخصص والذي يهدف إلى وقاية وحماية العمال من الأخطار الناجمة عن ظروف العمل السيئة أو غير المأمونة، لذا ينبغي التعرف على أنواع الملوثات وطريقة التعامل معها، وأولى تلك الملوثات التي ينبغي التعرف عليها هي الملوثات الفيزيائية، والتي تتضمن «الضوضاء، الاهتزازات الميكانيكية، الوطأة الحرارية، الأشعة الكهرومغناطيسية».

الضوضاء هي أحد أكثر الملوثات الفيزيائية انتشاراً في بيئات العمل، فلا يكاد يخلو مصنع أو معمل أو حتى ورشة صغيرة من آلات تحدث أصوات عالية، ويوجد الكثير من الإجراءات التي من المفترض القيام بها لضمان سلامة العمال من الضوضاء، فتأثيرها مباشر على حاسة السمع وقد يؤدي لتخفيف السمع وفقدانه أيضاً، ناهيك عن تأثير الضجيج المستمر على الصحة النفسية للعامل.

وكما ذكرنا في المادة الماضية، بأن الإجراء الأول يبدأ عند بناء المصنع، حيث تؤخذ بعين الاعتبار الصناعة المراد العمل بها، فإن كانت تستخدم آلات ضخمة تحدث ضوضاء تتجاوز الحد الطبيعي لحاسة السمع البشري، حينها يتوجب تنفيذ العمران على هذا الأساس، من خلال تجهيز الجدران والسقف بمواد تمتص الضجيج المستمر، وطبعاً هناك إجراءات إنشائية هندسية متعددة أخرى، وبعد ذلك يتعين التقيد بالإجراء الإداري في فصل الأقسام التي تتسبب بالضجيج عن الأقسام الأخرى، وتركيب الأجهزة الخاصة بامتصاص الأصوات العالية المتوفرة بالأسواق، والتي وصلت لمرحلة متطورة، وأما الإجراء الأخير فهو تأمين الساعات العازلة للأصوات لجميع العمال الذين من الممكن تعرضهم للضوضاء، وعلى العامل ألا يستخف بإهماله لهذا النوع من الملوثات، فمع مرور القليل من السنوات سيكون عرضة لخسارة السمع، إن لم يتخذ بالإجراء الوقائي الخاص به.

شريعة السوق

■ فادي نصري



بحيث يقع هذا الموظف عند اقتراب كل امتحان دراسي تحت تهديد الفصل من العمل أو الرسوب بالامتحان، كما يجبر الموظف على القيام بأعمال أخرى في غير اختصاصه، كتنظيف المتجر مثلاً أو بتقديم خدمات لأصحاب العمل خارج العمل، وأجر موظفي النصف دوام هو بحدود 16 ألف، كما يحصل بعض الباعة على نسبة على مبيعاتهم وتضاف لأجرهم، ويوجد نوع آخر أيضاً ممن يسمون «بالشديدة» يكون اختصاصهم فقط إدخال الزبائن إلى المتجر بالحيلة، وهؤلاء لا يحصلون على أجر من رب العمل، بل يتقاضون أجورهم ك نسبة على كل عملية بيع، أو تكون رواتبهم منخفضة جداً.

اليوم ثمن وجبة غداء واحدة في الاثنى عشرة ساعة، فهذا الموظف بحاجة شهرياً لـ 13000 ليرة ثمن غداء يخسرها من أجره المنخفض أصلاً، فهو يتقاضى أجراً يتراوح ما بين 24000 و30000 وهو أجر لا يتناسب مع غلاء المعيشة. يوجد أيضاً في السوق وظائف دائمة ما يعمل فيه طلبة الجامعات من الجنسين، ويتم استغلالهم بأجور زهيدة لا يضرارهم للعمل بأية طريقة، بغية تأمين مصاريف دراستهم، والكثير من هؤلاء لا يستطيعون أن يوفقوا بين عملهم ودراساتهم لأن إدارة العمل لا تساعد في الوقت أو الاستراحة أو الإجازة، ولو كانت إجازة من غير راتب،

من النادر جداً أن تجد موظفاً ما أو عاملاً بائعاً مسجلاً في التأمينات الاجتماعية، وإن حصل ذلك فعلى الأرجح أن يكون عاملاً في شركات الماركات، وغالباً ما يكون من أقارب صاحب المحل أو أحد أبنائه، حيث يسجل أرباب العمل في التأمينات موظفين أو ثلاثة للتغطية على حجم العمالة الحقيقية أمام موظفي التأمينات، كما أن هؤلاء الباعة غير مسجلين في التأمين الصحي، ولا يحصلون على التعويض المعيشي المضاف على الأجر كسائر الموظفين، أضف إلى ذلك أنهم وإن عملوا في متجر ما لأكثر من سنتين وتم تسريحهم، أو تركوا العمل بإرادتهم سعياً لأجر أفضل، فإنهم لا يحصلون على أي تعويض عن سنوات العمل، وإن حصلوا على تعويض «فمن الجمل أنه»!

عمال بيع الألبسة غاليبتهم طلاب
يعمل بائعو الألبسة في الأسواق اثنتا عشرة ساعة عمل، بحال كان الموظف يعمل لقاء أجر كامل، كما يقضي هذا الموظف ساعات دوامه كاملة واقفاً على قدميه ولا يحصل إلا على نصف ساعة للاستراحة ك «فترة غداء»، أضف إلى ذلك أن غالبية الموظفين لا يحصلون على تعويض وجبة الغداء، فيتكلف هذا الموظف مبلغ لا يقل عن 500 ليرة في

يعمل المئات من الشباب في الأسواق التجارية كباعة تحت قوانين وشرائع أرباب العمل، وفي ظل قوانين السوق التي يحددها الطرف الأقوى والأقدر على التحكم وطبعاً هذا الطرف هو مجموع أرباب العمل.

التعددية القطبية بالملموس؟



ثمة ظاهرة جديدة في المشهد السياسي الدولي، تتجلى في اتساع الهوة وصولاً إلى التناقض بين تصريحات / «تهديدات» السياسة الغربية ذات الطابع الدعائي، حول العديد من الملفات الدولية، وبين مواقفهم العملية، وقدرتهم على تنفيذ تلك التهديدات.

■ رمزي السام

برز ذلك واضحاً في موضوع اتفاق الهدنة الروسي - الأمريكي حول سورية، ما بين التراجع عن الاتفاق، أو التعليق والتجميد، ومن ثم في التلويح بالخيار العسكري، والتراجع عنه. وبالأمس تكرر الموقف فيما يتعلق بعقوبات أوروبية جديدة ضد روسيا، على خلفية تطورات المشهد العسكري في حلب، حيث صعدت الماكنة الإعلامية الموقف ضد موسكو، وأشاعت جواً من التوتر على عموم العلاقات الدولية، لتكون النتيجة تراجعاً جديداً في الميدان، وفي ما هو ملموس. تمخضت التهديدات الإعلامية بالحرب، فأنجبت تراجعاً في «لوزان»، وهاج التهديد بالعقوبات، في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، فظهرت فكرة أن «روسيا شريك لا يمكن الاستغناء عنه». وكان انكشاف المزيد من التناقضات ضمن الاتحاد العجوز، وتعمقها. هذه المفارقات المتكررة بين الدبلوماسية - الدعائي، وبين الإجراءي - العملي، والتي باتت سمة ملازمة لتصريحات وسلوك الدبلوماسيين الغربيين، والتي تظهر بشكل دوري، خلال مدد قصيرة لا تتجاوز يوماً واحداً في بعض الأحيان، تعكس حالة التردد، والعجز في اتخاذ القرار، رغم رغبة نخب

الدول المركزية فيه «ألمانيا- فرنسا»، وقبل ذلك انسحاب انكلترا من الاتحاد الأوروبي، والتلميح بتشكيل دول كتكتل الجنوب الأوروبي بزعامة فرنسا، وحالة التردد في مطبخ القرار الأمريكي في العديد من الملفات - مثل في شرق آسيا وسبل مواجهة تعاضم النفوذ الصيني - وفي المسألة السورية بشكل أوضح، بما يثبت جملة حقائق: أولاً: أن المركز الرأسمالي الغربي، يمر بمرحلة تخبط، ويعاني من الازدواجية، واستمرار تقادم تناقضاته الداخلية، ويخسر المزيد من المواقع، ويفقد قدرته على الهيمنة التي استقرت بها على مدى عقدين من الزمن. ثانياً: صحيح أن هذا التراجع هو نتاج تناقضات داخلية، نابعة من طبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية المهيمنة بالدرجة الأولى، ولكن ما كان له أن يكون، ويتسارع بهذا الشكل، لولا تقدم الطرف الآخر، وامتلاكه الأدوات التي تؤهله ليكون نداً حقيقياً، أي أن عالم التعددية القطبية بات أمراً واقعاً، يستكمل القطب الجديد بناء أدواته في المواجهة على الجبهات كافة. ثالثاً: يدير القطب الدولي الجديد، ثنائية «تقدم - تراجع» بمسؤولية عالية تجاه الحضارة البشرية، معتمداً مبدأ تسجيل النقاط، في الاقتصاد، والنشاط الدبلوماسي والسياسي، المدعوم بالقوة العسكرية إذا

الصراع الجاري، هو ليس مجرد منافسة وتنافس مناطق النفوذ بالمعنى التقليدي، كما تدعي وتزعم بعض القراءات السطحية للصراع الدولي

تطلب الأمر، وهو بذلك يعمل على تسريع الفرز في المركز الرأسمالي الغربي لصالح التيارات العقلانية، ويؤرض في الوقت نفسه دور التيارات الفاشية، صاحبة الخيارات المجنونة. أي أن القطب «الروسي - الصيني» بات يفقد عملياً قاطرة قوى السلم والأمن الدوليين، وهو بذلك يسير متساوفاً مع ثنائية التناقض الأساسي في العالم المعاصر: بين المركز الإمبريالي الغربي، وبين قطب الشعوب. فهذا القطب في سياق نضاله من أجل السلم ولجم وحش الفاشية الجديدة، الذي يعمم الفوضى والحرب على الخطائق العالمي، سيندار موضوعياً إلى النضال ضد الإمبريالية، المحكومة باستمرار الحرب، دون أفق لمواصلتها. رابعاً: إن أحد أهداف القوى الدولية المترجعة، من سيل التصريحات الإعلامية الاستعراضية، هو التغطية على تراجعها، في سعي للحفاظ على ما تبقى من وشائج الحلف غير المقدس، بينها وبين القوى التابعة في البلدان الطرفية، تجنباً للانهيار، سواء أكانت أنظمة تابعة، أم قوى مستحدثة في سياقات الصراع، والتي كثيراً ما ورطها، هذا الاستعراض الإعلامي الغربي، ودفعها من مأزق إلى مأزق. ومن المعروف أن انقراض عقد التحالفات، والتآكل من الداخل، هي خاصية ملازمة لأية بنية في مرحلة التراجع. خامساً: حاول الطرف الصاعد خلال السنوات السابقة، «مساعدة» الطرف الأمريكي في النزول من شجرة الخطاب الحرجي، كلما تورط في التصعيد «التلويح بالعدوان على سورية في آب 2013 مثلاً». والجديد أن أحداث الشهر الجاري،

تشير إلى أن الطرف الروسي، لم يعد يعمل على تدوير الزوايا، كما كان يفعل خلال الاعوام السابقة، بل يرد بالمثل على التصعيد الأمريكي - الأوربي، على عادة الوثائق من نفسه، والمتأكد من خياراته وأدواته في الصراع، والممسك بزمام المبادرة، وبات يتخذ مواقع هجومية، في جبهتي السياسة والاقتصاد. سادساً: إن عملية التراكم التي تحدث في سياق التراجع الجاري والمستمر للقطب الإمبريالي الغربي، وما يقابلها من التراكم في سياق تقدم الطرف النقيض ستؤدي بطبيعة الحال إلى حالة نوعية جديدة، في منظومة العلاقات الدولية، وصولاً إلى تشكل خيمة دولية جديدة، يحتمي بها كل من يسعى إلى الإفلات من الهيمنة الأمريكية والغربية، كأسوأ نموذج للعلاقات بين الدول. سابعاً: إن الصراع الجاري، هو ليس مجرد منافسة وتنافس مناطق النفوذ بالمعنى التقليدي، كما تدعي وتزعم بعض القراءات السطحية للصراع الدولي، بل أن مفردات الصراع، وتجلياته اليومية وأدوات كل طرف، وحتى البنية الاقتصادية - الاجتماعية في جانب منها تؤكد جملة تناقضات أقرب إلى الطابع التناحري منها، إلى المنافسة. إن سلوك دوائر صنع القرار في الغرب الإمبريالي، وحالة الفصام السياسي التي تظهر ما بين الدعائي، والإجراءي، وعدم قدرة تلك الدوائر على ضبط إيقاعات الصراع، بالطريقة التقليدية، من شأنه أن يحرك القوى الحية كلها، والطاقت الكامنة، التي لم تعبر عن ذاتها بعد.

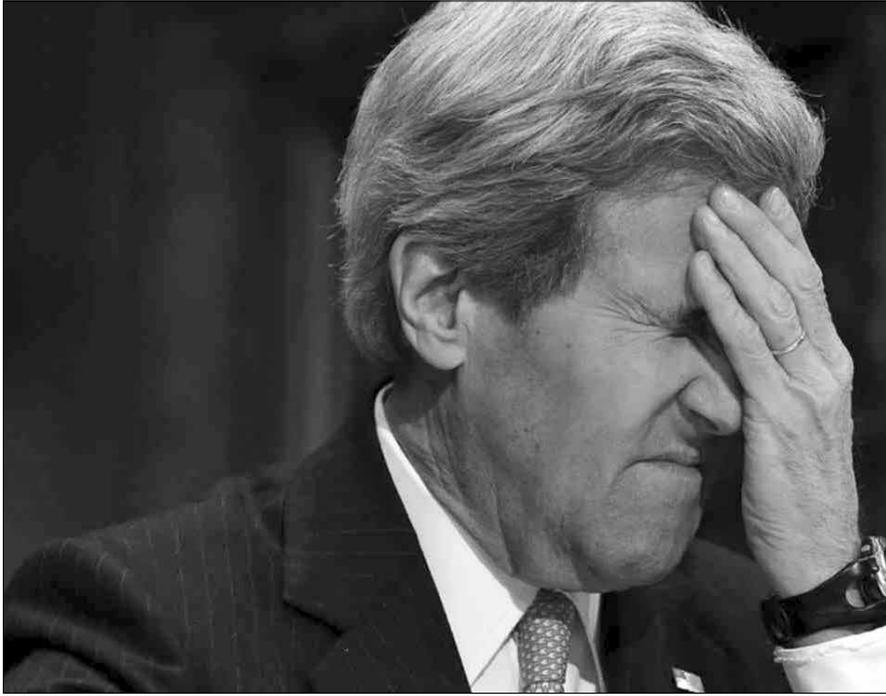
بيان الخارجية الروسية حول لقاء بوغدانوف - جميل

وجاء في البيان الرسمي: «التقى الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف يوم 20 أكتوبر مع عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة قنديل جميل». وأضاف البيان: «وبحث الجانبان خلال اللقاء الأوضاع الراهنة في سورية، مع التركيز على المبادرة الإنسانية الروسية في حلب، والمسارات المحتملة أمام تسوية سياسية شاملة للأزمة السورية على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 2254».

أصدرت وزارة الخارجية الروسية يوم الخميس 20/10/2016 بياناً صحفياً حول اجتماع الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، نائب وزير خارجية روسيا ميخائيل بوغدانوف مع أمين حزب الإرادة الشعبية، رئيس منصة موسكو للمفاوضات السورية - السورية في جنيف، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، د. قنديل جميل.



ليبراليون في هيئات «غيفارية»!



لا تقدر بعض القوى على تصديق التحول في ميزان القوى الدولي. وقد يدفعها هذا الأمر إلى القيام بأدوار غير متوقعة بالمرّة؛ كأن يصبح الليبراليون العرب أعداء لـ «الإمبريالية» ويرفضون «التدخل الخارجي»..

■ هشام الاحمد

ليس هنالك من كارثة تنزل على التيارات الليبرالية العربية أشد سوءاً بنظرهم من تراجع دور الغرب في السياسة الدولية مقابل ظهور دور فاعل ومؤثر لروسيا والصين. باتت التصدعات في خطاب هذه التيارات واضحة جداً، بل ومثيرة للسخرية أحياناً، كأن تتوالى تنديدات الكثير من المثقفين الليبراليين بـ «إمبريالية روسية» و«التدخل الخارجي الروسي» في الوقت الذي يطالبون فيه أمريكا بالتدخل عسكرياً، إلى درجة الهجوم على الغرب بسبب «تخاذله» وتراجع عن عاداته «الحميدة» في نصرة الشعوب بالطائرات..

في مرحلة سابقة، تقريباً منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، كانت «كوارث» الخطاب الليبرالي وتناقضاته ولا مبدئياته تختبئ في خندق «النضال» ضد الأنظمة الديكتاتورية والمستبدة. طبعاً ليس الأنظمة كلها، إنما بعضها الذي كان بقاؤها يشكل عقبة أمام التوغل الغربي في مناطق النفوذ السوفييتي السابق. وهكذا بدأ «نضال» الليبراليين ضد الدكتاتورية في سياق تنفيذ بعض الطليبات الغربية بغية الضغط على تلك الأنظمة لتقديم تنازلات معينة. وكان فساد تلك الأنظمة في المقابل كفيلاً بإكسابهم رداء القداسة، وإخفاء عيوب حتى الشياطين إذا كانت في المواقع المقابلة. فيما لعبت أنظمة رجعية أخرى، كأنظمة الخليج العربي، دوراً معزراً لنشوء تلك التيارات وتغذيتها مالياً وإعلامياً.

وهكذا نشأت التيارات الليبرالية بفضل دور مزدوج من الأنظمة الديكتاتورية التي سهلت ظهورها «إضافة إلى

ظهور التيارات الإسلامية بالطريقة نفسها» بواسطة القمع وتغييب الحياة السياسية والنهب الاقتصادي لموارد الدول واتساع دائرة التهميش في المجتمعات. بالإضافة إلى دور الراعي النفطي بأمواله وإعلامه. ولا يغبين عن البال الدور الغربي البارز في التقاط بعض الشخصيات الليبرالية وتلميعها كواجهات لحمالات الغزو الجديدة بأشكالها المختلفة. وفي الآونة الأخيرة، ومع انطلاق سلسلة من التغييرات في منطقتنا والعالم انتقلت التيارات الليبرالية من موقع المظلومية وانتقاد المستبد «وليس هنالك ما هو أسهل من هجاء القوى الأظلمة» إلى ممارسة دور الأداة السياسية-الثقافية في تهينة المناخ وشرعنة عودة الاستعمارين القديم والحديث بنحو مركب. وفي بعض الأحيان تمثيل واجهات سياسية مؤقتة مرافقة للتدخلات العسكرية، «مجلس الحكم الانتقالي العراقي» و«المجلس الوطني السوري»..

وعند ظهور معطى جديد على المستوى العالمي، وهو تغيير ميزان القوى الدولي لغير صالح الغرب، بدأ أداء الليبراليين العرب يختل، وتظهر تناقضاته الفجة بنحو كبير:

- فضمن منطق ديماغوجي وجاهل علمياً وتاريخياً في أن واحد، فإن روسيا أصبحت بلداً «إمبريالياً»، والنضال ضد إمبريالياتها بات واجباً لدى هؤلاء، وهم ذاتهم الذين كانوا لا يجدون في حقيقة أن الولايات المتحدة أو الغرب الأوروبي أقطاباً إمبريالية سوى أنها «قولاً خشيباً». لذا فإن بعضهم يراوغ من أجل «تاريخه» في تمجيد الإمبريالية، فيطلق أحكاماً هجائية خالية من أي معنى علمي أو منطقي: أطماع روسيا الإمبراطورية، والبوتينية.. الخ. منجهاً حقيقة أن روسيا باتت تمارس دوراً متقدماً في دفاعها عن حدودها، ورغبتها في إيجاد صيغة استقرار في جوارها لن تنم إلا

والحكومات المنورطة وذات الصلة بالأمر كلها، وألا يكون ذريعة للتدخلات الخارجية.

- انتقاد أي طرف إقليمي يجري تفاهات ولو مؤقتة مع روسيا أو إيران. وهذه الانتقادات أو الهجمات تتناسب طردياً مع تعمق تلك التفاهات. في المحصلة وعند النظر إلى الخط الذي يطرحه الليبراليون العرب تتضح للمراقب درجة التراجع السياسي والمعرفي لأصحابه. وميلهم في الوقت نفسه نحو استمرار الهيمنة الغربية والنزعة الحرجية التي شكلت ذريعة وغطاءً لوجودهم خلال عقود. ولأن هؤلاء ليسوا أصحاب وزن حقيقي في تشكل موازين القوى، التي تجري على نطاق دولي، فإن أي دور سياسي لهم مرشّح بالتلاشي خلال الأمد المنظور. لأن تغيير الموازين نحو انكفاء الهيمنة الغربية سيضعف مبرر وجودهم بالشكل الحالي وبالانتجاه الذي يمشونه.

بواسطة الحلول السياسية، بحسب السياسة الروسية.

- ليست روسيا وحدها «المشكلة» بنظرهم، فالغرب أيضاً في نسخته المحاور لروسيا هو متخاذل ومتعاس عن نصرته أعوانه، منبطح أمام روسيا «الإمبريالية». كأن يكتب أحد الليبراليين السوريين مقالاً بعنوان «انتحار الغرب في سورية» يحرض فيه الغرب على «الشار» لكرامته المهذورة في سورية، ويحرضه على قلب الطاولة في وجه روسيا بتدخل عسكري وازن.

- كذلك الأنظمة المعادية للغرب في مرمى النيران «الفكرية» و«الأيولوجية» الليبراليون الذين يعملون حواشي «التيجان» الخليجية، ويعملون بنحو متواصل على تسعير الفواق المذهبية والقومية مع إيران، أو الهجوم من بوابة تسييس حقوق الإنسان في هذا البلد أو ذلك، وهو أمر يجب نقاشه على كل حال، ولكن شرط أن يشمل البلدان

كذلك الأنظمة المعادية للغرب في مرمى النيران «الفكرية» و«الأيولوجية» الليبراليون الذين يعملون حواشي «التيجان» الخليجية

ما بعد الهدنات!



للأزمة السورية، والكف عن التعاطي معها، على مبدأ «العودة إلى حضن الوطن» الذي قد يكون إجهاضاً لها، وسبباً لمنع تمدد هذه الظاهرة إلى مناطق وجماعات أخرى.

عليها، وفتح الأفاق أمامها لتكون نموذجاً لمناطق وجماعات مسلحة سورية أخرى، ولعل أهم ما يجب العمل عليه هو تمثيل هذه الجماعات المسلحة، في أي مؤتمر دولي لبحث الحل السياسي

إن الانخراط في هذه الهدن، بالإضافة إلى المظاهرات السلمية التي واجه فيها السوريون الجماعات المسلحة، في الكثير من المناطق الخاضعة لسيطرتها، ولجمت العمل المسلح بصورها العارية، قدسياً مثلاً، إنما تعبر عن رأي عام شعبي عريض، يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة، ويتجاوز التقسيم الوهمي السائد، «معارضة - موالية» وتنعكس في العمق

الوعي الوطني السوري، المغيب في ضجيج الحرب، والذي أرهقته الأزمة بتداعياتها المختلفة، والذي يأتي في رأس أولوياته اليوم إيقاف الكارثة الإنسانية، وطرده قوى الإرهاب الفاشي، وممارسة حقه المشروع في اختيار نظامه السياسي.. ومن الجدير بالذكر، أن هذه الظاهرة على أهميتها، لا يمكن أن تكون بديلاً عن الحل السياسي الشامل للأزمة السورية، ولكنها بكل تأكيد تستحق توظيفها وطنياً إلى أقصى حد، ورعايتها، والحفاظ

تتنامى ظاهرة الهدن والمصالحات المحلية بشكل مضطرب، منذ الدخول الروسي المباشر، حيث امتدت إلى مئات القرى والبلدات، و انخرطت فيها عشرات الجماعات المسلحة، في ظل الرعاية الروسية لها، لتصبح ظاهرة جديدة بالاهتمام، تشكل بمجموعها نقلاً بشرياً ممتداً على مساحات جغرافية واسعة، بالإضافة إلى وزنها النوعي، كمثال حي وملمس على إمكانية لجم السلاح سياسياً.

■ عامر الحسن

بنادق السوريين ضد الإرهاب الوافد من الخارج، أو من في حكمهم من السوريين، الأمر الذي لا يمكن من دونه القضاء على الجماعات الإرهابية المسلحة، والتي بات وجودها يهدد وجود سورية كدولة موحدة، لاسيما وأن وقفة موضوعية مع تفشي ظاهرة العمل المسلح في الأزمة السورية، والمرفوضة على كل حال، وبعيداً عن تبرير استمرارها، تؤكد أنها في حالات غير قليلة كانت عبارة عن ردود أفعال على ممارسات أجهزة الدولة.

تؤكد هذه الهدن، إن إيجاد طرف جاد في الحفاظ على الهدن، وحريص على استمرارها، يجعل توسعها ممكناً باستمرار، لاسيما بعد أن أدرك المسلحون السوريون بالتجربة الملموسة، عقم الخيار العسكري، والمآزق الذي وصل إليه، سواء كانت من جهة قوى الحسم، أو قوى الإسقاط. إن الأهمية الأخرى لفتح المجال أمام هذه الظاهرة، هي أنها بداية لإمكانية توحيد

«الامتحان الوطني» اختبار موحد لمنهج «مختلفة»..



شهد الامتحان الوطني لطلاب كلية الطب البشري في دورته الأخيرة التي جرت خلال تشرين الأول الجاري، ما وصفه الطلاب بـ«إشكالية» تمخضت عن حذف أكثر من 30 سؤال عقب الامتحان مباشرة، لعدم وجود إجابة محددة لهم أو تدني نسب الإجابة عليهم.

أرواح المصفي

في وقت لا يزال هذا الامتحان يشكل معاناة لطلاب الكليات الطبية السورية، مع عدم توحيد المناهج المقررة في الجامعات كافة، ما يعكس السياسة التعليمية نفسها التي تفرض على الطلاب تناقضات لم يتمكنوا من استيعابها.

حتى في الطب..

إجابات متعددة لسؤال وحيد

في تواصل لجريدة «قاسيون» مع عدد من طلاب الطب البشري، وتحديدًا في جامعة تشرين، تبين أن معاناة الطلاب تتلخص في وجود امتحان موحد دون مناهج موحد بين مختلف الجامعات، حيث يشعر الطلاب بالضياع في مرحلة تقرير أي مناهج سيدرسون، في ظل شائعات تقول بأن قسم الأطفال يجب دراسته من مناهج جامعة حلب، في حين من الأفضل دراسة قسم النسائية من جامعة تشرين، أما الداخليات فيفضل دراستها من مناهج جامعة دمشق، وفي النهاية كانت الأسئلة للامتحان العام الحالي والأعوام السابقة بمعظمها تعتمد على مناهج جامعة دمشق.

الغريب في الموضوع أن مثل هذه الإشكالية تحدث في كلية الطب التي يفترض ألا يكون فيها اختلافات بالمناهج بين الجامعات، لكن للأسف فالاختلاف موجود حتى بين المواد في الجامعة نفسها، على سبيل المثال التهاب لسان المزمار الحاد، يختلف علاجه بين قسيمي الأذنوية والأطفال في مناهج جامعة دمشق نفسها.

أسئلة تخصصية لطلاب لم يتخرجوا

في هذا العام أسئلة الجراحة العامة كانت خالية من أي سؤال عن تشخيص التهاب الزائدة الدودية، وهي أكثر شيء يهيم الطبيب العام بالجراحة العامة، كما ورد من ضمن أسئلة القلب سؤال عن علاج قصور القلب درجة ثالثة، الذي يعتبر اختصاصياً بالمطلق، في حين لم يرد أي سؤال عن احتشاء العضلة القلبية أو خناق الصدر، اللذان يفترض على الطبيب العام بالدرجة الأولى تشخيصهما إسعافياً للمحافظة على حياة المريض حين تواجد طبيب مختص.

ما يرغب الطلاب بقوله، أن أسئلة الامتحان الموحد لا تقيم معلومات يجب توافرها بالطبيب العام، بالرغم من نسبة النجاح والمعدلات العالية التي وردت بهذه الدورة، لكن النتائج، وفقاً للطلاب، كانت فقط للمحافظة على ماء وجه الوزارة، فقد شاب الفحص الكثير من العشوائية، وتم حذف أكثر من 30 سؤال لعدم وجود إجابة محددة لهم، وتوزعت علامات الأسئلة

المحذوفة على باقي الأسئلة، ما أضر بعدد من الطلاب.

سلم التصحيح «مخفي»

اتهم الطلاب مركز التقويم والقياس في التعليم العالي بعدم الالتزام بالمعايير التي وضعها للامتحان بنسبة 70%، وتساءلوا عن سبب عدم نشر سلم التصحيح، الأمر الذي يمنع الطالب من معرفة الإجابات الصحيحة للأسئلة، واكتشاف أخطائه التي يمكن أن ترافقه طويلاً في مسيرته المهنية. واعتبر الطلاب أن إضافة العلامات للطلاب جزافاً وبشكل عشوائي أدى لرفع معدلات الاختصاصات بالنهاية، الأمر الذي لا يصب في مصلحة الطلاب.

اللغة العربية مشكلة طلاب الجامعات الخاصة أما طلاب الجامعات الخاصة، فكانت لهم شكاوى خاصة بهم مضافة لمعاناتهم المشتركة مع طلاب الجامعات الحكومية، حيث كان اعتماد اللغة العربية في الامتحان تحدياً كبيراً لهم، كون دراستهم بالغالب في جامعاتهم الخاصة باللغة الإنجليزية، ما يعني مزيداً من الجهد فيما يتعلق بالمصطلحات العلمية.

وتطرق طلاب الجامعات الخاصة في شكاوهم إلى أن عدم وجود أساتذة الجامعات الخاصة كأعضاء باللجنة المشرفة على وضع أسئلة الامتحان، يؤدي لاختيار مناهج ومصادر أسئلة مختلفة عن تلك التي يجهدون في دراستها طوال سنوات.

ويجب على طلاب الجامعات السورية الخاصة في الطب البشري دفع مبالغ مالية على مبدأ الموازي، للالتحاق بالاختصاص، مما ينفي مبدأ العدل والمساواة الذي وضع على أساسه الامتحان الموحد، بحسب الشكاوى، إضافة إلى أن مواعيد الامتحان الوطني يتم تحديدها بما يتلاءم مع مواعيد امتحانات الجامعات الحكومية، والتي قد لا تراعي مواعيد وجدول الجامعات الخاصة.

حذف الأسئلة ذات نسب الإجابة المتدنية

من جانبها قالت، مديرة عام مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي، الدكتورة ميسون دشاوش في تصريحات إذاعية: «لاحظنا أثناء التصحيح أن الطلاب عانوا من بعض الأسئلة، لذا وفي حال كانت نسبة الإجابة على مثل هكذا أسئلة متدنية في الجامعات كافة، فقولاً واحداً سيصار إلى حذفها من قبل مركز القياس، كما سستمر مراجعة اللجنة للاستفسار منها عن هذا الأمر».

الوطن يحتاج

جراحي العظمية والصدرية

وحول شكاوى الطلاب من زيادة نسبة الأسئلة التخصصية، أوضحت دشاوش: «وصف بعض الطلاب عبر «فيسبوك» الأسئلة بال«مربخية»، أود القول أنه هناك ما يقارب الـ 20 ألف سؤال في مركز القياس والتقويم، تحذف أكثر من نصفهم مما يتناول أمراض وراثية وأمراض مزمنة وأمراض نادرة أو متلازمات نسبتها قليلة جداً، وذلك كله بهدف مساعدة أبنائنا الطلبة، لكن بالمقابل على سبيل المثال: فإن الوطن يحتاج اليوم إلى الإلمام بالجراحة العظمية والصدرية، لذا قمنا بزيادة نسبة أسئلة هذه الاختصاصات قليلاً، ومع ذلك يتم الأخذ بعين الاعتبار نسبة الإجابة الصحيحة عن هذه الأسئلة عند تحليله».

ونوهت دشاوش إلى أن كل ذلك يمكننا من «تمييز وفلترة» الطلاب لتوزيعهم على خمسين اختصاص، فعلى الطلاب أن يهتموا بالأسئلة التخصصية، لأن الممارس العام للمهنة عليه الإلمام بها، والأسئلة التخصصية لا تتجاوز عموماً في كل امتحان وطني نسبة الـ 5 بالمائة».

أما عن وجود أسئلة ليس لها إجابة واضحة محددة، قالت دشاوش: «قد يرد أحياناً خياران متقاربان، والطالب المتمكن من المعلومة

سيجيب بشكل دقيق، وهنا سيتم تمييزه من الطالب غير المتمكن».

الوطني شرط التخرج و40% من الاختصاص

يشار إلى أنه كان الأساس في وضع أسئلة الامتحان الوطني، من قبل الجامعات الأربع ونسب متساوية بين كل من جامعة دمشق وحلب وتشرين والبعث، أي كل جامعة لها جزء من الأسئلة بنسبة 25%.

ويعتبر الامتحان الموحد شرطاً للتخرج، حيث يعطى خريجو كليات الطب البشري في الجامعات الحكومية السورية نسبة 40% لعلامة الامتحان الوطني الطبي الكتابي الموحد و60% لمعدل الإجازة الجامعية الأولى، ويتم التفاضل بناءً على هذا المعدل، وعند تساوي المعدل التفاضلي عند الحد الأدنى للقبول، يُنظر إلى علامة الامتحان الوطني الطبي الكتابي الموحد.

بينما يتم تفاضل خريجو كليات الطب البشري في الجامعات الخاصة السورية والجامعات غير السورية على أساس نتائج الامتحان الوطني الكتابي الموحد، ويتم القبول على أساس التعليم الموازي فقط.

غاية ومطلب

جدير بالذكر أنه في حال كانت الغاية من الامتحان الوطني الموحد، رفع سوية الخريجين وسوية الاعتراف بالشهادة الجامعية السورية، فمن الأولى تعديل المناهج نفسها من البداية، وتوحيدها على مستوى الاختصاصات في الجامعات كلها، عوضاً عن هذا التفاوت والاختلاف، الذي ينعكس بالنهاية على المخرجات العملية للكليات الطبية.

وكما قال أحد طلاب الطب: «لا نطالب بإلغاء الامتحان لأنه يسمح بتخريج طبيب عام فاعل بالحياة العملية، لكن الطريقة المعتمدة في وضع أسئلة هذا الامتحان هي المشكلة!».

طلاب جامعات درعا مصلحتهم مغيبة



تتفاقم تداعيات قرار استئناف مزاولة نشاط الجامعات الخاصة المرخصة في درعا، والموجودة ضمن المقررات المؤقتة بمدينة دمشق، خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2016/2017.

■ سمير علي

بين القبول والرفض، وبين التجديرات وانتقاداتها، ما زالت القضية مثار نقاش وجدل بين الأوساط الطلابية وذوي الطلبة والكاكدر الإداري والتربسي في هذه الجامعات.

المقررات الدائمة أفضل على مستوى التحصيل العلمي

ما من شك بأن استئناف العملية التعليمية لتلك الجامعات في مقراتها الرسمية المجهزة والمهيئة بشكل شبه نموذجي سيعود على الطلاب بمناافع كبيرة، وخاصة على مستوى الإمكانيات المتوفرة في هذه المقررات من حيث المساعدات التعليمية، والقاعات الواسعة وغيرها من القضايا المرتبطة بحسن جودة العملية التعليمية ومخرجاتها.

صدر وأفهم علناً!

القرار الحكومي صدر وأفهم علناً، فماذا عن آليات حسن تنفيذه؟ وكيف سيتم التعامل مع الصعوبات من أجل تنفيذها؟ وكيف سيتم الحفاظ على الطلاب والكاكدر التربسي من عدم التسرب، داخلاً أو خارجاً؟ وماذا عن المستقبل بحال عدم التمكن من التنفيذ بالموعد المقرر؟

كلها أسئلة كانت على ألسنة الطلاب وذويهم، بالإضافة إلى الكوادر التدريسية والإدارية في تلك الجامعات، ناهيك عن الآراء المتباينة لأصحاب هذه الجامعات والمستثمرين فيها.

عشرات الآلاف من المتضررين

الجامعات التي ستعود إلى منطقة غباب بدرعا هي: الجامعة السورية الخاصة، جامعة قاسيون، جامعة اليرموك، والجامعة العربية، ويقدر أعداد الطلاب بهذه الجامعات بالآلاف، وبالتالي فإن انعكاسات تنفيذ هذا القرار، بإيجابياتها وسلبياتها، ستطال عشرات الآلاف من المواطنين السوريين، طلبة وذويهم ومعارفهم وأصدقائهم، وكوادر تعليمية وإدارية وطواقم خدمات وغيرهم، وعلى العملية التعليمية، كما على مستقبل الطلبة وطموحهم.

المقررات المؤقتة ضرورة أمنية

واقع الحال يقول أن هذه الجامعات اضطرت للانتقال إلى مقرات مؤقتة في مدينة دمشق من أجل استمرار تقديم خدماتها التعليمية للطلاب، وذلك على ضوء تدني عوامل الأمان بنتيجة تداعيات الحرب والأعمال القتالية وقطع الطرقات، وذلك منذ سنوات عدة، وقد تجاوبت التعليم العالي والحكومة بحينه مع هذا الطرف وسمحت لتلك الجامعات بالانتقال إلى مقرات مؤقتة، بما يحقق هذه الغاية ولو كانت على حساب الكثير من الشروط الفنية والعلمية في هذه المقررات.

على الرغم من أن المواصفات الفنية للابنية المؤقتة كانت دون المستوى المقبول من النواحي كافة، وخاصة على مستوى المخابر وقاعات العملي وغيرها، إلا أنها كانت ملاذاً أمنياً على مستوى استكمال التحصيل العلمي للطلبة، حيث قامت تلك الجامعات باستئجار بضعة أبنية متفرقة في دمشق لهذه الغاية، وهي بالأصل ليست مخصصة كابنية تعليمية، لا من حيث النموذج الإنشائي والفني ولا من

حيث البنية التحتية والخدمية، ولا من حيث القدرة الاستيعابية لأعداد الطلاب الكبيرة، وغيرها الكثير من الشروط التي حرم الطلاب منها بالشكل العملي، على الرغم من تحمل تكاليفها الباهظة المتمثلة بالرسوم السنوية والأقساط، وغيرها من المبالغ التي يتم تحصيلها تبعاً من الطلاب بمسميات وغايات عديدة.

الطلاب: لسنا موضع اختبار على مستوى السلامة

الكثير من الطلاب كان قد سجل بهذه الجامعات كون مقراتها في دمشق، ولو كانت مؤقتة، وهؤلاء بعضهم أصبح بالسنة الدراسية الثالثة أو الرابعة حالياً، وبالتالي فإن رأيهم بهذا القرار وكأنه محاولة اقتلاع من الجذور، خاصة وأنهم ألفوا النواقص والمستلزمات الواجب توفرها بوجودهم بالمقررات المؤقتة طيلة السنوات الماضية.

ويقول هؤلاء أنه كان من الأجدى لوزارة التعليم العالي أن تفرض شروطها الفنية والعلمية على المقررات المؤقتة، كما أن فرض تنفيذ الاستئناف للعملية التعليمية بالمقررات الدائمة يجب أن يكون عند التيقن التام من عوامل الأمان والسلامة، فالموضوع لا يقبل التجريب والاختبار على حساب سلامتنا وأمننا، بظل الواقع الأمني الهش الحالي.

الواقع الأمني لم يتغير والتوقيت غير مناسب

إحدى الطالبات تقول: بأن مبررات الانتقال إلى المقررات المؤقتة بدمشق ما زالت قائمة، وخاصة من حيث عوامل الأمان وسلامة الطرقات، فما زلنا نسمع عن بعض الاشتباكات، كما ما زال وضع الطرق غير آمن حتى تاريخه.

طالب آخر يرى: أن التوقيت بعملية الاستئناف تلك غير مرتبط بمصلحة الطلاب، بل هو أكثر ارتباطاً بمصلحة الجامعات والمستثمرين فيها، حيث تم إقرار النقل بالفصل الثاني من العام الدراسي، أي مع بداية عام 2017، وهو موعد انتهاء التعاقد الاستثماري بين هذه الجامعات وأصحاب المقررات المؤقتة بدمشق، والغاية من ذلك هو استنفاد هذا التعاقد لمصلحة المستثمرين وليس لمصلحة الطلاب، حيث كان من الأجدى بالنسبة لنا كطلاب أن يكون استئناف العملية التعليمية في المقررات الرسمية ببداية العام الدراسي وليس ببداية السنة الميلادية.

طالب آخر تسأل: لماذا التعجل الآن، ولماذا لا يمنح الوقت الكافي من أجل استكمال الأمان في درعا وطرقاتها، بدلاً من المغامرة بنا ورمينا إلى المجهول؟

والد إحدى الطالبات صرح: بأن عامل الأمان هو الشرط الأساسي لإمكانية تنفيذ هكذا قرار، بغض النظر عن آليات حسن تنفيذه الأخرى، فمن غير المقبول أن أضحى بسلامة ابنتي تنفيذاً لقرار لم يأخذ بعين الاعتبار سلامة الطلاب وأمنهم.

المؤسف عند بعض الطلاب وذويهم أن هذا القرار كان قدر صدر من قبل الحكومة، بمعنى آخر أن الحكومة نفسها لم تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الطلاب وسلامتهم بهذا القرار.

قرار حكومي يحمل رسائل أخرى

القرار الحكومي أعلاه، بالإضافة إلى جانبه

الإجرائي المتعلق بالعملية التعليمية والعودة إلى المقررات الدائمة المجهزة، وغيرها من تلك القضايا المرتبطة بهذا الجانب، ربما كان له جانب آخر، مفاده رسالة سياسية وأمنية وعسكرية: بأن الوضع الأمني بدرعا والطريق الواصل إليها قد أصبح تحت السيطرة، وهو ما يبرر الكثير من الذرائع المساقة ضمناً من أجل التقيد بالتوقيت، ناهيك عن بعض المزاولات من بعض الأطراف الرسمية عند الحديث بهذا الشأن.

نفقة ووقت إضافيين واستهلاك جسدي ومعنوي

قضية هامة أثارها بعض الطلاب وذويهم من منتقدي القرار أعلاه، حيث أشار هؤلاء إلى عامل الزمن الذي سيتم اقتطاعه يومياً على حساب الطلاب على الطرقات ذهاباً وإياباً، والذي قدره بعضهم بأنه قد يصل إلى 4 ساعات يومياً، ناهيك عن المشقة والعناء الجسدي والنفسي المترتبة على تلك الساعات المهدورة، هذا بحال كانت عوامل الأمان متوفرة فعلاً، بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة المقترنة بعملية التنقل هذه، ناهيك عن الخشية من واقع التعامل من قبل بعض الحواجز على الطرقات.

وحسب ما أفاد به بعض الطلاب فإن الأهم على مستوى استئناف العملية التعليمية ونتائجها هو مقدار التزام الكادر التربسي نفسه بتنفيذ مضمون القرار، حيث ستفقد هذه الجامعات جزءاً من كادرها التربسي، وذلك لصعوبة تنقل هؤلاء اليومي بين دمشق، المستقرين فيها، وبين درعا، الأمر الذي سينعكس سلباً على العملية التعليمية نفسها وعلى مستقبل الطلاب وتأهيلهم العلمي المطلوب، حيث صرح بعض هؤلاء بذلك للطلاب.

واقع متباين للمقررات الدائمة التوفير بالنفقة المترتبة جراء أجور المقررات المؤقتة كان سبباً مقنعاً بالنسبة لبعض الجامعات، فيما رأت غيرها، وخاصة تلك التي تحتاج إلى عامل زمني لإعادة التأهيل على أنه غير مناسب وسيكبد هذه الجامعات نفقات غير مبررة في حساباتها الآن، ناهيك أنها لن تتمكن من تنفيذ المطلوب خلال هذه المهلة الزمنية الضيقة. فبعض منشآت هذه الجامعات كان قد تعرض

للكثير من الأضرار على مستوى الأبنية وعلى مستوى البنى التحتية لها، من شبكات مياه وكهرباء وصرف صحي واتصالات وغيرها، وإعادة تأهيلها سيستغرق وقتاً طويلاً وتكاليف باهظة، وذلك سيكون معيقاً أمام استئناف العملية التعليمية في تلك المنشآت حسب ما هو مأمول منها بموجب القرار العتيد بالموعد المنظور، بالإضافة إلى تأمين بقية مستلزمات الإقلاع المتعلقة بجملته هذه الخدمات بعد إعادة التأهيل، سواء على مستوى تأمين الكهرباء أو الاتصالات وحتى تأمين المحروقات، ناهيك عن تأمين وسائل النقل الكافية لنقل الطلاب والكاكدر الإداري والتربسي.

رب ضارة نافعة

بعض الجامعات الخاصة الأخرى الواقعة ضمن المناطق الأمنة، والتي لم تضطر للانتقال إلى مقرات مؤقتة، أو التي لن يطبق عليها مضمونه، كان هذا القرار بالنسبة إليها يمثل شكلاً تنافسياً مع جامعات درعا، حيث زاد معدل استقطابها للطلاب المستجدين على أثر هذا القرار في مطلع العام الدراسي الحالي.

برسم الحكومة

ما سبق ذكره يؤشر على أن آراء الطلاب وذويهم ومصالحهم كانت مغيبة عن مضمون القرار الحكومي العتيد، وخاصة على مستوى أمنهم وسلامتهم، وبالتالي فإن الإلزام بتنفيذه بالموعد المحدد سيكون له آثار سلبية مباشرة على هؤلاء، وربما تكون الحلول أمام بعضهم هو الانتقال إلى جامعات أخرى، داخلاً أو خارجاً، أو قد يصل الأمر إلى تسرب قسري من متابعة التعليم الجامعي للبعض الآخر، بغض النظر عن مصالح الجامعات الخاصة وتنافسياتها، وبغض النظر عن الرسالة المتوخاة من قبل الحكومة، وبغض النظر عما إذا استطاعت تلك الجامعات التقيد بالموعد المحدد أم لا.

فهل ستعتمد الحكومة إلى استكمال فرض قرارها، ولو على حساب الطلاب وأمنهم ومصالحهم ومستقبلهم؟

أم أنها ستستجيب لمطالب هؤلاء وذويهم بالترتيب بتنفيذ القرار، لحين الاستتباب الأمني الكامل لمنطقة درعا وطرقات الواصلة إليها؟

طالب يتساءل:
لماذا التعجل الآن،
ولماذا لا يمنح
الوقت الكافي
من أجل استكمال
الأمان في درعا
وطرقاتها، بدلاً من
المغامرة بنا ورمينا
إلى المجهول؟

الحسكة: مستقبل التعليم إلى المجهول



■ مدارس قاسيون

فرضت الإدارة الذاتية، في كل من عفرين والحسكة، في العام الدراسي المنصرم على طلاب الصفوف الثلاث الأولى بمرحلة التعليم الأساسي، التعلم وفق مناهج كردية معتمدة من قبلها.

وقد لاقى هذا الإجراء بحينه الكثير من المعارضة من قبل ذوي الطلاب، خاصة وأن المناهج المعتمدة كان فيها الكثير من القصور، بالإضافة إلى ضعف الكادر التدريسي الذي لم يكن مهياً لهذه المهمة، ما انعكس بشكل سلبي على العملية التعليمية وعلى المستوى التعليمي للطلاب، ناهيك عن أن المناهج أصلاً غير معتمدة وغير معترف بها، بالإضافة للعامل الأساسي المقترن بالعملية التعليمية ناحية استكمال الدراسة بالمراحل التعليمية الأعلى لاحقاً، أو الخوض في سوق العمل مستقبلاً، وذلك كله لا يمكن أن يتحقق بالاعتماد على مثل هذه المناهج، وعلى أيدي الكادر غير المؤهل لهذه الغاية.

توسيع وتعميق للمشكلة

هذا العام عممت الإدارة الذاتية تجربتها تلك على مستوى كامل مرحلة التعليم الأساسي، أي أنها فرضت المناهج المعتمدة من قبلها باللغة الكردية على الصفوف الابتدائية كاملة من الأول إلى السادس.

الأمر كان مفاجئاً على مستوى ذوي الطلاب، فهم بالكاد تأقلموا مع سلبات نتائج التعليم وفق هذه المناهج للعام الدراسي السابق، فكيف الحال بفرض هذه المناهج على كامل المرحلة الأساسية، ما جعل الغالبية منهم يسهون إلى نقل أبنائهم إلى المدارس الحكومية التي تدرس المناهج الرسمية المعتمدة من وزارة التربية.

مشكلة إضافية عند المدارس الحكومية

مشكلة هؤالء لم تقف عند هذا الحد، فقد واجهتهم مشاكل عديدة لدى المدارس النظامية بقبول أبنائهم، حيث اعتدت إدارات هذه المدارس على مبدأ سبر المعلومات لدى الطلاب من أجل تحديد المستوى، أو الخيار الآخر المتمثل بإعادة الطالب صفراً دراسياً سابقاً، أي أن الطلاب خسروا عملياً

تتمثل بعدم توفر الكتب لمرحلة التعليم الأساسي، وغيرها، حيث ما زال مستودع الكتب المدرسية مغلقاً حتى الآن، والمدارس لا يوجد لديها كتب كذلك الأمر، والكتب المتوافرة بالأسواق قديمة ومستعملة، وعلى الرغم من ذلك فهي مرتفعة السعر جداً، هذا بحال توفرها.

خيارات تزداد صعوبة

إن جملة الإجراءات المتبعة من قبل الإدارة الذاتية، والإجراءات المقابلة من قبل المدارس الرسمية ومديرية التربية، تضع الطلاب ودويهم أمام خيارات تزداد صعوبة يوماً بعد آخر، وعماماً تلو الآخر، مع الانعكاسات السلبية كلها على مستوى العملية التعليمية ككل، والتي بدأت أولى نتائجها بضياع عام دراسي على الطلاب، جراء بعض الإجراءات غير المحسوبة وغير المنطقية من قبل هذه تلك من الجهات التي تدعي وصاليتها وحسن إدارتها، وكان هؤالء الطلاب ومستقبلهم لا يعني هؤالء المنتصرين على فرض السلطة والوجود، كل بما يملك من وسائل ضغط.

صعوبة، وذلك كله يجري بدراسة ومعرفة مديرية تربية الحسكة، التي تقف وكأنها مغلوطة الأيدي عما يصيب الطلاب ومستقبلهم. علماً أن ذوي الطلاب بالنتيجة كانوا مضطرين للموافقة على هذه الإجراءات كلها من أجل الحفاظ على استكمال تعليم أبنائهم في المدارس النظامية، بما في ذلك أن يخسر أبنائهم سنة دراسية كاملة.

تهديدات

لم يقتصر الأمر على ذلك أيضاً بل تعدى أمر نقل الطلاب إلى المدارس الحكومية إلى حدود التهديدات التي تم إطلاقها من قبل الإدارة الذاتية بهذا الخصوص، والتي تتحدث عن أنها قد تلجأ إلى سحب الأطفال من المدارس الحكومية، أو أن تقوم بحجز السيارات التي تنقل هؤالء الطلاب إلى المدارس ومنها، وغيرها من أشكال التهديد الأخرى، والتي لم تخرج عن حيز التهديد الكلامي حتى تاريخه.

نقص بالكتب

معاناة أخرى يواجهها ذوي الطلاب أيضاً

سنة دراسية كاملة، بالإضافة إلى الطلب من الأهالي بتنظيم إضراب مدرسية جديدة، كون المدارس التي تخضع للإدارة الذاتية امتنعت عن تسليم أضياب الطلاب لذويهم، ضغطاً منها على هؤالء من أجل منعهم من الانتقال إلى المدارس الرسمية.

الإجراءات الرسمية مذبذبة

ذوي الطلاب من الأهالي عبروا عن رفضهم للمناهج المعتمدة من قبل الإدارة الذاتية عبر سعيهم لنقل أبنائهم إلى المدارس الحكومية الرسمية، ولكنهم بالمقابل يقولون أن الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل إدارات هذه المدارس غير مبررة، حيث سبق لوزارة التربية أن أصدرت تعليمات بقبول طلاب المرحلة الأساسية دون أية عوائق، كمساعدة لهؤلاء على استكمال تحصيلهم الدراسي، بهذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، في حين أن سبر المعلومات وإعادة الطلاب صفراً دراسياً وطب تنظيم إضراب جديدة من أولياء الأمور، لا تصب باتجاه تسهيل عملية التعلم على الطلاب، بل تعدها، وتجعلها أكثر

عفرين: قرارات ارتجالية.. والمواطن يدفع الثمن

في النصف الثاني من عام 2012، قامت الإدارة الذاتية بمدينة عفرين بوضع يدها على الفرن الآلي الوحيد في المدينة، والذي يبلغ إنتاجه 30 طن من الطحين يومياً.



■ مدارس قاسيون

وقد كانت الحكومة سابقاً تؤمن مستلزمات الفرن الآلي جميعها من قمح وخميرة ومحروقات وبدائل طاقة بأسعار مدعومة، يضاف إليها رواتب الموظفين وما يتعلق بمستلزماتها جميعها، كما غيره من المخازن العاملة، الآلية والاحتياطية، على مستوى القطر، وذلك لقاء بيع الخبز بالسعر النظامي المدعوم للمواطنين، كونه من الحاجات الاستهلاكية الأساسية.

استكمال سيطرة

سيطرة الإدارة الذاتية بشكل كامل، الأمر الذي فرض على بعضهم الاستقالة اضطراراً، بحكم البعد الجغرافي عن حلب وواقع الظرف الأمني والعسكري في المنطقة.

عقدة المنشارا!

مع الوقت قامت سلطة الإدارة الذاتية برفع سعر ربطة الخبز، بحجة تأمين المستلزمات التي ارتفعت كلفتها ولم تعد قادرة على دعمها، وخاصة بعد انقطاع المشتقات النفطية وصعوبة تأمينها وارتفاع أسعارها بشكل جنوني، وهو الأمر الذي لم يكن له أي مبرر اقتصادي أو أمني أو اجتماعي؛ لأنها بعد هذه السيطرة أصبحت الإدارة الذاتية تحمل عبء الرغبة افتراضاً، رغم أن هذا العبء كانت تحمله الدولة، فما الحكمة من هذا التصرف، وخاصة أن هناك مناطق أخرى وتحت سيطرة الإدارة الذاتية مازالت تتعامل مع الدولة بشأن تأمين الطحين ورغيف الخبز للمواطن، حتى الأفران الخاصة تحصل على الدقيق والمشتقات النفطية عبر الدولة.

تخطب غير مبرر

مؤخراً أصبحت تباع ربطة الخبز العادي

والواجبات، ولكن النتيجة مع الأسف كانت على حساب المواطنين الذين يدفعون يوماً أثمان مثل هذه المغامرات غير محسوبة العواقب والنتائج على مستوى معيشتهم.

قائمة واسعة من الارتجال

يذكر أن مثل هذه القرارات الارتجالية وغير المحسوبة لم تقف عند هذا الحد، حيث تم فرض ضرائب على أشجار الزيتون 50 ل.س مقابل كل شجرة، وضرائب على المعاصر ومحال بيع الزيتون ... قائمة تطول ولا تنتهي من القرارات التي تحمل طابع المغامرة غير المحسوبة، دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين.

سلطة أم سلطوية

لعل من أولى واجبات أي سلطة تأمين مستلزمات العيش الكريم للمواطنين بعدالة وبدون تمييز، وتسخير الإمكانيات المتاحة كلها من أجل تحقيق ذلك، أما أن يصار إلى التضحية بمتطلبات العيش وضروراته، على هامش النزعات السلطوية والصراعات عليها، فهذا تسلط وتحكم لا يمكن تبريره أو فرض وجوده بحكم الأمر الواقع.

أين مصلحة المواطن؟

من الواضح أن النظرة السلطوية الضيقة من قبل الإدارة الذاتية في عفرين، والتي منعت الدولة بموجها من أن تستمر بالقيام بمهامها وواجباتها على مستوى تأمين رغيف الخبز للمواطنين، كانت مغامرة ثبت فشلها عبر عدم تمكن هذه الإدارة من القيام بمثل هذه المهام

بطاقة ذكية.. ماذا بشأن السياسات؟



في الجلسة المنعقدة بتاريخ 2016/8/23 قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة برئاسة وزير الاتصالات والتقانة لتحديد خطوات إصدار بطاقة الكترونية خاصة بذوي الدخل المحدود لتوزيع المواد التموينية الأساسية عليها.

■ مراسل قاسيون

يأتي ذلك استكمالاً لمشروع البطاقة الذكية لتوزيع المحروقات القائم في وزارة النفط والثروة المعدنية، وذلك حسب ما تم الإعلان عنه من قبل الحكومة بحبيبه.

تساؤل مشروع

التساؤل المشروع المقابل لهذا القرار الحكومي آنذاك كان: هل قررت الحكومة أن تتراجع عن توجهاتها بمجال رفع الدعم عن المستحقين تحت شعارات «قوتنة الدعم» و«تصحيح الأسعار»؟، وتعديل سياساتها الاقتصادية لتصب بمصلحة هؤلاء؟ أم أنه عبارة عن فقاعة إعلامية لا أكثر ولا أقل!

وزارة التجارة الداخلية

مؤخراً أطلق وزير التجارة الداخلية عدة وعود، منها تحويل البطاقة التموينية إلى بطاقة إلكترونية وتحويل الدعم إلى مالي، مشيراً إلى أن هذه البطاقة ستكون عبارة عن حساب لدى المصرف التجاري السوري لكل عائلة.

البطاقة التي تحدث عنها الوزير، وتحويل الدعم إلى مالي، كان بهدف «ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه» على حد تعبيره وتعبير الحكومة ككل، أي أن ذلك اعتراف غير مباشر بأن الدعم لم يصل لمستحقيه بشكل سوي طيلة السنوات الماضية، وهنا بدأت تساؤلات جديدة تدور حول سبب تأخر الحكومة في تطبيق هذا التوجه الذي كان مطروحاً منذ سنوات، دون أن يؤخذ على محل الجهد، مقابل اتباع سياسة وصفت سابقاً «بعقلنة الدعم» التي اتجهت إلى إنهاء الدعم شيئاً فشيئاً. والسؤال الأهم هل تصريح الوزير عن البطاقة الإلكترونية هو أحد أشكال التنفيذ لما تم إقراره عبر الحكومة منذ الشهر الثامن أعلاه، أم أنه يتحدث عن شيء آخر؟

فقرار الحكومة كان يتحدث عن بطاقة إلكترونية خاصة بذوي الدخل المحدود لتوزيع المواد التموينية الأساسية عليها، فيما تحدث الوزير عن أن هذه البطاقة ستكون عبارة عن حساب «نقدي» لدى المصرف التجاري السوري لكل عائلة.

لا معلومات تذكر

نضال مقصود، مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية، تحدث عن القضية لكن دون تقديم أية معلومات إضافية عما تم التصريح به، مكتفياً بالقول «يجب ترك القضية للجنة التي تعمل على الدراسة وعدم استباق الأمور».

بدا مدير الأسعار وكأنه غير محيط بتفاصيل التوجه الحكومي الذي تعمل عليه وزارة التجارة الداخلية مع الأطراف المعنية، قائلاً في حديث إذاعي: «ليس لدي اطلاع حول الموضوع، وما أعلمه هو وجود دراسة على المستوى الحكومي».

مدير مكلف بالتصريح

وزارة التجارة الداخلية كلفت مدير الأسعار للحديث عن التوجه الحكومي نحو تحويل الدعم إلى مالي ضمن برنامج إذاعي، إلا أن حديثه تمحور فقط حول جملة واحدة «التوجه الجديد يهدف لإيصال الدعم إلى أصحاب الدخل المحدود»، وهنا يبدو سؤال: «هل الدعم حالياً لا يصل إلى هذه الشريحة؟» بديهياً بعد الجملة السابقة، والجواب ربما واضح للأغلبية، إلا أن «مقصود» أجاب: بأن «الدعم يصل حالياً لمستحقيه، لكن الحكومة تريد التشديد على ذلك بتوجيهها الجديد، على حد تعبيره».

وأعاد مدير الأسعار استخدام عبارة ذاتها «إيصال الدعم إلى أصحاب الدخل المحدود في التوجه الجديد» بالإجابة عن سؤال: «وهل لاحظتم خللاً في النظام الحالي؟»، ولم تكن هناك أية إجابات حول سبب عدم تبني هذا

التوجه سابقاً، وما هو سبب تبنيه والإعلان عنه اليوم عن طريق وزير التجارة؟، قائلاً «أتمنى أن يتم سؤالي عما يتم حالياً»، لكن رغم طرح الأسئلة مراراً، لم يتم الكشف عن أي جديد أو تفصيل مهم.

حتى الاستفسار عما يشملته الدعم المالي «خدمات أم سلع أم خدمات وبيع؟»، لم يلق أية إجابة واضحة، رامية الكرة إلى ملعب مدير العمليات والجاهزية، فهو على حد تعبيره على علم بهذا التفصيل!

أين مخصصات السكر والرز؟

منذ أكثر من عامين، لم يتم توزيع السكر والرز المدعومين على مستحقيهم، وهنا كان لابد من الاستفسار أيضاً عن مصير المخصصات المالية ضمن الميزانية لهاتين المادتين، وأين ذهبت، ولم يتم توزيع بدلات نقدية على المواطنين خلال العامين الماضيين؟، إلا أن مدير الأسعار أيضاً لم يملك إجابة واضحة، وقال: «ما زالت المخصصات موجودة في خزينة الدولة، وحالياً يتم إيصال الدعم لمستحقيه».

حديث مدير الأسعار، وهو المدير المختص بهذا الشأن، يشير إلى أن جزءاً هاماً من الكادر الوزاري لا يلم بتفاصيل التوجه نحو البديل النقدي ككل، ولا بالآليات التنفيذية لهذا التوجه، ولا متى سيتم ذلك، ولا كيف سيتم تطبيقه، فكيف بالإجابة عن عدم الجدية بالتطبيق، والاستمرار بالوعود تحت مسميات مختلفة طيلة السنوات الثلاث الماضية بأدنى الحدود؟!.

فقاغات إعلامية

في الشكل العام، كانت تصريحات وزارة التجارة وتصرفاتها وتصريحاتها ووعودها محط للجدل تحت قبة البرلمان أيضاً، حيث وصف أحد أعضاء مجلس الشعب السوري، إجراءات الوزارة بـ «الفقاغات الإعلامية»، وتحدث عن سبب هذا الوصف بقوله: «كانت هناك دعوة لوزير التجارة الداخلية إلى مجلس الشعب، لعرض خطة الوزارة وما قامت به خلال فترة الثلاثة أشهر الماضية، لوجود عدة ملاحظات، مثل بعض الزيارات الميدانية التي كانت يجب أن تكون غير مرتبطة بفقاغات إعلامية».

وأردف قائلاً: «الوزير قال في مجلس الشعب إن دعم الخبز يبلغ 400 مليار ليرة سورية سنوياً، وهذا الرقم غير صحيح، فدعم الخبز مع السكر والرز هو 170 مليار ضمن الموازنة العامة لـ 2016».

أين هي الحقيقة

إذا كان أحد المدراء المركزيين في الوزارة المعنية «التجارة الداخلية وحماية المستهلك» لا يدري ولا يملك أية إجابات كافية عن التوجه الحكومي والوزاري بشأن الدعم الموعود، نقدي أم عيني، وإذا كان الوزير المعني محط انتقاد من قبل مجلس الشعب على مستوى بيانات وأرقام رسمية، فمن أين للمواطن أن يتبين حقيقة ما يتم الوعد به من قبل الحكومة ووزاراتها؟.

مشروع وطني

مشروع البطاقة الذكية لإيصال الدعم «نقدي أم عيني» لأصحاب الدخل المحدود والفقراء حسب ما هو معلن، نظرياً، ما من شك بأنه مشروع اقتصادي وطني بحال قيد له النجاح عبر التطبيق، فهو بغض النظر عما يحمله بطياته من دلالات تطويرية على مستوى حسن استخدام التقانات الإلكترونية الذكية، فهو يحده بشكل كبير من الهدر والفساد والمحسوبيات، بالإضافة إلى الاستثمار الأمثل لعامل الزمن.

تعديل سياسات

بالمقابل وبظل استمرار الحكومة بالمضي بسياساتها الاقتصادية الاجتماعية، على نهج سابقاتها، فإن مثل هذه البطاقات، ومهما تمتعت به من ذكاء، لن تكون قادرة على مجاراة هذه السياسات المفكرة للعباد والبلاد. بمعنى آخر إن لم يتم تعديل هذه السياسات بجوهرها، لتصبح غايتها الحقيقية مصلحة المواطنين عموماً، والفقراء وأصحاب الدخل المحدود خصوصاً، فإن كل ما يشاع وما يقال، بشكل رسمي أو غير رسمي، لن يعدو كونه «حكي بحكي».. والمواطن سيبقى قيد الانتظار.

دير الزور.. من سرق البسكويت!؟



باتت الأمور في دير الزور على حافة الهاوية، وما زال الجوع والعطش والمرض والقصف العشوائي، وما زال الكذب والفساد والنهب والمتاجرة بالمساعدات وبقوت العباد وحتى بأرواحهم، وأصبحت أحياء المدينة المحاصرة مرتعاً لشبح الموت المتعدد، وأصبح الريف مرتعاً للربح القادم على أيدي التكفيريين الدواعش!

قاسيون

على مشارف اقتراب انتهاء العام الثاني من الحصار، ما زالت معاناة أهالي دير الزور في الأحياء المحاصرة تتراكم وتتضاعف. لا كهرباء ولا خضار ولا فواكه ولا دجاج ولا بيض وغيرها، أما الماء فبالقطارة، والخبز بكسرة من الرغيف، والمرض يفتك بالأطفال والنساء وحتى الرجال، والفساد وتجار الأزمة «الشاييلوكيين» استباحوا كل شيء، فلم تعد هناك حرمة حتى للموت والشهادة، اللذان باتا سبيل الخلاص من الألم والموت البطيء!

«داعش»

القادم من العراق يتكاثر!

أما الأهالي في الأحياء التي تحت سيطرة التكفيريين الدواعش في مدن وقرى الريف، فهم في سجن كبير ممنوعون من التنقل فيها أو المغادرة منها تحت أي سبب من الأسباب، ولا تعليم ولا صحة ولا عمل، وشبح الرعب الذي يحصي عليهم أنفاسهم وحركاتهم، والويل لمن زاح قليلاً عن «صراطهم» المزعوم، فالموت بشتى الطرق، خنقاً وحرماً وغرقاً وغلياً وذبحاً، كما النشأة، وخاصة في الأيام الأخيرة، بعد هروب قسم كبير منهم من العراق إلى دير الزور والرققة، حيث يقومون بإخلاء بيوت الأهالي ويطردونهم منها ويستولون عليها لهم ولأسرهم، بما فيها من أثاث، ويمنعون الأهالي من حمل أي شيء منها، وقد ازداد رعب الأهالي وخصوصاً أن الأيام القادمة ستزيد من تواجدهم هرباً من الموصل في العراق، ونسبة عالية من الأهالي تترك المدن والبلدات إلى القرى تحسباً للقصف الذي سيطالها!

المواد بالقرارات

والأسعار بالآلاف!

أهالي أحياء دير الزور المحاصرة أنهمكهم الجوع والقهر، وبيات الحصول على وجبة في اليوم أملاً بعيد المنال، ولم يعد لديهم القدرة على تأمينها، ومن توفرت

لديه بقايا من المال أصبح يشتري المواد بالقرارات، ويدفع الآلاف 100 غ سكر ثمنها 350 ليرة و 100 غ من الشاي ثمنها 2200 ليرة و 100 غ زيت 400 ليرة و 100 غ من السمينة ثمنها 1200 ليرة و 100 غ من اللحم ثمنها 1500 و 100 غ من المازوت 250 ليرة أي ما يقارب 6 آلاف ليرة لا تكفي فرداً واحداً من العائلة فإذا كانت الأسرة مؤلفة من خمسة أشخاص تحتاج إلى 30 ألفاً في اليوم، أي 900 ألف ليرة في الشهر فقط للغذاء، دون مواد غذائية أخرى، وللباس وصحة ودراسة وسكن وغيرها.. وهذه تكلفة وجبة واحدة يومياً، فكيف يمكن لأسرة عامل أن تؤمن ذلك، وكيف لأسرة لا دخل لها أن تعيش ليوم واحد وبوجبة واحدة فقط!؟

الفساد مجرم أيضاً!

رغم أن حجم المساعدات التي تلقى باستمرار غير كاف، إلا أنها مازالت مصدراً لاغتناء الفاسدين وتجار الأزمة، حيث يقطع قسم مهم منها ويبيع منها في الأسواق بالتعاون مع تجار الأزمة وبأسعار خيالية.

أهالي أحياء دير الزور المحاصرة انهمكهم الجوع والقهر، وبيات الحصول على وجبة في اليوم، أملاً بعيد المنال، ولم يعد لديهم القدرة على تأمينه

والمرض أجرة نقله إلى المقبرة 20 ألف ليرة، فقط لمسافة لا تتعدى 2-3 كم، ولم يعد لدى الأهالي القدرة على نقل موتاهم بالسيارة، وأصبح التشيع بعربة الخضار التي تدفع باليد أو العربة التي يجرها حصان، أو حملاً على الأكتاف، والمشيعون يعدون على أصابع اليد،!

أما المواطنون المدنيون الذين يستشهدون نتيجة القصف «الداعشي» .. فلا حقوق لهم نهائياً، وكذلك من يستشهد من الدفاع الوطني، وحتى من يستشهد من أبناء الجيش من أبناء المحافظة والذين قدموا دماءهم فداءً للوطن ودفاعاً عنه، فالكثيرون منهم منذ أكثر من عام رفعت أسماؤهم ولم تحصل أسرهم على شيء منذ بداية الحصار، أي منذ سنة وعشرة أشهر، وكلما راجعوا المسؤولين الذين باتوا يضيّقون ذرعاً من المراجعة والسؤال، يتلقون الجواب: إننا رفعنا الأسماء!!

رغم معاناة أهالي دير الزور من كل شيء ما زال الإعلام الرسمي، والإعلام العالمي يتجاهل ذلك ويغرق في الصمت!؟

مؤخراً في هذا الأسبوع، أسقط بالمظلات 20 طناً من البسكويت مقدمة من الهلال الأحمر لتلاميذ وطلاب الأحياء المحاصرة، كما صرح المحافظ نفسه، لكن لم يوزع إلا قسم منها عليهم، وحصل كل تلميذ من الصف الأول إلى السادس على 5 قطع فقط، أما بقية التلاميذ والطلاب فلم يحصلوا على شيء، وحسب ما ذكر الأهالي أن ما وزع لا يعادل 10% من الكمية، ولو كان لدينا 20 ألف طفل لحصل كل واحد منهم على كغ من البسكويت، علماً أن عدد التلاميذ لا يصل إلى هذا العدد، ويتساءلون أين ذهبت بقية الكمية؟ أليست للفاسدين وعملائهم من تجار الأزمة الذين يأخذون ما يريدون أكله، والباقي سيبيعونه في الأسواق بعد أيام كالعادة كما بقية مواد المساعدات التي من المفترض أن تكون مجانية وإغاثية!؟

الموت سلعة!

الديريون الأحياء لا قيمة لهم والموت أصبح ليس سبباً للخلاص فقط .. وإنما سلعة، فمن يموت من الجوع

عن داعش في الرقة مجدداً!

خاص قاسيون

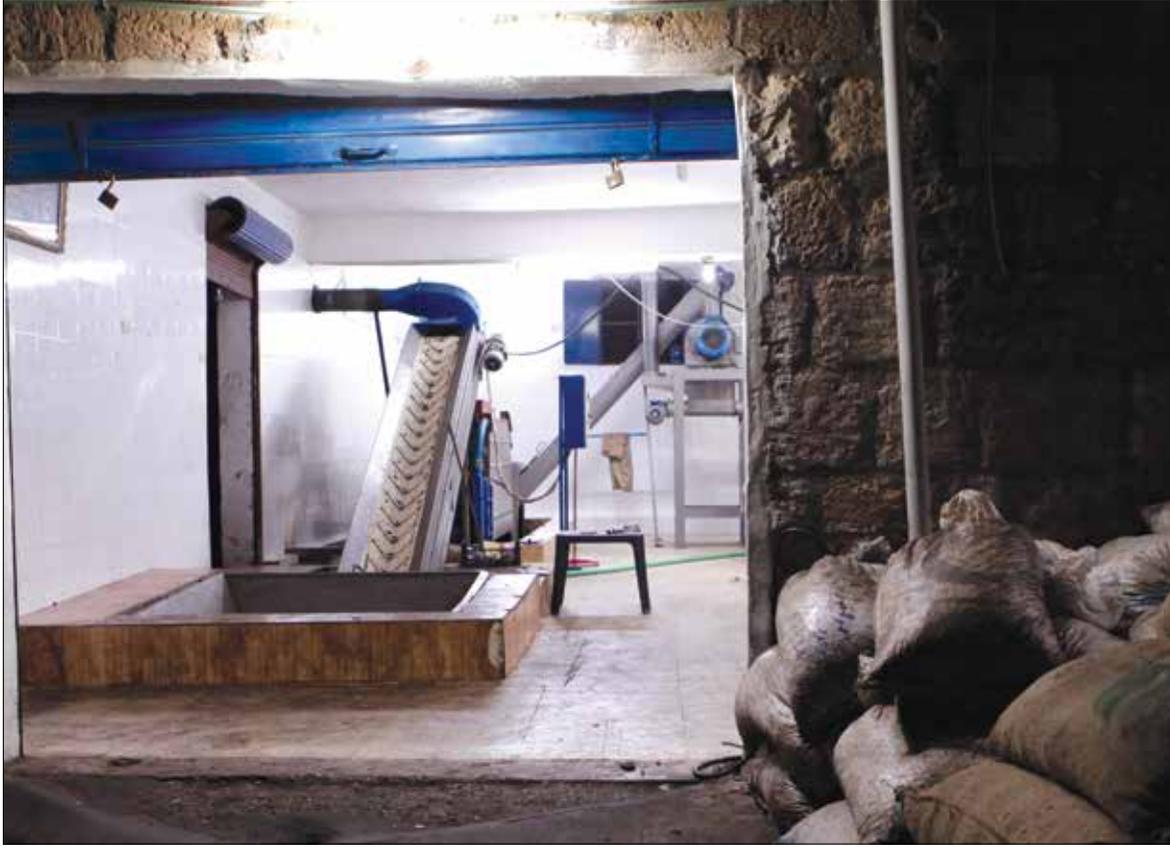
المخطوفين إلى 16 طفلاً، الأمر الذي تسبب بحالة من الفزع والخوف لدى البقية المتبقية من الأهالي، وكانت مسبباً إضافياً للهروب من المدينة نزوحاً إلى أية رقعة أخرى فيها بعض الأمان بعيداً عن التنظيم الإرهابي وممارساته. كما ما زالت أحكام القتل تنفذ على سكان المدينة بحجج وذرائع مختلفة، حيث صدر مؤخراً حكماً بالرجم بالنار حتى الموت بحق عجز تبلغ من العمر 68 عاماً، وذلك بسبب زيارتها لابنتها الأرملة بدمشق!؟

تستمر ممارسات تنظيم داعش الهمجية بحق المواطنين العزل في محافظة الرقة، من ترحيل إجباري لبعض السكان، وإسكان عناصر تابعين للتنظيم في دورهم، بالإضافة إلى أن ظاهرة عمليات خطف الأطفال ازدادت خلال هذه الفترة، حيث تم اختطاف عدد من الأطفال الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 8-12 سنة، وقد وصل عدد هؤلاء



دعم الصادرات وتسهيل إجراءات التصدير يستحوذ على الأولوية في السياسة التجارية للحكومة حسب تصريحاتها، منطلقاً من أن انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل الدولار يعطي المنتجات المحلية ميزة تنافسية، التصدير المعتمد على المواد الزراعية، كأداة لتأمين القطع الأجنبي بما يسهم في تحسين سعر الصرف، وبالتالي تحسين القدرة الشرائية للسوريين..

الزيت السوري رخيص عالمياً.. و«عالمي» محلياً!



■ سامر سلامة

قاسيون تقدم نموذجاً من بيانات التصدير لأحد المصدرين لمادة زيت الزيتون، ليتم الإشارة إلى المستفيد الأكبر من عمليات التصدير، وإظهار الأثر على الأسعار في السوق المحلية مقارنةً بأسعار التصدير والأسعار العالمية، والعوائد التي تحصل عليها الحكومة من تجارة التصدير، وصولاً إلى أثر ذلك على معيشة السوريين!

من بيانات تصدير أحد التجار السوريين خلال الفترة الممتدة بين شهري تموز الماضي وتشرين الأول الحالي، فإن القيمة الإجمالية لصادراته بلغت حوالي 1,4 مليون يورو موزعة على حوالي 800 طن، وكانت الوجهة لأهم الدول المستوردة لزيت الزيتون السوري وهي إسبانيا يليها السعودية..

السعر المحلي +65% عن العالمي!

انطلاقاً من بيانات التصدير فإن سعر الكغ من زيت الزيتون المعد للتصدير يبلغ 1,9 يورو وذلك مع إضافة نفقات النقل والتأمين التي تبلغ كحد أقصى حوالي 5%: موزعة على 4% نفقات نقل - 1% نفقات تأمين، وهو ما يعادل 1025 ل.س للكغ على أساس سعر الصرف الوسطي 540 ليرة مقابل اليورو للفترة الممتدة بين شهري 7 - 10 من العام الحالي، أما على أساس سعر صرف اليورو في شهر 10 الحالي فإن سعر اللتر يبلغ 1065 ل.س.

بالمقابل فإن سعر كغ زيت الزيتون في السوق المحلي يبلغ 1700 ل.س للتر أي حوالي: 3,1 يورو، وبالتالي يدفع المواطن السوري 675 ل.س زيادة مقابل الحصول على الكغ من زيت الزيتون المنتج محلياً!

وعليه فإن السعر في السوق المحلية أعلى من السعر الذي يجري التصدير به بنسبة 65%، وهو ما يدل على أحد الأمرين: إما أن الزيت المصدر يعود إلى مواسم سابقة، ويتم جمه من المزارعين خارج الموسم، وبأسعار أقل بكثير من الأسعار المحلية، وأقل من سعر التكلفة الذي قارب في الموسم الماضي 1000 ليرة للكغ، بينما كان السعر يتراوح بين 800 - 1000 في بداية موسم العام الماضي 2015. أو أن سعر بيانات التصدير مخفف، أو مزور بداعي تخفيف الضرائب والرسوم، وتعهده قطع التصدير.

سعر التصدير -85% عن السعر العالمي!

انخفضت أسعار زيت الزيتون عالمياً بين عامي 2015-2016 بنسبة 30% ليستقر سعر الطن بحدود 3540 يورو، وبالتالي يبلغ سعر الكغ حوالي 3,5 يورو أي حوالي 1890 ل.س، بينما سعر التصدير السوري يبلغ 1,9 يورو وبالتالي يجري التصدير بسعر أقل من الأسعار العالمية بنسبة 85%، بينما سعر زيت الزيتون المحلي للمستهلك السوري يبلغ 3,1 يورو، مقابل اللتر المنتج محلياً، وبفارق 11% فقط بين السعريين!

في واحدة من المقارقات السورية حيث يصدر زيت الزيتون السوري، بسعر أقل من السعر العالمي بنسبة 85%، بينما يباع الزيت المحلي للمستهلك السوري بأسعار قريبة من السعر العالمي!

-540 ألف يورو قطع تصدير لن يعود!

فرض المصرف المركزي على المصدرين أن يعيدوا نسبة 50% من قطع التصدير، ثم أصدر إعفاءً اعتباراً من شهر 6-2016 ومستمر حتى اليوم، بإعفاء المصدرين من إعادة قطع التصدير للمركزي، وإمكانية الاحتفاظ به، وهو ما يفوت على خزينة المركزي مبلغ 700 ألف يورو وفق حجم صادرات الزيت المذكورة من

بتعبئته وتحسين شروط إنتاجه، وتطبيق اتفاق المقايضة الذي اقترحتته إيران في بدايات الأزمة، أو تصديره بشكل مباشر، بما يعيد عوائد قطع التصدير كاملة إلى الخزينة العامة.. هذا كله لم يتم وكانت نتيجة ترك الأمور لقوانين السوق، أن أصبح زيت الزيتون السوري متوفراً بكثرة للتجار ليصدروه، بعد أن فقد السوريون قدراتهم على استهلاك حاجاتهم الضرورية منه!

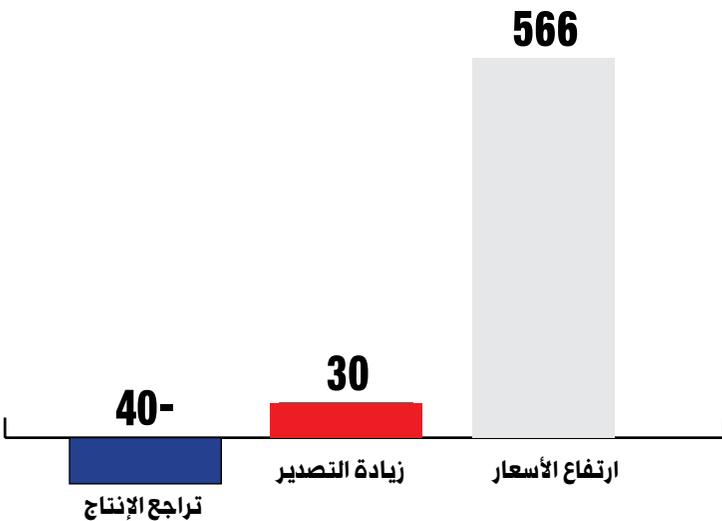
تضمن حصول المزارعين على عوائد من البيع، لا حصر العوائد في التجار، كان من الممكن أن يضمن توسيع إنتاج زيت الزيتون، وعدم ترك الأراضي وزيادة العناية بها من جهة، كفيل بتوسيع إمكانيات استهلاكه المحلية بتوفيره بسعر أقل نتيجة تخفيض التكلفة، وكان من الممكن أن يزيد من إمكانياته التصديرية بالتكلفة المنخفضة المدعومة. وكان من الممكن أيضاً أن تساهم مؤسسات اقتصادية حكومية

تاجر واحد فقط! أما إذا ما كان الزيت يصدر بالأسعار المحلية، أي البيانات مزورة، فإن قيمة القطع الأجنبي المستوجب إعادته تبلغ 1,24 مليون يورو تقريباً بناء على السعر المحلي 3,1 يورو للتر. وبالتالي فإن مصدري زيت الزيتون، ممن يدفعون للمزارعين أسعاراً منخفضة، ويبيعون بأسعار أقل من الأسعار العالمية، وأقل من السعر الذي يدفعه المستهلك السوري، يحتفظون بكامل القطع الأجنبي الذي يحصلون عليه من عمليات التصدير، أو يدفعون مبلغاً أقل بمقدار 540 ألف يورو، حتى لو عاد المصرف المركزي ليلغي «إعفاءه للمصدرين» و«ترفعه» عن مبالغ قطع التصدير!

«نجاحات بالجملة» لسياسة التصدير

نجحت السياسة التجارية المعتمدة من تحقيق جملة أهداف، أياً منها لا يخدم المصلحة الاقتصادية لعموم السوريين وللبلاد، ففي مثال تصدير زيت الزيتون الحالي: يجمع قلة من التجار زيت الزيتون السوري من المزارعين بأسعار منخفضة وأقل من التكلفة، بعد أن أصبح تصريفه صعباً على المزارعين مع تراجع استهلاكه المحلي من قبل السوريين بسبب أسعاره المرتفعة بشكل قياسي لا يتناسب مع إمكانيات الدخل! ويبيع هؤلاء التجار الزيت بأسعار مسجلة بأقل من الأسعار العالمية بنسبة 85% كما في مثالنا، ليخففوا بهذا ما يترتب على فواتير التصدير من ضرائب، ومن قطع تصدير محتمل أن يعاد العمل به، بعد أن وسع «الكرم الحكومي» من أرباح هؤلاء بالسماح لهم بالاحتفاظ بقطع التصدير، أي عدم إعادة أي جزء منه للخزينة العامة، ليبقى في السوق وتستهلك منه! لو أن السياسة الاقتصادية لم تكن سياسة تجارية منحازة لمصلحة التجار، لكانت قد قدمت خدمات لقطاع التجارة ذاته! فتخفيض كلف إنتاج الزيتون، وإيجاد وسائل لدعمه،

تغيرات إنتاج - تصدير - أسعار زيت الزيتون



إنتاج الزيتون يتراجع والتصدير يتزايد!

- انخفض إنتاج زيت الزيتون السوري بين 2011-2015 بنسبة 40% تقريباً من 180 ألف طن، إلى 108 ألف طن.
- ازداد تصدير زيت الزيتون السوري خلال سنوات الأزمة بنسبة 30% من 23 ألف طن إلى 30 ألف طن.
- ارتفعت أسعار زيت الزيتون السوري محلياً بنسبة 566% تقريباً، من حوالي 300 ليرة للتر، وصولاً إلى 1700 ليرة للتر تقريباً.
- بناء على أرقام المجلس الدولي لزيت الزيتون.

لدى الاقتصاد العالمي عنوان عريض للبحث هو «المعجزة الاقتصادية الألمانية» حيث أن النمو الاستثنائي الذي حققته ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، هو محط أنظار الباحثين في النمو الاقتصادي، وتحديدًا النمو بعد الصراعات والحروب، أو تجارب إعادة الإعمار.. فهل كانت معجزة فعلاً؟! |

ملف إعادة الإعمار:

هل كانت «معجزة ألمانية»؟! «1»



فاسيون وبلاستفاده من دراسات اقتصادية* حول النمو الاقتصادي الألماني بعد الحرب العالمية الثانية تقدم خلاصات أولية يمكن أن نستقرئ منها إجابة عن السؤال: هل تستطيع سورية أن تستفيد من التجربة الألمانية الغربية أو تنسخها؟! |



«ربع الدمار الأوروبي»

«ربع الدمار» يحقق انتعاشاً لرأس المال المتعطل إلى الربح من أي ظرف اقتصادي، حتى وإن كان ربحه محصلاً من تدمير القاعدة الإنتاجية والاقتصادية والبشرية. فالحرب تشكل فرصة استثمارية لأنها تخفض التكاليف وتشكل طلباً حقيقياً مجدداً في ظل الحاجة إلى إعادة إعمار الاقتصاد.. وهذا ما حصل في ألمانيا، ولكن ليس في ألمانيا فقط، بل في أوروبا كلها، وتحديداً في إيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا.. الدول التي شهدت أعلى معدلات نموها الصناعي خلال هذه المرحلة. ولكن هذه الدول جميعها أيضاً انخفضت معدلات نموها الصناعي بشكل قياسي، عندما انخفض معدل الربح في الصناعة، وتوقفت رؤوس الأموال منذ 1973 عن توسيع الاستثمار الصناعي، وبدأت القوى العاملة في الصناعة تتراجع بشكل مطلق في الدول الصناعية الأربعة الأكبر في أوروبا، واتجهت رؤوس الأموال نحو قطاعات الخدمات والمال، بعد أن انتهى مفعول ربيع الحرب الذي قدمتته الحرب العالمية الثانية، ودخلت دول المركز الرأسمالي في أزمة نمو حقيقي عميقة منذ السبعينيات، وهي تتفاقم اليوم..

معجزة النمو الألمانية لم تكن ألمانية.. بل كانت «غنائم حرب» للاقتصاد الرأسمالي، ولكنها صبت في الاقتصاد الألماني، لأسباب لا تتعلق «بحسن تدبير الألمان»، أو بسياساتهم الاقتصادية بعد الحرب، بل تتعلق بألمانيا ذاتها، وموقع القوى الاقتصادية الألمانية على خريطة الاقتصاد العالمي، وبدور الأمريكيين المنتصرين بعد الحرب، في رسم السياسة الاقتصادية عبر خطة مارشال، وبوجود الاتحاد السوفييتي والنموذج المنافس.. أي لا يمكن فصل «نموذج الإعمار الألماني» أو «المعجزة» كما تسمى، عن سياق علاقات الإنتاج الدولية والمحلية الألمانية وتوازنات القوى الاقتصادية والسياسية، حيث سنطرق إلى الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجزء الثاني من الملف..

وتراجع النمو الصناعي بالمقابل، والنمو الألماني عموماً منذ الستينيات. حيث أن الصناعة الألمانية نمت بنسبة 10% سنوياً خلال الخمسينيات، وكانت تتوسع بنسبة أعلى من توسع الاستثمار الصناعي 8% سنوياً. ولكن تراكمت هذه الفترة مع تزايد عدد العمال في الصناعة الألمانية بمقدار الثلث بين 1950-1961، مع التوسع الاستثنائي للهجرة إلى ألمانيا الغربية، حيث عاد إلى ألمانيا خلال الفترة بين 1948-1961 أكثر من 6 مليون ألماني من المهجرين والمطرودين قبل الحرب، ودخلت أعداد كبيرة من المهاجرين من أوروبا. في العقد التالي في الستينيات، انقلبت الصورة تماماً لتفسر عملياً بداية تراجع النمو الصناعي، فأصبح الاستثمار الصناعي المادي الألماني ينمو بنسبة أعلى من نمو الناتج، حيث تم توسيع القاعدة الصناعية في الستينيات بنسبة 6,6% سنوياً، بينما لم ينم الناتج الصناعي إلا بنسبة 5% سنوياً. أما القوى العاملة في الصناعة الألمانية فلم تتوسع إطلاقاً خلال هذه الفترة، وبلغ معدل نموها صفراً! أما في المرحلة اللاحقة أي بعد عام 1973 حين انخفض معدل النمو الصناعي إلى 1,2% سنوياً، فإن الاستثمار لم يكن يتوسع إلا بنسبة 1,7% سنوياً، بينما القوى العاملة في الصناعة الألمانية كانت تتراجع سنوياً بمعدل 1,3%، أي خلال خمسة عشر عاماً بعد عام 1973، تخلصت الصناعة الألمانية من أكثر من 20% من القوى العاملة في الصناعة عام 1973! البنية الصناعية الألمانية كانت تتوسع بمستويات قياسية، حيث في عام 1957 كانت نسبة 40% من القاعدة الصناعية الألمانية عمرها الإنتاجي أقل من 5 سنوات، وفي عام 1948 كانت القاعدة الصناعية الألمانية قد بلغت مستويات عام 1938 أي قبل الحرب، وهي التي توسعت خلال الحرب كماً ونوعاً، ثم طالها تدمير جزئي في الأعوام الأخيرة من الحرب.

* المؤسسات والنمو الاقتصادي في ألمانيا الغربية 1945-1990 - جامعة لندن - فهم النمو الاقتصادي في ألمانيا الغربية خلال الخمسينيات - مدرسة لندن لعلوم الاقتصاد.

■ عشرار محمود

الأول: أن الحرب والدمار، تغير فيما يسمى «التركيب العضوي لرأس المال»، وتحقق بالتالي زيادة في معدل الربح، وزيادة في عائدية الاستثمار، ما يجذب رؤوس الأموال نحو توسيع النشاط الاقتصادي، واغتنام «فرصة الربح من الدمار». أما الثاني: فيمكن في أن الحرب «تغير التحالفات الاقتصادية المؤثرة على النمو»، وتعيد ترتيب علاقات الإنتاج، التي تؤثر على طبيعة النمو وطريقة توزيعه. حيث تحدث تغيرات في طبيعة ملكية الثروة الاجتماعية، ووسائل الإنتاج خلال الحرب، وما ينجم عنها من تغيرات في توازن القوى الاقتصادية في المجتمع، وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً، بينما سنفصل قليلاً في العنصر الأول..

تغير تركيبة رأس المال

تدمر مرحلة الحرب، جزءاً هاماً من القاعدة الاقتصادية والتقنية والخدمية، كما أنها تؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة، ونقل الطب على العمل، وبالتالي تخفض الأجور الحقيقية. وما أن يستعاد النشاط الاقتصادي بعد الحرب، فإن كل شيء يبدأ من مستوى تكاليف منخفض، ويحتاج إلى قوى عاملة بنسبة أكبر وأجور منخفضة، لتقوم بترميم القاعدة التقنية ورأس المال المادي. وهو ما يرفع من معدلات الربح..

فانخفاض التركيب العضوي لرأس المال، أي زيادة نسبة رأس المال المتغير «القوى العاملة»، إلى نسبة رأس المال الثابت «وسائل الإنتاج»، يؤدي عملياً إلى تخفيض التكاليف ورفع معدل الربح، وتحفيز مزيد من الاستثمار، وهو ما حدث في ألمانيا. إلا أن هذه العملية لا تستمر، ولم تستمر في ألمانيا تحديداً لأكثر من عشر سنوات بعد الحرب، حيث أن توسيع الاستثمار، وتطوير القاعدة التقنية المتسارع للصناعة الألمانية، غير التركيب العضوي لرأس المال، ورفع نسبة رأس المال الثابت بالقياس إلى المتغير، مخفضاً من معدل الربح، ومقللاً حافز الاستثمار، فبدأ تراجع الاستثمار الصناعي،

حققت ألمانيا الغربية في سنوات الخمسينيات، أعلى معدلات نمو وسطية في تاريخها، والأعلى في أوروبا خلال تلك المرحلة التي تعتبر مرحلة انتعاش اقتصادي عامة، بعد الحرب العالمية الثانية، استمرت حتى عام 1973 الذي يعتبره الاقتصاديون نهاية «المرحلة الذهبية» للنمو الاقتصادي الممتدة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

8% كان معدل النمو الوسطي للناتج الألماني الغربي خلال الفترة بين 1950-1961، وهذا المعدل المرتفع غير مسبوق بالنسبة للاقتصاد الألماني، حيث كان النمو الوسطي السنوي في السنوات العشر التي سبقت الحرب 1929-1938: 3,7%. وعاد لينخفض بعد الخمسينيات إلى وسطية نمو سنوي 4,3% حتى عام 1973، لينخفض بعدها إلى وسطية نمو 2% حتى عام 1990، وإعادة توحيد ألمانيا. فلماذا ارتفع خلال تلك الفترة، ولماذا انخفض بعدها؟! |

محرك النمو الألماني

عملياً يعتبر نمو الناتج الصناعي الألماني هو المحرك الأساسي لنمو الناتج، حيث نمت الصناعة بمعدل وسطي سنوي 10% خلال الخمسينيات، أي أن الناتج الصناعي تضاعف خلال عشر سنوات. وقد انخفض هذا الوسطي في الستينيات إلى النصف تقريباً، لتتم الصناعة الألمانية بنسبة وسطية 5% خلال الفترة بين 1961-1973، ولينخفض نمو الصناعة الألمانية إلى 1,2% فقط خلال الفترة اللاحقة بين 1973-1990.

وفي معدل النمو الاستثنائي الصناعي المذكور، تكمن «المعجزة الاقتصادية الألمانية»، وعلى الرغم من التباين في القراءات، إلا أن أياً من الدراسات لا تستطيع أن تتجاهل، ما تم توصيفه بأنه «أثار إعادة الإعمار» أو العوامل الاقتصادية المرتبطة بالتركيبة الاقتصادية لما بعد الحرب، والتي يمكن تلخيصها بعنصرين أساسيين:



توسع النمو الألماني بفعل «الفرصة الاستثمارية» التي يقدمها الدمار وانتهت المعجزة بتراجع معدل الربح الصناعي!

صدر تقرير عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لعام 2016، والمعنون «بالتحولات الهيكلية لنمو مكثف ومستمر».. يستمر تداول التقرير وأرقامه وخلاصاته وتوصياته في الصحافة الاقتصادية العالمية، المصدومة «بجرس الإنذار» الذي تفرعه الأمم المتحدة وبهجومها الشرس على النيوليبرالية ومسار الأيدلوجية الاقتصادية العالمي منذ السبعينيات وحتى اليوم..

تقرير اليونكتاد لعام 2016..

هل «ثور» الأمم المتحدة على النيوليبرالية؟!



ينطلق تقرير الأمم المتحدة من العنوان الأول الذي يوصف اقتصاد عام 2016 «الاقتصاد العالمي.. عام من الخطر» ليعلن تخفيض توقعات النمو الاقتصادي العالمي إلى 2,3% سنوياً، وأقل من رقم النمو العالمي المسجل في العام الماضي والبالغ 2,5%. ليذهب بعدها إلى التحذير من واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية التي يرى التقرير، أنها الأكثر تأثيراً بالتراجع الاقتصادي العالمي، والأكثر تأثيراً به وهي أزمة الدين العالمي.

شركات الدول الصاعدة من 57% إلى 104% من الناتج المحلي الإجمالي. يعتبر التقرير أن «الأثر السام، لمعدلات الفائدة الصفرية، والتميسير الكمي، في الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، قد أغرق الدول النامية بالديون الرخيصة، معرّضات نموها الداخلية، وموقعاً إياها في الفخ» بحسب تعبير التقرير. حيث تدفقت رؤوس الأموال من مصادر الضخ المتوسع من البنوك المركزية في المراكز الرأسمالية الثلاث، خلال فترة ما بعد عام 2008، لتتحول إلى قروض لشركات الدول النامية، التي كانت لا تزال تعمل وتتوسع..

نتائج تعمق الارتباط بالمنظومة المالية العالمية

اليوم تراكمت هذه الديون، بعد أن «تم هدر أموال القروض، والتي انعطفت تجاه القطاعات سريعة الدوران، وتركزت في القطاعات القائمة على الربح» حيث اعتبر التقرير أن هذه الديون، ساهمت في توسيع الظاهرة التي بدأت تمتد إلى الدول النامية والصاعدة، بعد أن تعمقت في الدول المتقدمة، وهي ظاهرة «اللاتصنيع»، أي عدم توسع الاستثمار الصناعي.. وهي نتيجة طبيعية لتراجع الطلب العالمي، وتراجع التجارة، والتراجع الكبير في أسعار السلع عالمياً، وجملة الظواهر المرتبطة بعمق الأزمة الاقتصادية العالمية، أو أزمة الكساد الاقتصادي العالمي كما يسميها تقرير الأمم المتحدة.

يشير التقرير إلى أن الدول الصاعدة قد «استوردت تشوهات المنظومة المالية الغربية، دون أن يكون لديها الاستعداد الكافي للعواقب»، حيث أنها لم تستطع، ولن تستطيع أن تلجم الحركة العكسية لرؤوس الأموال، خارج الدول الصاعدة، حيث «خرج في العام الماضي 2015 أكثر من 656 مليار دولار من الدول النامية، بعد أن أغلق الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي -حنفية السيولة- ويضاف إليها خروج 5 مليار دولار في الربع

حيث يعتبر التقرير بأن انفجار أزمة الدين، قد يكون وشيكاً، وسيكون المحطة الثالثة في أزمة الكساد الاقتصادي العالمي الحالية، بعد أزمة الديون العقارية في الولايات المتحدة في 2007، وأزمة السندات الأوروبية المستمرة، معتبراً أن انفجار أزمة الدين حالياً، سيشكل أكبر أزمة دين مر بها الاقتصاد العالمي.

شركات الدول الصاعدة.. وقعت في الفخ!

الأمم المتحدة ترى بأن أزمة الدين تلوح بالدرجة الأولى، من دين الشركات في الدول الصاعدة، والنامية، حيث يشير التقرير إلى أن: «أجراس الإنذار تفرع، تحت تهديد انفجار دين الشركات بعد المستوى الذي وصل له في الدول الصاعدة، وهو قد تجاوز اليوم، 25 تريليون دولار، والآثار الكارثية للركود الاقتصادي، ستكون متسلسلة ومن الصعب التحكم بها»..

فمعدل خدمة الدين في شركات القطاع الخاص، غير المالي، بالقياس إلى ناتجها كان مرتفعاً ومتقارباً بين الدول النامية والمتقدمة في عام 2007، وقريباً من 100% إلا أنه بعد الأزمة المالية العالمية بدأ بالانخفاض في الدول المتقدمة، والارتفاع في الدول النامية، حتى وصلت النسبة في العام الحالي إلى أكثر من 140% في الدول النامية، بينما انخفضت في الدول المتقدمة إلى قرابة 80%.. ليكمل بأنه: «إذا ما استمر التراجع الاقتصادي العالمي، بهذه الحدة، فإن حصة هامة من دين الدول النامية، المتشكلة منذ عام 2008، سيصبح غير قابل للدفع، وسيؤدي إلى تسريع كبير في الضغط على النظام المالي العالمي... معظم هذا الدين يجب أن يشطب ولن يكون قابلاً للدفع، إلا إذا ما حدث ثورة في السياسات العالمية»

لتجاوز هذه المشكلة الاقتصادية العالمية الأكثر إلحاحاً كما ترى الأمم المتحدة، يعود التقرير إلى محاولة تفسير مسبباتها، عائداً إلى الأسباب القريبة منذ عام 2008، وحتى اليوم وهي الفترة التي تضاعف فيها دين

في توسيع الاستثمار، وذلك وسطياً خلال الفترة بين 2009-2014، بينما كان هذا الوسطي في الدول ذاتها خلال الفترة بين 1995-2002، أعلى لصالح الاستثمار، حيث كان مقابل كل 100 دولار توزيع أرباح، يتم استثمار 128 دولار تقريباً «حسابات قاسيون من الجدول رقم 5,3 في تقرير الأمم المتحدة».

وقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلى أن هذا التغيير، والتوسع في حصة الأرباح في الشركات غير المالية في الدول الصاعدة، يعود إلى حجم انخراط النظام المالي العالمي في تمويل أعمال هذه الشركات، وفرضه لنسب توزيع أرباح، ولاستثمار مالي، حيث أن الأصول المالية أصبحت تشكل نسبة 14% تقريباً من مجموع أصول الشركات غير المالية في خمس دول صاعدة رئيسية: الصين- الهند- البرازيل- روسيا- تركيا، خلال الفترة بين 2009-2014، بينما لم تشكل إلا نسبة 10% من مجموع أصول الشركات، خلال الفترة بين 1995-2002.

الأول من هذا العام» وفق ما يذكره تقرير اليونكتاد.

حيث يتوقع التقرير أن يستمر خروج رؤوس الأموال، طالما أن السياسات الاقتصادية، لا تفعل شيئاً في مواجهة هذا الأمر، والذي يرتبط إلى حد كبير بحسب الأمم المتحدة، بعدم قدرة السياسات في هذه الدول، بالتحكم في حصة الأرباح المتزايدة، مقابل تراجع حجم الاستثمار.

تشهد اقتصاديات الدول النامية، توسعاً في توزيع حصة الأرباح، من الدخل، ليتحول جزء هام من الدخل الناجم عن النشاط الاقتصادي، إلى مدخرات للأرباح، بينما تتراجع حصة الاستثمار من الدخل، أي لا تتم عملية توسيع الاستثمار الاقتصادي.

حيث يتبين من دراسة حصة الأرباح، وحصة الاستثمار في الدول الصاعدة، بأن الحصة موزعة للمساهمين في الأرباح، أكبر من الحصة العائدة للاستثمار في الشركات غير المالية في مجموعة من 13 دولة صاعدة، حيث أنه وبمعدل وسطي مقابل كل 100 دولار توزع للأرباح، كانت 85 دولار تساهم

تشهد اقتصاديات الدول النامية، توسعاً في توزيع حصة الأرباح، من الدخل، ليتحول جزء هام من الدخل الناجم عن النشاط الاقتصادي، إلى مدخرات للأرباح، بينما تتراجع حصة الاستثمار من الدخل

%85

مقابل كل 100 دولار يحصل عليها المساهمون في أرباح الشركات في 5 دول صاعدة، فإن 85 دولار أخرى فقط تذهب للاستثمار، أي أن حصة الأرباح تعيق توسيع الاستثمار.

%140

خدمة الدين في شركات القطاع الخاص غير المالية في الدول النامية تبلغ نسبة 140% من الناتج الذي تحققه هذه الشركات.

%2,3

توقعات تقرير اليونكتاد للنمو الاقتصادي العالمي في العام الحالي 2,3% بانخفاض عن رقم النمو المسجل عالمياً في 2015: 2,5%.

قدمت الرفيقة عشتار محمود محررة الشؤون الاقتصادية في صحيفة قاسيون محاضرة اقتصادية، بعنوان: «الليرة السورية مفترق طرق 2016»، وذلك في المركز الثقافي في أشرافية صحنيا وفي مايلي أهم محاور المحاضرة وجوانب من النقاش الذي أعقبها..

من الليرة.. إلى الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية



الاقتصادية، التي تؤدي عملياً إلى إعادة توزيع الثروة، من الأرباح للأجور، بمختلف الطرق الضرورية، من الاستيلاء المباشر على مراكز الربح، وتحديداً غير الشرعي، وصولاً إلى فرض الضرائب التصاعدية، مروراً بسحب الدولة للقطاعات الرباحة من أيدي أصحاب الربح، وإعادة دور الدولة الاقتصادي، لتخفيض من حصة ربح الأفراد، وتوسع موارد الدولة، وتعيد توزيعها على ضرورات النمو والعدالة الاجتماعية. وما سبق كلع لا يمكن أن يتم إلا بتوحيد أصحاب الأجور والدخل المحدود السوريين، لرؤاهم السياسة والاقتصادية، والتجهيز لتشكيل الضغط الضروري، لاستعادة حقوقهم المنهوبة، وفرض السياسات التي تتناسب ومصالحهم ومصحة البلاد.

قيمة الليرة، بل وللضاربة عليها أيضاً.. انتهت المحاضرة إلى نقاش حول الحلول الضرورية، والتي في جوهرها تتداخل الحلول الاقتصادية بالحلول السياسية، وهو ما جرى خلال النقاش. حيث أن جوهر حل مشكلة الليرة، هو ذاته حل مشكلة النمو وإيقاف التدهور في الاقتصاد السوري، وهو ذاته حل مشكلة تراجع مستوى معيشة السوريين من أصحاب الأجور، وعموم أصحاب الدخل المحدود. فالحلول الاقتصادية الوحيدة، هي في تغيير توازن القوى الاقتصادي، لتصبح السياسات الاقتصادية، تخدم أصحاب الأجور، لا أصحاب الأرباح كما هو الحال، مع السياسة الاقتصادية الليبرالية قبل الأزمة وخلالها. وهو ما يتطلب مجمل السياسات والإجراءات

بدأت المحاضرة باستعراض تغيرات قيمة الليرة، وتراجعها المستمر خلال سنوات، الأزمة، والمتسارع خلال العامين الأخيرين 2015، و 2016، الذي شهد خلال الأشهر الخمسة الأولى منه، ما يشبه انهياراً بالنقاط في قيمة الليرة السورية، مقيمة بسعر صرفها مقابل الدولار، حيث انتقل سعر الصرف الرسمي من قرابة 310 ليرة مقابل الدولار في بداية العام، ليصل إلى 520 ليرة مقابل الدولار، مروراً بمرحلة ذروة وصل فيها سعر الصرف الرسمي بنجابه مع سعر السوق ليزيد عن 600 ليرة مقابل الدولار في الشهر الخامس من العام الحالي.

إلى توسع حصة الاستيراد من النشاط الاقتصادي، واستخدام احتياطي القطع الأجنبي في تمويل طلب السوق على الدولار، سواء عبر عملية تمويل المستوردات، أو عبر ضخ القطع الأجنبي في السوق، عبر شركات الصرافة.

وبالمقابل فإن الطلب على الليرة السورية كان في تراجع دائم، والعامل الحاسم في هذا الأمر هو تراجع القدرات الاستهلاكية والطلب في الاقتصاد السوري، والمرتبطة بالدرجة الأولى بتراجع الأجور الحقيقية في سورية بنسبة كبيرة. يضاف إلى هذا أن سياسات رفع الدعم، وعدم استخدام أموال الميزانيات الحكومية، أو أموال القطع الأجنبي في تحفيز النشاط الإنتاجي الاقتصادي المحلي، أدى عملياً إلى تراجع طلب المنتجين المحليين على الليرة السورية، التي يستخدمونها في تمويل عملياتهم الإنتاجية الداخلية.

وقد خلصت المحاضرة إلى أن السياسات الاقتصادية، التي تحايي الأرباح، وتخفف الأجور، والتي لا تقدم أي دعم للإنتاج المحلي، هي سياسات تدفع نحو زيادة الطلب على الدولار، وتراجع الطلب على الليرة، وبالتالي تشكل الأرضية الخصبة لانخفاض

وفي استعراض للأسباب الموضوعية، التي تؤدي إلى تراجع قيمة الليرة خلال ظروف الأزمات، سواء تراجع الناتج المحلي الإجمالي، أو الحاجة الموضوعية إلى زيادة الكتلة النقدية المطبوعة، قدمت المحاضرة تقديرات للحدود التي يفترض أن ينخفض معها سعر الصرف وفق هذه المعايير الأساسية والتغيرات فيها.

كما تمت الإشارة إلى مفارقة تباطؤ التراجع في الناتج المحلي الإجمالي، أو التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي السوري، في عامي 2015، و 2016، بالمقارنة مع الأعوام السابقة. وعدم انعكاس هذا التحسن في استقرار أو تحسن قيمة العملة السورية، مقابل الدولار.

ليتم لاحقاً البحث في أثر علاقة الليرة والدولار ببعضهما البعض، والبحث في الأسباب التي تجعل الطلب على الدولار، مرتفعاً، والطلب على الليرة منخفضاً، على اعتبار أن الجانبين كليهما، يشكلان الأرضية الخصبة لظاهرة المضاربة.

فالطلب على الدولار، ينجم بالدرجة الأولى عن توسع الأرباح، وسعي أصحاب الربح إلى تحويلها إلى دولار، وعدم القيام بعمليات استثمار في الاقتصاد المحلي. بالإضافة

الأمم المتحدة «تتطرف» أم تبحث عن حل؟!

بنك HSBC: بداية «هبوط حاد» في الأسهم الأمريكية

نشرت وكالة بلومبيرغ الأسبوع الفائت مقالاً مشتركاً لجولي فيرهيغ وأندرو سينكو، الخبراء في بنك HSBC العالمي، توقعوا فيه أن هبوط الأسهم الذي أصاب السوق الأمريكية يوم الحادي عشر من الجاري ليس إلا بداية لما يمكن أن يتحول، وباحتمالات عالية، إلى حالة «هبوط حاد»، وفي السياق، فإن المحلل المالي لشركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية وهي اتحاد لمجموعة كبيرة من البنوك بما فيها البنك البريطاني للشرق الأوسط، «موراي غنن» قد توقع أن عمليات البيع الواسعة التي جرت يوم الحادي عشر من الجاري ستمتد بشكل سريع مودية بأسعار الأسهم الأمريكية، معاً ذلك بأن عمليات البيع هذه ليست «حالات فردية أو عابرة» ولكنها واسعة النطاق ومستمرة بشكل متصاعد من أواخر الصيف وحتى الآن. وكان الخبير الاستراتيجي في شؤون البورصة بن لايدر، قد صرح في وقت سابق لتلفزيون بلومبيرغ أن أسواق الأوراق المالية تعاني جملة من المخاطر المتزامنة والمتراطة، وقال أن ذلك يأتي في وضع تغيب فيه أية سياسة اقتصادية واضحة المعالم، ولخص المشهد بقوله «نحن أمام حالة أسواق ضعيفة»..



دون الدعوة إلى القبول بتخفيض الربح؟! إن الظرف الاقتصادي للمنظومة الرأسمالية اليوم، يقول أن العودة عن كل ما سبق، هي تسليم آخر أدوات المنظومة في المحافظة على استمرار معدل الربح، وسط تركز الثروة الحالي، ونستطيع القول أن خروج الدول الصاعدة من الأزمة العميقة اليوم، واتجاهها نحو تنظيم عملية الاستثمار وتوسيعها، سيتطلب خروجاً عن السعي نحو الربح الأقصى، وهو خروج عن جوهر قوانين الرأسمالية..

النيوليبرالية التي يصعب على البعض الخروج منها، وهي بالتالي تحاول أن تسرع الأمور، في مسعى لإخراج المنظومة من أزمتها، ولكن هل سيكون هناك فرصة للرأسمالية بالاستمرار بعد العودة عن العولمة، وعن توسيع المنظومة المالية، وكبح هيمنتها؟! وهل كان ترك الصناعة هو خيار للمستثمرين العالميين، أم أن الانخفاض الموضوعي لمعدل الربح، دفعهم نحو الخيارات الأخرى لتحقيق أقصى ربح؟! وبالتالي هل تنفع الدعوة للعودة إلى الصناعة،

قوية، مدعومة بضوابط قاسية للتحكم بحركة رأس المال.. وينصح تقرير الأمم المتحدة الدول الصاعدة بالقول: «بضرورة أخذ زمام المبادرة، والتحكم بالمصير، وذلك بقلب الطاولة على النخب المالية، حيث على الدول الصاعدة أن تتحكم بحركة رأس المال، وتفرض الضرائب المتصاعدة على الأرباح الاحتياطية، والموزعة، كما أن عليها أن تعيد توضع الإقراض، وأن تتعلم الطرائق الضرورية لممارسة القمع المالي»..

صحيفة التلغراف البريطانية نفس إنذار الأمم المتحدة بالقول: «إن الأمم المتحدة تقول بأن هذه الأزمة ستكون الأزمة النهائية للرأسمالية المعولمة، وإعلان انتهاء معتقدات منظومة السوق الليبرالية الحرة، المتشككة منذ 40 عاماً، بمؤسسات بريختون وودز، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وداغوس وغيرها من المؤسسات».. الأمم المتحدة، تحاول أن تهز الفكر الاقتصادي، والسياسات الاقتصادية، وتنقلها إلى مستوى الأزمة، للتخلص من أوهام الحلول

يدعو تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2016 إلى هجر النيوليبرالية الاقتصادية، ويوجه نصائحه للدول الصاعدة، لتبني النخب المالية.. الإعلام الاقتصادي العالمي يتلقى التقرير موصفاً إياه «بالتطرف»، فلماذا تتطرف الأمم المتحدة، وهي التي روجت للنيوليبرالية طويلاً خلال مرحلة سيادتها؟!

تقرير اليونكتاد وبعد دراسة علاقة الشركات غير المالية في الدول النامية، مع النظام المالي العالمي، وبعد التركيز على الشركات الصناعية تحديداً، يخلص إلى ما يسميه مراجعة السياسة الصناعية في الدول الصاعدة، تصل الأمم المتحدة إلى استنتاج يراه الإعلام الاقتصادي متطرفاً، حيث يشير التقرير إلى أنه: «على العالم أن يهجر الأيديولوجية النيوليبرالية، ويصل إلى اتفاق عالمي جديد مع تركيز الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية، والعودة إلى الدولة التنموية، مع اعتماد سياسات صناعية

هل صحيح أن السيطرة على الانترنت لم تعد بيد الحكومة الأميركية؟



بمفردها المسؤولية عن نظام تسمية نطاقات الإنترنت «دي إن إس» اعتباراً من الأول من تشرين الأول. وقال المتحدث باسم الادعاء العام في تكساس تعليقاً على الحكم «نشعر بخيبة أمل كبيرة ولكننا سنمضي قدماً لنبحث الخيارات المتاحة أمامنا» ما زالت تعتقد أنها تحكم العالم أرواً نتشتتاً وكان مدعون في الولايات الأربع قد عارضوا عملية نقل سلطة تسمية نطاقات الإنترنت، مؤكداً أنها لا يمكن لها أن تضيي قدماً دون موافقة رسمية من السياسيين الأميركيين. وحذروا من أن عملية انتقال السيطرة لا تضع أساليب حماية كافية للنطاقات التي تخدم الحكومة الأميركية والجيش مثل «gov» و«mil».

وأشارت خطة وقف الإشراف الأمريكي على إدارة نظام تسمية نطاقات الإنترنت اهتمام عضو مجلس الشيوخ الأمريكي تيد كروز وحملة المرشح الرئاسي الجمهوري دونالد ترامب. وأكد الجانبان أن تسليم هذه الصلاحية سيقتصر «حرية التعبير» على الإنترنت، في تخوف من أن يمنح روسيا والصين المزيد من السيطرة على الشبكة.

ورفضت أيكان هذه المزاعم، وقالت إن «دور الحكومة الأمريكية لم يتقلص، ودور الحكومات الأخرى لم يزد» خاصة أن موضوع مراقبة الإنترنت بشكله الحالي هو غير مركزي مما يعني أن هذه الهيئات ليس لها دور أساسياً بالمراقبة حتى عندما كانت تحت الهيمنة الأميركية في السنين الماضية.

وتتم المراقبة على حزم مفصلة في بنية الشبكة العلمية موجودة في أماكن محددة وعبر تجهيزات خاصة وهي قضية تقنية وليست لوجستية أو قانونية أو تنظيمية، وهذا هو دور هذه المنظمات تحديداً.

وقد طالبت العديد من الدول الأمم المتحدة بذلك داعية إلى أن يصبح نظام تسمية نطاقات الإنترنت خاضعاً لاتحاد الاتصالات الدولي التابع للأمم المتحدة.

وطرحت معاهدة لذلك على طاولة النقاش في عام 2012، غير أن الولايات المتحدة، إلى جانب بريطانيا وكندا وأستراليا، رفضت متعللة بمخاوف تتمثل في «انتهاك حقوق الإنسان» إذا تعاضمت سلطة دول أخرى وأصبح لها سيطرة على الإنترنت وكذا المؤسسات التكنولوجية.

واستخدمت الولايات المتحدة بدلاً من ذلك سلطاتها القائمة على نظام تسمية نطاقات الإنترنت لنقل السلطة إلى أيكان وليس إلى الأمم المتحدة. ورداً على تلك المخاوف بشأن انتهاك حكومات أجنبية للإنترنت، قالت أيكان: إنها استشارت خبراء، وقالوا: إن احتمال حدوث تدخل من حكومة ما هو أمر «بعيد المنال».

وقال وودورد «ذلك لا علاقة له بقوانين الإنترنت».

وأضاف «تلك القوانين الوطنية الباقية هي تلك القوانين التي تتعلق بهذه الدول».

وقال «يتعلق ذلك بشكل كبير بقرار السيطرة رسمياً لمؤسسات الإنترنت وعناوين المواقع الإلكترونية وأسماء النطاقات، التي بدونها لا تعمل الشبكة».

ورفض قاض في ولاية تكساس دعاوى قضائية تقدمت بها 4 ولايات لوقف خطط حكومية للتنازل عن سلطة التحكم في الإنترنت إلى مجموعة «أيكان» (icann).

وكانت ولايات أريزونا وتكساس وأوكلاهوما ونييفادا قد قالت إن الخطط الحكومية تتطلب موافقة من الكونغرس.

ولكن قاضياً في تكساس رفع الدعاوى مما يعني أن مجموعة «أيكان» تولت

من السياسيين الأميركيين باعتبارها تفتح الباب لأطراف عالمية أخرى حسب زعمهم كالصين وروسيا للتدخل في نظام ظل دائماً خاضعاً لوصاية الولايات المتحدة.

وتأسست الشركة عام 1998 بهدف تولي مهام تخصيص أسماء مواقع الإنترنت. وحتى هذه المرحلة، كان شخص واحد يؤدي المهمة وهو جون بوسستيل. وهو معروف لدى الكثيرين بلقب «إله الإنترنت»، في إشارة إلى سلطته على الإنترنت، فضلاً عن عمله البحثي لوضع بعض الأنظمة لدعم الشبكة.

توفي بوسستيل بعد فترة وجيزة من تأسيس شركة أيكان، وكان من مهامه إدارة هيئة أرقام الإنترنت المخصصة «أيانا» IANA. وفي وقت لاحق، أسندت إدارة أيانا إلى أيكان، لكن إدارة الاتصالات والمعلومات الوطنية «نتيا» NTIA، وهي تابعة لوزارة التجارة، ظلت تحظى بالكملة العليا بشأن ما يمكن للشركة أن تفعله. والآن لن يعود للحكومة الأمريكية، من خلال إدارة الاتصالات والمعلومات الوطنية، القدرة على التدخل في أمور تتعلق بتسمية نطاقات مواقع الإنترنت.

وتصبح أيكان «الجديدة» منظمة تستجيب لكثير من أصحاب الأسهم الذين يريدون أن يكون لهم سلطة على الإنترنت. ومن بين أصحاب الأسهم هؤلاء دول وشركات ومجموعات تقدم استشارات فنية.

الخيار الأفضل

وتعليقاً على الخطوة الجديدة، قال الان وودورد الأستاذ في جامعة سيري في بريطانيا «إنه تغيير كبير». وأضاف «يمثل ذلك نقطة تحول من كونها شبكة إنترنت تحكمها دولة واحدة إلى نظام متعدد من أصحاب المصالح، وهو حل عالمي مناسب للأصول العالمية».

بعد فترة انتقالية دامت عشرين عاماً، لم يعد «دليل الهاتف» للشبكة العالمية تحت السيطرة المباشرة للحكومة الأميركية. يمكن للمستخدمين من أنحاء العالم كافة الآن أن يؤثر في كيفية تطور الفضاء الرقمي مستقبلاً.

حسام الماني

الحرية أخيراً

كان يوم الأحد، 1 تشرين الأول، يوماً تاريخياً بالنسبة للإنترنت. حيث قامت الحكومة الأميركية أخيراً بتسليم التحكم بـ «دليل الهاتف» للشبكة العالمية إلى شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المحجوزة «أيكان» ICAAN بعد فترة انتقالية دامت لعشرين سنة تقريباً. أيكان هي منظمة لا ربحية مؤلفة من مساهمين من منظمات حكومية، ومن أفراد الشركات الخاصة، ومستخدمي الإنترنت من أنحاء العالم كلها. وقد استلمت الآن السيطرة المباشرة على سلطة الأرقام المحجوزة في الإنترنت «أيانا» IANA، وهي الهيئة التي تنظم عمل نظام أسماء نطاقات الإنترنت DNS.

كانت أيكان تدير أيانا «هيئة أرقام الإنترنت المخصصة» قبل عملية التسليم والاستلام هذه، ولكن كان القرار النهائي عائداً إلى وزارة التجارة الأميركية، وذلك عبر الإدارة الأميركية الوطنية للاتصالات والمعلومات «نتيا» NTIA، أي أن الحكومة الأميركية كانت قادرة على تغيير أي قرار تتخذه أيكان.

ويعتبر نظام تسمية نطاقات الإنترنت واحداً من أهم مكونات الإنترنت، فهو يربط عناوين مواقع الإنترنت سهلة التذكر، مع خوادم الإنترنت ذات الصلة بها.

وبدون نظام تسمية نطاقات الإنترنت لن تستطيع الوصول إلى المواقع الإلكترونية إلا عن طريق كتابة بروتوكول الإنترنت «IP» الخاص بالموقع، وهو مجموعة من الأرقام. وظلت الولايات المتحدة تحظى بالكلمة العليا بشأن التحكم في نظام تسمية نطاقات الإنترنت، لكن ليس لفترة طويلة في المستقبل.

وقد جرى الاتفاق في عام 2014 على شروط نقل هذه السلطة، لكن الولايات المتحدة أعلنت الآن فقط عن رضاها بشأن استعداد أيكان للتغيير. وحصلت أيكان على «مفاتيح المملكة»، كما وصفها أحد الخبراء، في الأول من تشرين الأول 2016. واعتباراً من هذا التاريخ، فقدت الولايات المتحدة سيطرتها، على الرغم من بقاء مقر أيكان في لوس أنجلوس.

ولن يلحظ أي من مستخدمي الإنترنت أي تغيير، نظراً لأن أيكان تؤدي تلك المهام منذ سنوات. لكنها خطوة يبنقدها بشدة العديد

وجدتها

د. عرب المصري



التراكم الضروري في العمل البحثي

في نوع من الوعي الذاتي تزايدت أعداد الباحثين في المجال العلمي في السنوات الماضية، متناسبة مع الاحتياجات الوطنية المتزايدة على الدوام رغم أن مؤسسات البحث العلمي، التي في معظمها متوسطة وصغيرة الحجم وذات طاقات علمية وتقنية وتمويلية محدودة تكاد لا تصل العتبة الحرجة اللازمة للانطلاق الفعلية للبحث والتطوير، إن الأعداد المطلوبة للانطلاق، والتي لم تصل بعد إلى النقطة الحرجة تتعرض لضغوط كبيرة في سبيل تخفيضها، ويمكن تفسير ذلك بطريقة واحدة فقط، ألا وهي الوقوف في وجه التقدم البحثي، الذي يعد المقدمة الضرورية للتنمية والنمو الضروريين في هذه المرحلة وفي المراحل كلها.

إن تراكم كميات من الأبحاث التي يؤديها عدد متزايد من الباحثين، هو ما يوجد الأرضية الضرورية لفرز الأفضل من البحوث والباحثين ويعزز أهمية البحث العلمي في عمليات التنمية والتطوير، وخاصة في مواجهة العجز الكبير الناجم عن انقطاع سلسلة التطور الطبيعي الذي سببته الحرب.

إن إيجاد قاعدة وطنية علمية وتقنية متطورة تعمل على مواجهة التحديات العلمية والتقنية والرائدة والمستقبلية والوصول إلى المستوى المطلوب، يتطلب حشد وتعزيز وتنمية القدرات والإمكانات العلمية والتقنية، وتوجيهها نحو الأولويات والاحتياجات الوطنية، كما يتطلب تنمية وتطوير النظم والبنى المؤسسية للتعليم، والبحث العلمي، والتطوير التقني، وتوفير البيئة المناسبة اللازمة للإبداع والابتكار والتطوير، وهو ما لا يتأتى إلا من خلال خطة وطنية للعلوم والتقنية، تجسد رؤية استراتيجية واضحة وشاملة بعيدة المدى تعمل على تحديد الأولويات، ورسم التوجهات المستقبلية للمنظمة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.

يستند إعداد هذه الخطة على جملة من الأنشطة والمراحل بدءاً من التعرف على الوضع الراهن للعلوم والتقنية، فاستشراف مستقبلها محلياً وعالمياً، ومروراً باستنباط الغايات، فبناء المشاهد ورسم السياسة الموصلة لتلك الغايات، وانتهاءً بصياغة الأهداف المحددة، ووضع البدائل والخيارات للاستراتيجيات الفرعية، ومن ثم وضع البرامج التنفيذية والمشروعات.

اكتشاف خلايا جذعية بشرية جديدة بمميزات استثنائية



تحت عنوان دراسة اكتشاف خلايا جذعية بشرية جديدة بمميزات استثنائية: خلايا جذعية صغيرة ومتحركة قدم كل من د. عبد القادر رحمو، ميسون العلوي، د. عرب المصري، م. منال الصالح بحثهم في مجلة علوم الحياة والتقانات في العام 2013 وحازوا على براءة اختراع فيها بعد ذلك.

والنمو المبكرة للجسم، وكذلك في قيامها بدور المنظومة الداخلية للصيانة والإصلاح في كثير من الأنسجة، إذ أنها، وبقدرتها على الانقسام اللامتناهي، تعوض سدّ الفاقد من الخلايا، وذلك طوال حياة الكائن البشري أو الحيوان. عند انقسام الخلية الجذعية، تواجه كل خلية جديدة خيارين: إما أن تستمر في كونها خلية جذعية أو أن تصبح نسيجاً آخر من الخلايا ذا وظيفة متخصصة مثل الخلية العصبية أو الخلية الدموية الحمراء، أو خلية دماغية. وترتبط إمكانية تمايز الخلايا الجذعية إلى أنماط خلوية عديدة ومختلفة تبعاً لمصدر ودرجة تطورها.

تتميز الخلايا الجذعية عن الأنماط الخلوية الأخرى بخاصيتين شديديتي الأهمية، الأولى: بكونها خلايا غير متخصصة «غير متميزة» قادرة على تجديد ذاتها عبر الانقسام الخلوي، وفي بعض الأحيان بعد فترات طويلة من عدم الفاعلية. والثانية: بأنها وتحت شروط فيزيولوجية أو تجريبية محددة يمكن تحريضها لتصبح خلايا نوعية لنسيج أو عضو معين لتمتلك وظائف خاصة. في بعض الأعضاء مثل الأمعاء ونقي العظام، تنقسم الخلايا الجذعية بصورة منتظمة لإصلاح وإعاضة النسيج أو الفاقد من الأنسجة، في حين أنه لا يتم انقسامها في أعضاء أخرى مثل البانكرياس والقلب إلا تحت شروط خاصة.

ونظراً لقدراتها الفريدة على التجدد، فإن الخلايا الجذعية تمنح البشرية إمكانيات جديدة لمعالجة أمراض، مثل: السكري وأمراض القلب. غير أن هناك الكثير من العمل الذي لا بد من إنجازه أولاً في المخابر. والممارسة السريرية لفهم كيفية الأمانة والأجدى لاستعمال هذه الخلايا في

يعتبر دم الحبل السري مصدراً هاماً للخلايا الجذعية البالغة المتباينة. تم في هذا البحث توصيف نوع جديد من الخلايا الجذعية بمواصفات مميزة جداً: صغيرة الحجم، متحركة، شديدة الالتصاق ومقاومة للعديد من الشروط المحيطة المختلفة وتم توصيفها شكلياً، ودراسة حركتها باستخدام برنامج مناسب، كما تم توصيف الأجسام المضادة الموجودة على سطح هذه الخلايا باستخدام جهاز flow cytometry وتم مميزات هذه الخلايا إلى خلايا: عصبية وعظمية ودهنية باستخدام أوساط مضاف إليها عوامل التمايز. وسميت هذه الخلايا sms:

نجم عن هذا البحث:

على الصعيد العلمي:

1- عزل الخلايا، خلايا جذعية شبيهة بالجنينية.
2- تم حفظ الخلايا بالتجميد وإعادة إحيائها بالزجاج.
3- اختبر تمايز الخلايا بالزجاج لدى الخلايا شبيهة بالجنينية.
4- تم الحصول على خط خلوي مستمر ومستقر للخلايا شبيهة بالجنينية وهي موضوع دراسة مكثفة حالياً في الهيئة العامة للتقانة الحيوية.

على الصعيد التنموي «توطين التقانة»:
1- توطين تقانة الزرع الخلوي للخلايا الجذعية.
2- توطين تقانة تمايز الخلايا الجذعية في الزجاج.

تتميز الخلايا الجذعية عن السواد الأعظم من خلايا الجسم بكونها خلايا غير متميزة، تمتلك كموناً استثنائياً لتتطور، معطية العديد من الأنماط الخلوية المختلفة أثناء مراحل الحياة

مفضلة عند زرع الخلايا الجذعية الغيري، أي الذي يتم بين أشخاص غير متطابقين النسيج.

تطبيقات الخلايا الجذعية

أنشأت العديد من الدول حديثاً، ومن بينها بعض الدول العربية، بنوكاً لدم الحبل السري، يتم فيها حفظ قسم من الخلايا الجذعية البالغة ASCs أو المشابهة للجنينية ESC-like الخاصة بحديثي الولادة على أن يجري تكاثرها وتمايزها وزرعها لاحقاً إن اقتضت الضرورة لدى المعطي Donor ذاته، الذي عزلت تلك الخلايا من دم الحبل السري الخاص به.

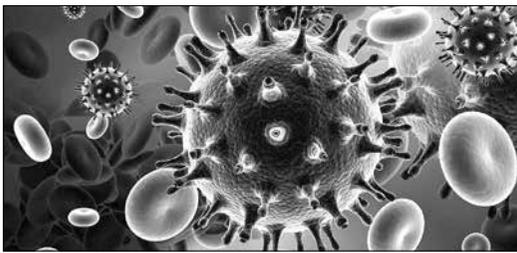
وهي تستخدم لعلاج العديد من الأمراض الوراثية مثل التالاسيميا، فقر الدم المنجلي، الناعور، التليف الكيسي، الحثل العضلي وأمراض عديدة أخرى كالسرطانات، من خلال عمليات نقل نقي العظام للعديد من مرضى ابيضاضات الدم بنوعها الحادة والمزمنة. كما تستخدم الخلايا الجذعية في اختبار فعالية الأدوية المختلفة وتحديد الجرعات اللازمة للعلاج بالإضافة إلى اختبار سمية الأدوية والمواد المنتجة الجديدة والمقترحة كأدوية.

العلاجات القائمة على الخلايا، لمعالجة الأمراض فيما يدعى أيضاً بالطب التجديدي أو الترميمي. إضافة لذلك، يقوم العلماء في الوقت الراهن باستعمال الخلايا الجذعية في المخابر لنحل أدوية جديدة وتطوير نماذج بحثية لدراسة النماء الطبيعي وتحري أسباب العيوب الخلقية.

الخلايا الجذعية في دم الحبل السري

تعد الخلايا الجذعية في دم الحبل السري في معظمها خلايا جذعية بالغة وأن نسبة ضئيلة منها تصنف كخلايا مشابهة للخلايا الجذعية الجنينية. على الرغم من أن هذه الخلايا الجذعية البالغة تضم، وكما هو الحال في نقي العظام، خلايا جذعية مولدة للدم HSCs وخلايا جذعية متوسطة MSCs، فإن الدراسات أشارت إلى أن الخلايا الجذعية البالغة في دم الحبل السري هي أندر من مثيلاتها في نقي العظام إلا أنها تستجيب لعوامل النمو ومحرضات الانقسام بشكل أكبر بالمقارنة مع الخلايا البالغة المتوضعة في نقي العظام. إضافة لذلك، تعد خلايا دم الحبل السري أقل نضجاً من خلايا نقي العظام بالنسبة لفعالها المرض للمناعة، وبالتالي تكون هذه الأولى

أخبار العلم



مخطط أولي لعلاج فيروس الإيدز

إن الدراسة الجديدة هي الأولى التي تُظهر ضبط المناعة التالية للعلاج عند القروء المصابة بفيروس نقص المناعة والتي لم يتم تلقيحها سابقاً.

بالرغم من أن التجارب على الإنسان بعيدة نوعاً ما، إلا أن البحث يقربنا من علاج فيروس الإيدز، وهو المرض الذي يعاني منه أكثر من 36,7 مليون شخص حول العالم.

تُظهر إحدى الدراسات المقرّر نشرها في مجلة ساينس، إمكانية الضبط المتواصل لفيروس نقص المناعة عند القروء (SIV) -الغريب من فيروس نقص المناعة عند البشر (HIV)- وذلك عن طريق تكميل الأدوية المضادة للفيروسات الراجعة بأحد الأجسام المضادة أثناء وبعد العلاج الدوائي. وقد أجريت الاختبارات على قروء المك المك المصابة بفيروس نقص المناعة من قبل فريق من قسم علم الأمراض بكلية الطب في جامعة إيموري والمعهد الوطني للحساسية والأمراض

وتعدّ هذه هي الحالة الأولى التي تُظهر ضبط المناعة التالية للعلاج عند القروء المصابة بفيروس نقص المناعة والتي لم يتم تلقيحها سابقاً.

لماذا تموت خلايا الدماغ؟

قام فريق من العلماء باكتشاف إحدى سلاسل الآليات المشتركة التي تؤدي إلى موت خلايا الدماغ والتي تشمل تآكل البروتينات في الحمض النووي الريبوزي منقوص الأكسجين للخلية.

اكتشف فريق من العلماء أنه على الرغم من وجود أسباب وأعراض متنوعة لمعظم أمراض الدماغ، إلا أنها تشترك بإحدى سلاسل الآليات المشتركة التي تؤدي إلى موت خلايا الدماغ. ويذكر أن هذه العملية - التي سميت على نحو ملائم باسم parthanatos نسبة إلى الأنزيم الذي يدعى PARP وأهله الموت عند الإغريق - تشمل تآكل البروتينات في الحمض النووي الريبوزي منقوص الأكسجين للخلية.

وباستخدام الخلايا المزروعة في المختبر، فقد أكملت الدراسة سلسلة الموت الخلوي المبرمج المعروفة باسم parthanatos. وكشفت دراسات سابقة عن كيفية مشاركة أحد البروتينات الذي يدعى بالعامل الميتوكوندري المحفز للموت الخلوي (AIF) في تقطيع الجينوم الموجود في نواة الخلية. ويعتقد الباحثون أن عامل AIF بحد ذاته لا يقطع الحمض النووي الريبوزي منقوص الأكسجين عندما يترك مكانه المعتاد في الميتوكوندريا. وهذا هام في معرفة ما إذا كان عامل MIF مرتبطاً أيضاً بمرض باركنسون والزهايمر وغيرها من الأمراض العصبية التنكسية.

أول «بنكرياس اصطناعي»

يعدّ جهاز ميني ميد 670 جي هو الجهاز الأول الذي يجمع بين شاشة الجلوكوز الإلكترونية ومضخة الأنسولين.

فهو يقوم بتقديم كمية دقيقة من الأنسولين حسب الحاجة، كما يغلق تحرير الأنسولين بشكل تلقائي عندما يتم الكشف عن انخفاض مستويات السكر، وهذا يقلل من مخاطر أخذ الكثير أو القليل من الأنسولين، فكلهما يمكن أن يكون له عواقب وخيمة.

وتصف شركة ميدترونيك جهاز ميني ميد 670 جي بأنه «أول نظام هجين مغلق الحلقة في العالم». فالجهاز لا يتطلب من المرضى سوى إدخال الكربوهيدرات وقت تناول الطعام وقياس «معايرة» المستشعرات بشكل دوري، مما يتيح لهم العيش بشكل أكثر حرية. كما أنه يساعدهم على النوم جيداً طوال الليل والاستيقاظ صباحاً بمستويات جلوكوز طبيعية، وسيتم الإطلاق الأخير له في ربيع عام 2017.

ضالة مصر في «جيوب الكبار»



تحتاج مصر إلى تغييرات اقتصادية بنيوية، هو العنوان العريض لكل ما يدور في أوساط الاقتصاد المصري الرسمي، وغير الرسمي، لكن ما هو بالتحديد التغيير البنوي المطلوب من أجل الففز خارج «منطقة الخطر» التي يتفق على وجودها أغلب المعنيين بالشأن الاقتصادي؟

■ مالك موصلي

بمتابعة متأنية للكلم الكبير من المقالات «المصرية وغير المصرية» التي خرجت خلال الأسبوع الماضي لتتناول الملف الاقتصادي المصري، ومع وضع السجلات ذات الطابع الكيدي جانباً، يمكننا استشفاف بعض النتائج الأولية حول مكان أساسية في الأزمة الحالية للاقتصاد المصري.

أزمة الاحتياطات النقدية

تهيئة ما يسمى بـ«مناخ الاستثمار» في مصر هو هاجس قديم جديد يظهر بقوة في برامج وطروحات القوى السياسية كلها، وتتبناه الحكومات المتعاقبة بعد موجة الحراك الشعبي الأولى في كانون ثاني/2011، وهو ضرورة فعلية للاقتصاد المصري. لكن التشريعات من جهة، ومصالح قوى الفساد في الداخل المصري، من جهة ثانية، جعلت من الاستثمار، وتحديداً الخليجي منه، قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت.

السبب يعود إلى السماح للمستثمرين باستيراد السلع الغذائية وبيعها في الداخل المصري، ودخول شركات كبيرة تنتج نحو تصنيع السلع الاستهلاكية التي لا تعطي قيمة مضافة إلا بنسب قليلة، وبالتالي، فإن جزءاً مهماً من الاحتياطات النقدية المكنوزة في القطاع المصرفي الحكومي ذهب لتمويل مستوردات المستثمرين، الذين يبدلون الجنيه

بالعملات الصعبة بشكل مستمر. وعليه، فإن الجزء الأهم من الاحتياطات النقدية الأجنبية الموجودة في القطاعات الحكومية، انتقلت إلى قوى السوق أو تم تسريبها عبر البورصة إلى خارج البلاد.

أزمة التهرب الضريبي

يقول عصام الفقهي، عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب المصري، إن هناك ما يصل إلى 100 مليار جنيه متأخرات ضرائب «الجنيه المصري» = 0.11 دولار أمريكي، بالإضافة إلى ما أعلن عنه مسؤول حكومي عن

وجود 210 مليار جنيه تهرب ضريبي. وعن آلية تحصيلها، يقول رئيس مصلحة الضرائب، عبد المنعم مطر أنه «في البداية يتم مواجهة صاحب الشأن في التهرب الضريبي، وفي حال عدم الوصول لنتيجة يتم إحالة الحالات التي لم تنته، لنيابة التهرب الضريبي، وفي النهاية يتم الإحالة إلى المحكمة». وهنا، يمكن القول أن إيجاد آليات تحصيل عملية وسريعة تعيد هذه المبالغ إلى خزينة الدولة، هو ما يعرض الدولة عن فرض ضرائب جديدة أول ما تصيب، تصيب شرائح محدود الدخل.

وفي السياق ذاته المتعلق بقضايا الضرائب، يقول الدكتور سلطان أبو علي وزير الاقتصاد السابق، أنه من الضروري تطبيق ضريبة تصاعدية فور دوران عجلة الإنتاج، بحيث ترتفع إلى 35% على الشريحة العليا، وهي النسبة المعمول بها في معظم الدول الرأسمالية. ومن المؤكد أن الحلول موجودة، في هذه القضايا أو غيرها، وهي مترابطة تماماً ضمن المنظومة الاقتصادية ككل، لكنها تحتاج عملياً إلى قرار سياسي مرهون بأجل زمنية ضيقة، والاستفادة من حالة عدم الرضى الشعبي في دعم هذه القرارات.

واشنطن على حافة الهاوية اليمنية



مهماً من الاحتياطات النقدية المكنوزة في القطاع المصرفي الحكومي ذهب لتمويل مستوردات المستثمرين، الذين يبدلون الجنيه بالعملات الصعبة بشكل مستمر. وعليه، فإن الجزء الأهم من الاحتياطات النقدية الأجنبية الموجودة في القطاعات الحكومية، انتقلت إلى قوى السوق أو تم تسريبها عبر البورصة إلى خارج البلاد.

أزمة التهرب الضريبي

يقول عصام الفقهي، عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب المصري، إن هناك ما يصل إلى 100 مليار جنيه متأخرات ضرائب «الجنيه المصري» = 0.11 دولار أمريكي، بالإضافة إلى ما أعلن عنه مسؤول حكومي عن وجود 210 مليار جنيه تهرب ضريبي. وعن آلية تحصيلها، يقول رئيس مصلحة الضرائب، عبد المنعم مطر أنه «في البداية يتم مواجهة صاحب الشأن في التهرب الضريبي، وفي حال عدم الوصول لنتيجة يتم إحالة الحالات التي لم تنته، لنيابة التهرب الضريبي، وفي النهاية يتم الإحالة إلى المحكمة».

وهنا، يمكن القول أن إيجاد آليات تحصيل عملية وسريعة تعيد هذه المبالغ إلى خزينة الدولة، هو ما يعرض الدولة عن فرض ضرائب

■ مالك موصلي

بمتابعة متأنية للكلم الكبير من المقالات «المصرية وغير المصرية» التي خرجت خلال الأسبوع الماضي لتتناول الملف الاقتصادي المصري، ومع وضع السجلات ذات الطابع الكيدي جانباً، يمكننا استشفاف بعض النتائج الأولية حول مكان أساسية في الأزمة الحالية للاقتصاد المصري.

أزمة الاحتياطات النقدية

تهيئة ما يسمى بـ«مناخ الاستثمار» في مصر هو هاجس قديم جديد يظهر بقوة في برامج وطروحات القوى السياسية كلها، وتتبناه الحكومات المتعاقبة بعد موجة الحراك الشعبي الأولى في كانون ثاني/2011، وهو ضرورة فعلية للاقتصاد المصري. لكن التشريعات من جهة، ومصالح قوى الفساد في الداخل المصري، من جهة ثانية، جعلت من الاستثمار، وتحديداً الخليجي منه، قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت.

السبب يعود إلى السماح للمستثمرين باستيراد السلع الغذائية وبيعها في الداخل المصري، ودخول شركات كبيرة تنتج نحو تصنيع السلع الاستهلاكية التي لا تعطي قيمة مضافة إلا بنسب قليلة، وبالتالي، فإن جزءاً

تحاول الولايات المتحدة وبريطانيا مجدداً ضبط مجريات الأحداث على الساحة اليمنية، بعد موجة التصعيد العسكري الأعنف منذ اندلاع الأزمة اليمنية، هذا «الضبط لمسار الأحداث» يستدعي الوقوف عند تطورات الأزمة اليمنية، وحسابات «الأمريكي» في هذا الملف.

النسبة المعمول بها في معظم الدول الرأسمالية.

ومن المؤكد أن الحلول موجودة، في هذه القضايا أو غيرها، وهي مترابطة تماماً ضمن المنظومة الاقتصادية ككل، لكنها تحتاج عملياً إلى قرار سياسي مرهون بأجل زمنية ضيقة، والاستفادة من حالة عدم الرضى الشعبي في دعم هذه القرارات.

جديدة أول ما تصيب، تصيب شرائح محدود الدخل.

وفي السياق ذاته المتعلق بقضايا الضرائب، يقول الدكتور سلطان أبو علي وزير الاقتصاد السابق، أنه من الضروري تطبيق ضريبة تصاعدية فور دوران عجلة الإنتاج، بحيث ترتفع إلى 35% على الشريحة العليا، وهي

الصورة عالمياً

اتفاق أوكراني جديد وتعبئة للنزول إلى الشوارع



شهدت مناطق الشرق الأوكراني اشتباكات عديدة إثر محاولة الجيش الأوكراني- وتشكيلات المسلحين القوميين- اختراق خطوط التماس في نقاط عدة من دونتسك ولوغانسك بداية شهر تشرين الأول الحالي، وكانت نتيجتها مزيداً من الدماء فقط.

■ اعلان كرد

تواجه أوكرانيا أزمة اقتصادية وسياسية تتفاقم يومياً بفقدان الأحزاب الحاكمة قدرتها على إدارة البلاد. حيث أعلن نظام الحكم في الأسبوع الماضي أنه حصل على قرض من صندوق النقد الدولي، إلا أن قيمته «مليار دولار» لا تكفي إلا لتمويل العجز في الميزانية العامة بشكل جزئي.

اجتماع رباعية «النورماندي» في برلين انعقد اجتماع جديد لرباعية النورماندي «روسيا وألمانيا وفرنسا وأوكرانيا» حول الأزمة الأوكرانية في العاصمة الألمانية برلين في 19 تشرين الأول 2016، وتوصلت إلى اتفاق جديد بخصوص الوضع الأوكراني.

تحدث الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى الصحفيين بعد ختام الاجتماع قائلاً: «إن رباعية النورماندي اتفقت على ما يجب فعله في أوكرانيا في أقرب وقت»، وجدد المشاركون في الاجتماع الالتزام بأن تكون الاتفاقيات التي وقعت في العاصمة البيلاروسية مينسك أساس التسوية في شرق أوكرانيا، وحل المسائل المتعلقة بفض النزاع بين الطرفين المتنازعين في منطقة دونباس.

وتدعو «اتفاقيات مينسك» إلى وقف إطلاق النار في جنوب شرق أوكرانيا وإجراء الإصلاح «التغيير» الدستوري في أوكرانيا وإجراء الانتخابات في منطقة دونباس ومنح هذه المنطقة وضعاً خاصاً متميزاً. وفيما كانت الدول

الغربية تتهرب حتى الأمس القريب من تطبيق بنود الاتفاقات، فإنها اليوم مضطرة، بحكم الأمر الواقع، إلى الانضمام إلى المساعي الروسية في هذا الإطار.

استعدادات لانقلاب جديد في أوكرانيا كانت أزمة السكن سبباً في خروج بعض الاحتجاجات في مناطق العاصمة كييف، ومدينة ليفوف غرب أوكرانيا، إذ أن أغلب الناس أصبحوا تحت رحمة البنوك، بسبب عدم قدرتهم على دفع الضرائب المختلفة، وفي هذه الحالة، تضع البنوك والمصارف يدها على بيوت الناس.

بعد هذه الحوادث، أعلنت وسائل إعلام أوكرانية عن التحضير لمظاهرات في العاصمة الأوكرانية كييف، وبدأت الاستعدادات لتنظيمها منذ أسابيع بشكل يماثل أحداث الميدان عام 2014 التي مهدت للانقلاب.

تترجم المحاولة الانقلابية الجديدة، يوليا تيموشينكو، زعيمة حزب «باتكفشنا»، ويواصل حزبها حشد محتجين على ارتفاع أسعار الخدمات في المساكن في شوارع العاصمة الأوكرانية، كما أن جمعيات «خيرية» مرتبطة بالحزب وفرت 300 إلى 500 خيمة للمشاركين في المظاهرات المرتقبة.

ويفترض أن تنطلق المظاهرات في كييف خلال هذا الشهر، ويطالب المنظمون بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة، فيما يبدو واضحاً أن البلاد ليست على استعداد لتحمل تكلفة

«نزاع شديد» بات يحذر منه معظم المحللين السياسيين في أوكرانيا.

موسكو توافق على مبدأ نشر شرطة دولية

في سياق مواز، أعلن الكرملين يوم الخميس الماضي 20 تشرين الأول الجاري، عن موافقة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على مبدأ إرسال شرطييين مسلحين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى إقليم دونباس الانفصالي شرقي أوكرانيا، وذلك خلال لقاءات مستمرة جرت في برلين حول النزاع الأوكراني.

وقال المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، بعد محادثات قمة النورماندي في برلين بين قادة روسيا وفرنسا وألمانيا وأوكرانيا، أن «بوتين أعطى موافقته على وجود بعثة شرطة مسلحة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا».

وأضاف بيسكوف أن «نشر مثل هذه البعثة سيكون إيجابياً، لكن يجب العمل بشكل إضافي حول هذا المشروع في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا».

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن نشر بعثة مسلحة للشرطة الدولية شرقي أوكرانيا لطالما كان مطلباً من مطالب حكومة كييف، إلا أن الموافقة الروسية اليوم على ذلك، يبدو أنها تأتي في سياق سحب الذرائع الرسمية الأوكرانية التي حالت دون الالتزام الكامل بتطبيق بنود اتفاقيات مينسك.

• أكد وزير الخارجية

الروسي، سيرغي لافروف، أن ظروف كالتى خلفها الغرب في المنطقة، هي التي أدت إلى «إخراج عفاريت عدة من الزجاجات في أن واحد»، في إشارة إلى «داعش»، وغيره من التنظيمات الإرهابية.

• صرح نائب رئيس «حزب العدالة والتنمية»

في تركيا، حياتي يازجي، يوم الأربعاء الماضي، بأن الاستفتاء على الدستور الجديد لانتقال تركيا إلى نظام الحكم الرئاسي قد يجري في نيسان 2017.

• وصفت وزارة

الخارجية الإيرانية، الخميس 20/ تشرين الأول، مزاعم جنرال أمريكي بشأن ضلوعها بقصف استهدف سفناً أمريكية قرب السواحل اليمنية في البحر الأحمر بأنها «رواية مفتعلة».

• أكد الناطق

باسم الحكومة الألمانية، ستيفان زايبيرت، يوم الأربعاء الماضي 19 تشرين الأول، أن روسيا هي «شريك لا غنى عنه» في المباحثات حول أوكرانيا وسورية.

• تسلم الجيش المصري

مروحيات «مي-171» المزودة بأجهزة لمقاومة الموارخ المضادة للطائرات من طراز «بريزيدنت-أس»، وذلك بالتوازي مع المناورات العسكرية المشتركة مع روسيا.

• أشاد الرئيس

الفلبيني، رودريغو دوتيرتي، بالصين خلال زيارته بكين، الأربعاء 19 تشرين الأول، مؤكداً عزمه على إنهاء النزاع البحري معها و«عدم الالتفات إلى الولايات المتحدة».



روسيا للفلبين: «صيغوا قائمة رغباتكم»..!

وشدد السفير الروسي على أن موسكو سوف «لن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة»، وأن «روسيا الحقيقية» تختلف كثيراً عن تلك الصورة التي تروجها أفلام هوليوود، مؤكداً أن روسيا والفلبين تستحقان أن تتعرفان إلى بعضهما البعض بشكل أفضل، وأن موسكو تدعم الجهد الفلبيني ضد تجارة المخدرات والجريمة.

من جانبها، أعلنت وزارة الميزانية في الفلبين أن حكومتها منفتحة على أشكال المساعدة جميعها، لكنها ستختار ما هو في مصلحة البلاد.

بعد إعلان الرئيس الفلبيني «انفصال» بلاده عن الولايات المتحدة، قال السفير الروسي في الفلبين أن موسكو جاهزة لتقديم المساعدة، والتعاون الكامل، مع مانيل.

وفي حديث مع وكالة أخبار «GMA» الفلبينية، قال السفير الروسي في مانيل، إيغور خوفاييف: «صيغوا قائمة رغباتكم، أي نوع من المساعدة تتوقعون من روسيا؟ وستكون مستعدين للجلوس معكم، ومناقشة ما يمكن، وما ينبغي القيام به»، مؤكداً انفتاح روسيا للعمل المشترك مع الفلبين «في أية منطقة، وأي مجال من مجالات التعاون الممكنة».



لماذا السباق نحو «موقعة الموصل»؟



■ وائل سعد

انطلقت يوم الاثنين الماضي 10/10/2016، معركة تحرير الموصل، حيث شرعت القوات العراقية بتحرير القرى الأكثر قرباً من المدينة. ووصل عدد القرى المحررة في الساعات الـ 24 الأولى إلى حوالي 20 قرية، بسبب التراجعات الكبيرة لمقاتلي تنظيم «داعش» في اتجاه عمق المدينة.

تمثلت الضربة العسكرية الأكبر التي تلقاها «داعش» قبل معركة الموصل، وبعد الدخول العسكري الروسي إلى سورية، في العمليات التي استهدفت قوافل إمداد التنظيم بالوقود قرب الحدود السورية- التركية، إضافة إلى ضرب مراكز العمليات اللوجستية بكثافة والتي أعلنت عنها وزارة الدفاع الروسية تبعاً عبر أشرطة الفيديو. وصيغة «الضربة العسكرية الأكبر» هنا، تأتي بالمقارنة مع ما قام به طيران «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن بعد آلاف الغارات في العراق، والتي كانت نتيجتها زيادة تمدد التنظيم المنتعش ب«أخطاء التحالف».

سقوط الأساطير حول التنظيم

من هنا، يمكن القول أن التقدم السريع الذي يجري في معركة الموصل اليوم، يعني أن «داعش»، كظاهرة، قد وصلت إلى نهايتها، بغض النظر عن أعداد المقاتلين وتجهيزاتهم. المهم أن القدرة الحقيقية على التمدد، أو حتى الكر والفر، تتداعى. وإن النظر إلى ما حقق حتى الآن انطلاقاً من الفلوجة حتى ضواحي الموصل، يسقط مرة أخرى «بعد معارك عدة في سورية» الأساطير التي بنيت حول صورة هذا التنظيم و«جبروته».

جملة العوامل التي أنتجت إعلان ساعة الصفر في الموصل، تتعدى تبعاتها النتائج العسكرية، التي تبدو محسومة بالنظر إلى الخط البياني لتقدم القوات العراقية، والعمل يجري اليوم سياسياً لترتيب أوضاع ما بعد تحرير الموصل، التي من المرجح «حسب تقارير

صحفية وتصريحات مسؤولين» أن تنتهي بنهاية العام الحالي، وفق سلسلة من تحركات أمريكية وتركية تحاول الاستفادة قدر الإمكان من عملية التحرير.

تركيا في جنازة «داعش»

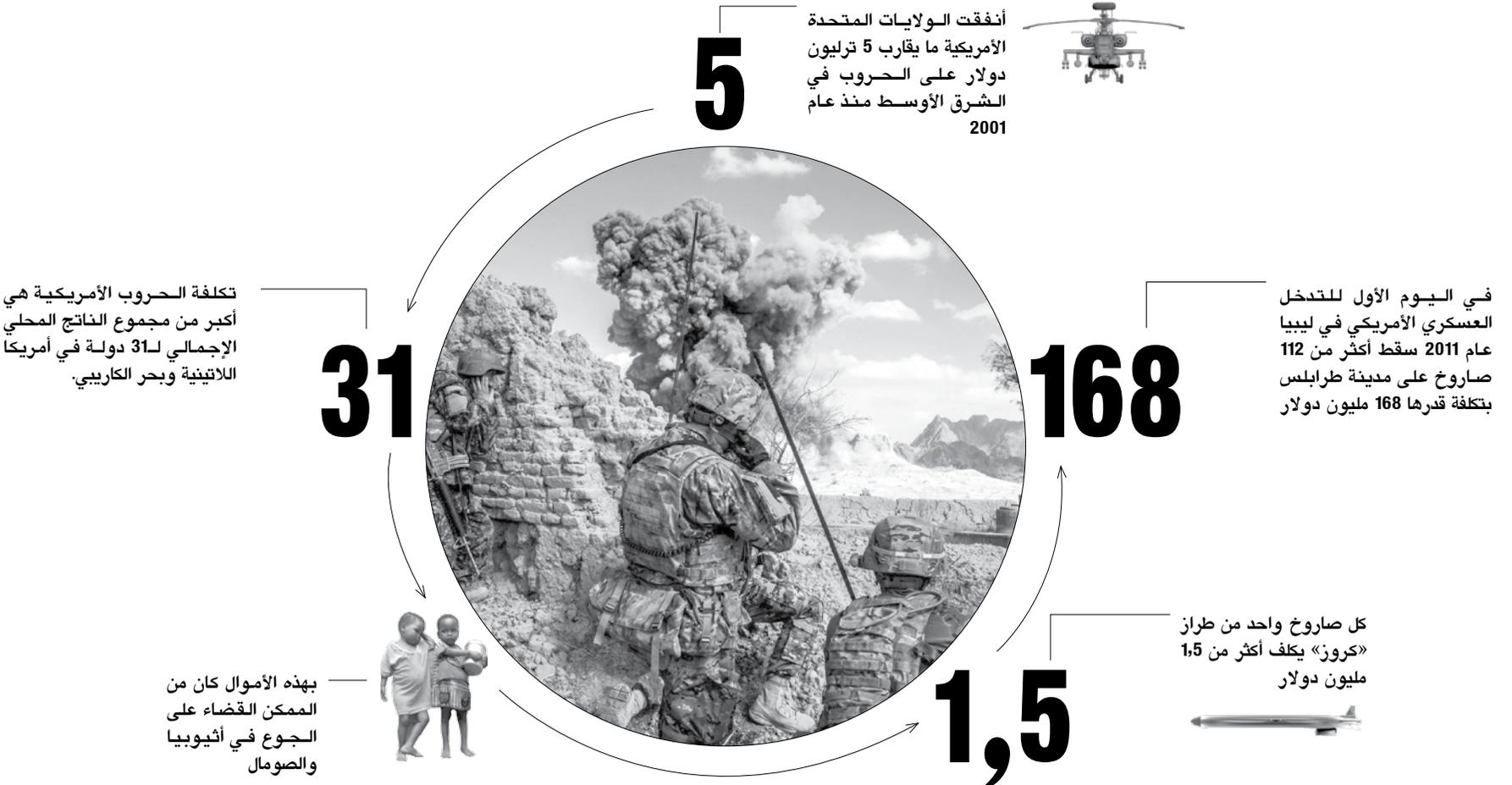
تركيا- الممر الرئيسي لإرهابيي «داعش» وأسلحتهم- حسرت دعمها، مرغمة ومدفوعة بجدية النشاط الروسي في مكافحة الإرهاب. وجاء التفاهم الروسي- التركي مؤخراً ليثبت التراجع التركي عن دعم هذا التنظيم الإرهابي.

الآن يحاول «التركي» بكل جهده الانخراط في المعركة ضد التنظيم، مستفيداً من وجوده على الأراضي

العراقية في معسكر بعشيقية، الذي يستخدم ل«ضمان عدم تسرب عناصر داعش نحو الأراضي التركية» كما يقول، وهو ما لاقي رفضاً عراقياً شديداً، أخرج الأتراك بعد السقف العالي والتهديدات التي أطلقوها في حال السماح لهم بالمشاركة، وهو ما خففه الجانب التركي بتصريحات حول تضمين المشاركة التركية داخل قوات «التحالف» الذي تقوده واشنطن، وأشار إليه رئيس الوزراء، بن علي يلدرم، بأكثر من تصريح، قال في واحد منه: «أن هناك اتفاقاً على مشاركة تركيا في التحالف الدولي في العراق». تبرؤ أنقرة ولهاثها لمحاربة الإرهاب، هو محاولة لتبويض صفحتها، لكن شاعت الظروف أن المأزومين الذين شاركوا في تصنيع الأدوات الفاشية ك«داعش»، باتوا يمشون في مقدمة جنازته..! وبغض النظر عن مسببات كل طرف، ومنها التركي فالمؤكد اليوم أن الحرب على الإرهاب باتت الشعار العريض الذي على الدول والتنظيمات جميعها أن تتبناه، وتعمل وفقه، وهي إثبات لمشروعية الوجود والدور بالنسبة لأية قوة سياسية أو عسكرية في المنطقة.

هذا «السباق» نحو تحرير الموصل، لم يكن ليتحول إلى واقع لولا الأرضية التي مهدت إلى إجبار الدول الغربية على التعاطي بجدية مع مسألة مكافحة الإرهاب، بعد سنوات من التفاوض و«الأخطاء» التي تغذى عليها التنظيم.

تكلفة الحروب الأمريكية.. بالأرقام!



عقدت في مطلع الأسبوع الماضي القمة الثامنة لمجموعة دول «بريكس» في مدينة غوا الهندية، فيما يلي، تنشر «قاسيون» أجزاءً من البيان الختامي للاجتماع، والذي لخص موقف الدول المنضوية في المجموعة إزاء مروحة واسعة من المسائل الدولية.

«بريكس» في غوا:

متمسكون بالسلام والتنمية ومواجهة الهيمنة



نحن قادة دول البرازيل، والاتحاد الروسي، وجمهورية الهند، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية جنوب أفريقيا، اجتمعنا يومي 15-16 / تشرين الأول 2016، في مدينة غوا بالهند، في القمة الثامنة لمجموعة «بريكس»، التي عقدت تحت شعار «بناء الحلول السريعة، والشاملة، والجماعية».

ترجمة: قاسيون

الجارية في العالم، بوصفها انتقالاً إلى عالم أكثر عدلاً، ونظام دولي ديمقراطي، ومتعدد الأقطاب، يقوم على الدور المركزي للأمم المتحدة، واحترام القانون الدولي. ونؤكد من جديد على ضرورة تعزيز تنسيق الجهود في القضايا العالمية، والتعاون العملي بروح من التضامن، والتفاهم، والثقة المتبادلة. إننا نؤكد على أهمية الجهود الجماعية في حل المشاكل الدولية، والتسوية السلمية للنزاعات من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، وفي هذا الصدد، نكرر التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

نلاحظ الطابع العالمي للتحديات الأمنية الراهنة، والتهديدات التي تواجه المجتمع الدولي. ونكرر رؤيتنا بأن الجهود الدولية للتصدي لهذه التحديات، وإحلال السلام المستدام والتحول إلى عالم أكثر عدلاً، تتطلب نظاماً دولياً متعدد الأقطاب، عادل وديمقراطي، يتبع نهجاً شاملاً ومنسقاً، على أساس روح التضامن والثقة المتبادلة، والمنفعة، والمساواة والتعاون، والالتزام القوي بالقانون الدولي، والدور المركزي للأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف، المنوط بها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ودفع عجلة التنمية العالمية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونؤكد على أهمية مواصلة التنسيق لتعزيز جهودنا في هذا السياق.

ونؤكد من جديد التزامنا بالمساهمة في حماية وصون نظام دولي عادل ومنصف، يستند إلى شرعة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك امتثال الدول جميعها لالتزاماتها القانونية الدولية. ونعرب عن التزامنا بالفرض التام لاستمرار محاولات تشويه نتائج الحرب العالمية الثانية. ونذكر كذلك، بأن التنمية والأمن مترابطان إلى حد بعيد، ومفتاح لتحقيق السلام المستدام.

تعزيز صوت ثلاثي «بريكس» في مجلس الأمن

إننا ندين التدخلات العسكرية أحادية الجانب، والعقوبات الاقتصادية التي تنتهك القانون الدولي والمعايير المعترف بها عالمياً للعلاقات الدولية. وبأخذ ذلك بعين الاعتبار، نؤكد على الطبيعة غير القابلة للتجزئة لفهم الأمن، وأنه لا يحق لدولة أن تعزز أمنها على حساب الآخرين.

نشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005. ونؤكد من جديد على ضرورة إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن التابع لها، بهدف جعله أكثر تمثيلاً، فعالاً وناجحاً، وزيادة تمثيل الدول النامية حتى تتمكن من الاستجابة على نحو كاف للتحديات العالمية. إن الصين وروسيا تؤكدان على الأهمية التي يعلقونها على مكانة ودور كل من البرازيل، والهند، وجنوب أفريقيا، في الشؤون الدولية،

إذ نشير إلى تصريحاتنا السابقة جميعها، فإننا نؤكد على أهمية المضي قدماً في تعزيز التضامن والتعاون بين دول «بريكس» على أساس المصالح المشتركة، والأولويات الرئيسية لتعزيز شراكتنا الاستراتيجية، بروح من الانفتاح، والتضامن، والمساواة، والتفاهم المتبادل، والتعاون الشامل والمنفعة المتبادلة. إننا نتفق على أن التحديات الناشئة للسلام والأمن العالمي، والتنمية المستدامة تتطلب زيادة تعزيز جهودنا الجماعية.

نحو تطوير مبادرات «بريكس»

إننا نتفق على أن دول بريكس تمثل صوتاً مؤثراً على الساحة العالمية، من خلال تعاوننا الملموس، الذي يعود بالفوائد المباشرة على شعوبنا. وفي هذا السياق، فإننا نلاحظ بارتياح تفعيل عمل بنك التنمية الجديد «NDB»، وكذلك ترتيبات الاحتياطي المحتمل لبريكس «CRA»، مما يساهم إلى حد كبير في الاقتصاد العالمي، وتعزيز البنية المالية الدولية. وإننا نرحب بالتقرير الذي قدمه رئيس «NDB» حول عمل البنك خلال السنة الأولى من عملياته. كما يسرنا أن نلاحظ التقدم في تنفيذ المركز الإقليمي الأفريقي لبنك التنمية الجديد «ARC»، ونتعهد بدعمنا الكامل له في هذا الصدد. وننتقل إلى تطوير مبادرات جديدة لـ«بريكس» في مجموعة واسعة من المجالات خلال السنوات القادمة. ونلاحظ بعين التقدير، الموافقة على أول مجموعة من القروض من بنك التنمية الجديد «NDB»، وخاصة في مشاريع الطاقة المتجددة في دول «بريكس». ونعرب عن ارتياحنا لإصدار المجموعة الأولى من السندات الخضراء التابعة لبنك التنمية الجديد باليونان الصيني. كما يسرنا أن نلاحظ أن تفعيل ترتيبات الاحتياطي المحتمل لبريكس «CRA» قد عزز شبكة الأمان المالي العالمي.

«BRICS» تلتقي بـ«BIMSTEC»

بهدف الوصول إلى إثراء فهمنا وارتباطنا بنظرائنا من الاقتصادات النامية والناشئة، سوف نعقد قمة حوارية بين قادة دول «بريكس» وقادة الدول الأعضاء في «BIMSTEC» «البنغال، بنغلادش، بوتان، ماينمار، نيبال، سيرلانكا، تايلاند». وستكون هذه القمة الحوارية فرصة لتجديد صداقتنا مع دول «BIMSTEC» وكذلك لاستكشاف بشكل مشترك إمكانية توسيع العلاقات التجارية، والتعاون الاستثماري بين «بريكس» و«BIMSTEC»، بينما ندفع في اتجاه أهدافنا المشتركة للسلام والتنمية والديمقراطية والرخاء.

لعالم أكثر عدلاً.. وسلام مستدام

إننا نكرر رؤيتنا المشتركة للتحويلات العميقة

ودعم تطلعها إلى لعب دور أكبر في الأمم المتحدة.

حول الوضع في المنطقة

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونؤيد الجهود المبذولة كلها من أجل إيجاد سبل لتسوية الأزمات وفقاً للقانون الدولي، وبما يتفق مع مبادئ الاستقلال، وسلامة أراضي وسيادة دول المنطقة.

في سورية، إننا ندعو الأطراف المعنية جميعها إلى العمل من أجل التوصل إلى حل شامل وسلمي للصراع، مع الأخذ بعين الاعتبار التطلعات المشروعة للشعب السوري، من خلال حوار وطني شامل، وعملية سياسية بقيادة سورية، على أساس بيان جنيف الصادر في 30 يونيو عام 2012، وقرارات مجلس الأمن الدولي 2254، و2268، وتنفيذهما بالكامل، بالتوازي مع تواصل السعي الحثيث لمكافحة المجموعات الإرهابية المصنفة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك «داعش»، و«النصرة»، والمنظمات الإرهابية الأخرى المحددة من قبل مجلس الأمن الدولي.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء التحديات الأمنية المستمرة في أفغانستان، والزيادة الكبيرة في الأنشطة الإرهابية هناك. ونؤكد دعم جهود الحكومة الأفغانية لتحقيق مصالحة وطنية بقيادة أفغانية، ومكافحة الإرهاب، واستعدادنا للتعاون البناء من أجل توفير الأمن في أفغانستان، وتعزيز المسار السياسي والاقتصادي المستقل، لتصبح البلاد خالية من الإرهاب وعمليات تهريب المخدرات. ونؤكد على أهمية التفاعل الإقليمي متعدد الأطراف حول المسائل الأفغانية، وفي المقام الأول، من قبل تلك المنظمات التي تتكون من الدول المجاورة لأفغانستان والدول الإقليمية الأخرى، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومؤتمر «قلب آسيا».

النمو القوي والمستدام.. المتوازن والشامل

نؤكد مجدداً عزمنا على استخدام جميع أدوات السياسة- النقدية والمالية والهيكلية- فردياً وجمعياً، من أجل تحقيق هدف النمو القوي والمستدام والمتوازن والشامل. إن السياسة النقدية وحدها لا يمكن أن تؤدي إلى النمو المتوازن والمستدام. ونحن، في هذا الصدد، نؤكد على الدور الرئيسي للإصلاحات الهيكلية. كما علينا أن نلاحظ أن الآثار المتولدة عن تدابير سياسات معينة في بعض الاقتصادات المتقدمة ذات الأهمية يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على أفاق النمو في الاقتصادات الناشئة.

نحن ندرك أن الابتكار هو المحرك الرئيسي للنمو المتوسط وطويل الأجل والتنمية المستدامة. ولهذا، نؤكد على أهمية التصنيع، والتدابير التي تعزز التنمية الصناعية، باعتبارها ركيزة أساسية للتحويل الهيكلي. إننا نسلط الضوء على الحاجة إلى استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام بطريقة أكثر ملاءمة للنمو، مع مراعاة الحيز المالي المتاح، مما يعزز الشمولية، ويحافظ على المرونة.

نلاحظ عمليات التكامل الديناميكية عبر مناطق العالم، ولا سيما في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية. في هذا السياق، نؤكد إيماننا بتعزيز النمو في إطار التكامل الإقليمي، على أساس مبادئ المساواة والشمولية. ونعتقد أن ذلك من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي، من خلال تعزيز التجارة، والروابط الاستثمارية التجارية.

ونسلط الضوء على أهمية الاستثمارات، العامة والخاصة، في البنية التحتية تحديداً، بما في ذلك مشاريع الربط، لضمان النمو المستدام على المدى الطويل. ونحن، في هذا الصدد، ندعو إلى نهج يعمل على سد الفجوات التمويلية في البنية التحتية، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة بنوك التنمية متعددة الأطراف.

هناك اعتقاد يتعاظم لدى الكتاب والمحليلين بإمكانية الاستفادة الروسية من تشكيلة القوى السياسية الجديدة في ألمانيا. فحتى لو أعيد انتخاب المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، لولاية جديدة، فإنها ستضطر إلى تقديم تنازلات كبيرة، وقد تكون مؤلمة، خصوصاً في سياستها تجاه روسيا.

موسكو- برلين: هل تركب ألمانيا قارب النجاة الأوراسي؟



الألماني 60000 فرصة عمل، وأكثر من 70% من الألمان يؤيدون رفع كامل أو جزئي على الأقل للعقوبات. إن وجود ائتلاف محتمل من «اليسار» يعزز اللفتة الودية مع روسيا هو الأساس لتكون الحكومة الألمانية متوازنة. ورغم ذلك فموقف «حزب الخضر» بخصوص روسيا لا يكاد يختلف عن حزب ميركل.

في الحالتين: على ألمانيا أن تنعطف

لا يمكن للمرء إلا أن يستبعد إمكانية احتفاظ أنجيلا ميركل بمنصب المستشارية. والأغلب أنه سيتم إعلان ميركل مرشحة عن كتلة «حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي» -CSU» في مؤتمر الحزب في كانون الأول عام 2016. وحتى الآن، يعتبر هذا من المؤكد، لأنها تحظى بدعم غير مشروط من حزبيها. ومع ذلك، فمن الواضح أن حزبا لن يكون قادراً على تكرار نجاحه في الانتخابات الاتحادية. وفي ضوء رفض «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» تشكيل حكومة جديدة مع «الحزب الديمقراطي المسيحي»، فمن المرجح أن يتم التحالف مع حزين في أن واحد للحصول على الأغلبية في البرلمان الألماني وهما «الحزب الديمقراطي الحر» و«حزب الخضر».

لعله من الصعب جداً التخمين من الذي سوف ينجح في تشكيل الائتلاف الحاكم المقبل، ومن سيكون المستشار المقبل. الشيء الواضح الوحيد أنه في حالة إعادة انتخابها، فستضطر أنجيلا ميركل لتقديم تنازلات كبيرة. والعقوبات ضد روسيا في الاتحاد الأوروبي على وشك أن ترفع أو أن يجري تخفيفها بشكل كبير في المجال الاقتصادي. وعلى أية حال، فالأولوية بالنسبة للحكومة الروسية في علاقاتها مع ألمانيا، ليست رفع العقوبات الاقتصادية بحد ذاتها، ولكن إنشاء تحالف اقتصادي مع جارتها الأوروبية لتطوير الاقتصادين معاً.

إن السيناريو الأكثر إيجابية لروسيا هو أن يتشكل الائتلاف المذكور سابقاً في البرلمان الجديد. فإثناء وجوده في السلطة، أظهر «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» «بغض النظر عن تقييم مدى جذرية مواقفه الإيديولوجية» موقفاً أكثر وداً وأكثر واقعية تجاه روسيا. وفي الوقت نفسه، هم على استعداد لتنفيذ سياسة خارجية أكثر استقلالية.

مثال توضيحي على ذلك هو سياسة «الحزب الديمقراطي الاشتراكي» مع المستشار جيرهارد شرودر. خلال فترة ولايته، رفضت ألمانيا المشاركة في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق، ونمت التجارة الروسية الألمانية.

وبالإضافة إلى ذلك، يعارض «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» «خاصة الجناح الأيسر من الحزب»، إنشاء منطقة تجارة حرة متقدمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة «اتفاق التجارة والاستثمار عبر الأطلسي - TTIP» وهذا ما يتفق مع مصالح روسيا، التي ليست على استعداد لقبول نظام تجاري مغلق على عتباتها.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» يعمل حالياً كوسيط في العلاقات مع روسيا، وهو الذي يمثل رجال الأعمال الألمان الساخطين على العقوبات ضد روسيا. وقد أظهرت دراسة من الاقتصاديين الألمان أن الصادرات الألمانية إلى روسيا تراجعت، وفقدت الصناعة الألمانية 54 مليار دولار بين عامي 2014 - 2015، كما انخفض عدد الشركات الألمانية العاملة في روسيا من 6000 إلى أكثر من 5500.

وأخيراً، فإن «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» يمكن أن يستفيد من هذا الموضوع حول روسيا في حملته الانتخابية. ففي الواقع، وبسبب العقوبات ضد روسيا، خسر الاقتصاد

اتسم النظام السياسي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية بمقدار معين من الاستقرار: على المستوى الاتحادي، تم تقسيم السلطة بين «الحزب الديمقراطي الاشتراكي - SPD»، و«الحزب الديمقراطي المسيحي - CDU»، و«الحزب الديمقراطي الحر». ومع ذلك، فقد يبدو هذا الاستقرار مهدداً في الانتخابات البرلمانية المقبلة في عام 2017. والسبب المعلن في ذلك هو سياسة المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، حيال مسألة اللاجئين.

■ نشرة «Katehon» إعداد: رنا مقداد

ليس مهتماً في إعادة تأسيس ائتلاف مع حزب «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» في المستقبل، لأن وجوده كجزء من التحالف مع الحزب سيحوله يخسر صورته السياسية، كما أن ذلك يعاكس برنامجه في حملته الخاصة الواضحة لناخبيه.

وعلى الرغم من أنه من المرجح أن يحصل «حزب البديل لألمانيا - AfD» على نتائج جيدة في انتخابات البرلمان في عام 2017، فإنه لا يزال منبواً لأن الأطراف الأخرى لا ترغب - بحكم التجربة التاريخية الألمانية - في تشكيل حكومة ائتلاف مع اليمين الشعبوي. لذلك فإن السيناريو المرجح هو قيام ائتلاف بين «الحزب الديمقراطي الاشتراكي» واليسار الألماني، و«جماعة الخضر». وقد يكون مثل هذا التحالف شيئاً جديداً في تاريخ العمل البرلماني الألماني على المستوى الاتحادي، ولكن هناك سابقة في أحد الأقاليم بوجود مثل هذا التحالف، وهو يعمل بنجاح في تورينجيا منذ العام 2014.

الأثار المترتبة على روسيا

هذه التحولات التكتونية حقاً في المشهد السياسي الألماني لها نتائج معينة بالنسبة لروسيا. وربما لا يرغب الكرملين في أن تصبح ميركل مستشارة للمرة الرابعة على التوالي، وليس سراً أنه ينظر إلى السياسات التي تتبعها على أنها العقبة الرئيسية أمام رفع عقوبات الاتحاد الأوروبي عن روسيا، بغض النظر عن «سمعتها» المرتبطة بـ«المعايير الأخلاقية العالية واحترام القانون الدولي».

لمحة عامة عن المشهد السياسي الألماني ينظر إلى الانتخابات الأخيرة في البرلمانات الإقليمية - والتي عقدت في خمسة ولايات من أصل 16 ولاية ألمانية - باعتبارها «بروفة» للانتخابات الاتحادية في عام 2017. ونتيجة لذلك، تبدو الاتجاهات مخيبة للآمال. فموقف «حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي» بزعامة ميركل يبدو ضعيفاً إلى حد كبير، في حين فاز الحزب المشكل حديثاً - والمعادي للمهاجرين - «حزب البديل لألمانيا - AfD» بمقاعد في المجالس التشريعية الخمسة كلها، وحصل على 20% من المقاعد في ولاية مكلنبورغ غرب بوميرانيا، في حين خسر «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» أيضاً بعض الأصوات بالمقارنة مع الانتخابات السابقة.

تمثل نتائج الانتخابات الإقليمية فرصة للتوصل إلى نتائج معينة. فمن الواضح، أن سياسة ميركل في مسألة اللاجئين، قد أدت (ويبدو أنه بشكل مفتعل) إلى تنامي المشاعر اليمينية في ألمانيا، وليس فقط في الولايات «الجديدة»، ولكن أيضاً في تلك الولايات «القديمة» في ألمانيا الغربية، التي كانت تعتبر أكثر «تسامحاً وديمقراطية».

القوى السياسية جميعها التي تسعى للفوز في الانتخابات - بما فيها الائتلاف الحاكم - من غير المحتمل حالياً أن تحصل على دعم أكثر من 50% من الناخبين. وعلاوة على ذلك، فإن «الحزب الديمقراطي الاجتماعي - SPD»

ثقافة الكرد

أول فيلم سينمائي.. أول رواية.. أول صحيفة..



من يتعمق في ثقافات الشرق بامتدادها الزمني الطويل سيكتشف أن معظم تراث شعوب هذه المنطقة يتمحور حول فكرة «الخلاص» بسبب عوامل تاريخية متراكمة، ولهذه الفكرة أمثلة واضحة في التراث السرياني، والعربي، والأرمني، والكردى وغيره.

■ ألك داود

الرواية

أول عمل روائي باللغة الكردية من تأليف عرب شاميلوف عام 1931 الذي لعب دوراً كبيراً في أحداث ثورة أكتوبر والحرب الأهلية في القفقاس وقاد بنفسه الصراع ضد الإقطاعيين وتأسيس السوفييتات بين الرّحل في جبال الأغوز. تحكي رواية «الراعي الكردي» وتصور التغييرات التي جرت في حياة الرّحل وتأسيس النظام السوفييتي في أرمينيا والتي هي قصة حياة الكاتب عرب شاميلوف نفسه. ترجمت الرواية إلى لغات عدة منها الروسية والتركية والفرنسية وغيرها.

يحدد بعض الدارسين بدايات القرن الماضي بداية نهضة ثقافية كردية، حمت هذه الثقافة، رغم تعقيدات الأحداث السياسية، حيث ظهر في تلك الفترة، الفيلم السينمائي الأول، والرواية الأولى، والصحيفة الأولى، وكتب التربية والتعليم الأولى، وكتاب حقوق المرأة الأولى، والكتب العلمية الأولى، والعمل الإذاعي والمسرحي المحترف، إنه ذلك التراث الذي يعود إلى حقبة تعتبر نقطة علام في تاريخ الثقافة الكردية رغم التجاهل المتعمد لبعض المؤسسات الثقافية الرسمية الكردية لهذا التاريخ، ولجوتها إلى التحريف أحياناً.

ريا تازة «الطريق الجديد»

أول صحيفة تصدر بالأبجدية اللاتينية عام 1930 وما زالت تصدر حتى اليوم، وكان يشرف على إصدارها عرب شاميلوف بصفته عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرميني ومكلفاً للعمل في قضايا القوميات.

التعليم باللغة الأم

نشط التعليم باللغة الأم بين عامي 1925 - 1940، وجرى وضع الأبجدية الكردية اللاتينية الأولى، وصدرت كتب الأطفال الأولى عام 1936 وكتب الرياضيات والفيزياء عام 1932 وما يرافق ذلك من وضع الرموز الرياضية والفيزيائية باللغة

السينما الكردية

فيلم بالأبيض والأسود من إخراج حمو بيكتازاريان عام 1926 ويحكي قصة صراع غير متكافئ بين الرّحل الأكراد الفقراء مع المسؤولين والأغوات في القفقاس قبيل ثورة أكتوبر.

ذكر إيسكوستوف في كتابه «ذكريات الممثلين ومخرجي السينما»، أن فيلم «زري» والمأخوذ عن قصة حب تسمى «قدر زري» المنتشرة على السنة سكان جبال الأغوز، والذي يصور حياتهم، هو من أشهر أفلام بيكتازاريان على النطاق العالمي. شارك في التمثيل 500 ممثل وفنان في أرمينيا.

الكردية وأول كتاب عن حقوق المرأة عام 1934 الإذاعية الثقافية ومسرح الراديو وتسجيل الأغاني الأولى للفنانة ليلى خان، بدأ العمل في الإذاعة كأداة للدعاية للحزب الشيوعي الذي كان نشطاً في العديد من المناطق بهذا الخصوص.

الكردية وأول كتاب عن حقوق المرأة عام 1934

المسرح والإذاعة

ظهر المسرح الكردي في الاتحاد السوفييتي بسبب رعاية الدولة، وعرضت أول مسرحية منتصف الثلاثينات عن حياة العمال ودورهم في المجتمع، ونشط المسرح عشية الحرب العالمية الثانية وبثت العديد من العروض عبر راديو موسكو منذ 1941. بدأ أول عمل إذاعي محترف في راديو يريفان، وكانت الإذاعة تبث برامج باللغة الكردية منذ عام 1925 على الرغم من وجود تجارب مماثلة في بلدان أخرى من قبل، بسبب الخبرة في مجال

أثر لا يمحي

وبناء عليه، يمكن القول أن ثورة أكتوبر فتحت صفحة جديدة فيما يتعلق بثقافة الشعب الكردي، ووفقاً للمؤرخ السوفييتي فاسيلي نيكيتين فقد عاش الأكراد في الحقبة السوفييتية في «عصر نهضة»، وذلك من خلال الإنتاج الثقافي والعلمي الغزير الذي بدأ منذ العشرينيات.

اليونيسكو تتبنى قراراً لحماية التراث الثقافي الفلسطيني



الكيان الصهيوني مثل فينتام والصين ونيكاراغوا وروسيا. وعارض القرار كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، لاتفيا، هولندا، إستونيا، ألمانيا. ولم تدعم أية دولة أوروبية القرار الفلسطيني، حيث انتقلت فرنسا والسويد وسلوفينيا إضافة إلى دول الهند والأرجنتين وتوغو، من موقف المؤيد إلى الممتنع عن التصويت بينما تأتي مواقف الولايات المتحدة وبريطانيا استمراراً لمواقفهما الاستعمارية والعدوانية بحق شعوب المنطقة، فدعت الولايات المتحدة، وهي زعيمة «الوبي الصهيوني» في العالم، اليونسكو «إلى عدم المصادقة على القرار!». وقال الناطق باسم الخارجية الأمريكية: إن واشنطن قلقة إزاء تكرار هذه القرارات السياسية، واصفاً إياها بأنها «غير مفيدة»! بمعنى

خلال جلسة لإحدى لجان اليونسكو بأغلبية 24 صوتاً مقابل ستة أصوات معارضة وامتناع 26 عضواً عن التصويت وغياب ممثلي دولتين، على «الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني وطابعه المميز في القدس الشرقية» واعتبار المسجد الأقصى وكامل الحرم الشريف موقعاً إسلامياً مقدساً. وصوت لصالح القرار الفلسطيني كل من: البرازيل، الصين، مصر، جنوب أفريقيا، بنغلادش، فينتام، روسيا، إيران، لبنان، ماليزيا، المغرب، موريتانيوس، المكسيك، موزمبيق، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، جمهورية الدومينيكان، السنغال، السودان. ويأتي التصويت لصالح هذا القرار عند قوى دولية عدة استمراراً لدورهم التاريخي في الوقوف مع شعوب المنطقة ضد

تبنيت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «يونسكو»، يوم الثلاثاء 18 تشرين الأول، قراراً حول القدس المحتلة قدمته دول عربية باسم حماية التراث الثقافي الفلسطيني وطابعه المميز في القدس الشرقية.

وتم اعتماد القرار بعد تصويت المجلس التنفيذي للمنظمة عليه بشكل نهائي، بعد أن كانت لجنة تابعة للمنظمة صوتت عليه الأسبوع الماضي وأقرته، ليكون تصويت المجلس التنفيذي نهائياً ولا رجعة عنه، رغم ضغوطات الاحتلال الكبيرة على الدول الأعضاء بالمنظمة لثنيها عن دعم القرار. وينص مشروع القرارين اللذين تم اعتمادهما الخميس 13 تشرين الأول،

ما يفسر الهستيريا التي أصابت دولة الاحتلال بكل هيكلها، ومراكز قواها، مع التأكيد مرة أخرى أن الصراع على فلسطين ليس مجرد تنازع ديني، بل هو قبل ذلك صراع بين دولة احتلال استيطاني توسعي، وشعب له كامل الحق باستعادة أرضه بما فيها مقدساته.

آخر، اتهم المنظمة الدولية المختصة بالثقافة والعلوم وقراراتها بـ«التسييس». رغم أن التراث الثقافي الفلسطيني في القدس المحتلة وملكية الفلسطينيين للحرم القدسي وحائط البراق حقائق غير قابلة للنقاش، فإن قرار اليونسكو جاء صفة للكيان الصهيوني، ولعل هذا

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقه	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/10/21» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«أيام قرطاج»: تعدد الأقطاب يفرض نفسه سينمائياً!



خلال الأسبوع الماضي، أقيم مؤتمر صحافي للإعلان رسمياً عن انطلاق الدورة السابعة والعشرين لمهرجان «أيام قرطاج السينمائية» في تونس، في الفترة ما بين 10/28 و11/5 من العام الحالي، وهو العام الذي يطفئ فيه «مهرجان قرطاج السينمائي» شمعته الخمسين.

■ سعد خطار

اللافت في المهرجان هذا العام هو اتخاذ منحى «أوراسياً» واضحاً، وهو ما أعلنه عدد من القائمين على تنظيم عروض المهرجان وأعضاء لجنة التحكيم، حيث فردت «أيام قرطاج السينمائية» مساحة لافتة للأفلام الآسيوية والأوروبية، إلى جانب الأفريقية، في ظل غياب شبه تام للأفلام الهولودية الأمريكية.

إلى جانب المسابقة الرسمية للأفلام الطويلة، ومسابقة الأفلام القصيرة، سعى منظمو المهرجان هذا العام إلى إضافة مسابقتين، الأولى هي: «المسابقة الرسمية لأول عمل للفيلم الطويل»، والتي من خلالها تنفتح الفرصة أمام عدد من المخرجين الشباب، ذوي التجارب الأولى، أن يعرضوا أفلامهم على لجان التحكيم والجمهور. أما الثانية، فهي: «مسابقة قرطاج للسينما الواعدة»، والتي يعرف عنها المنظمون: «هي مسابقة دولية مفتوحة على الأفلام الروائية والوثائقية والتحريرية، وتقيمها لجنة مسابقة الأفلام القصيرة التي ستعلن عن تنويع أفضل أفلام هذه المسابقة في حفل اختتام أيام قرطاج السينمائية وفضلاً عن المسابقات الرسمية، قرر المهرجان هذا الموسم افتتاح «أقسام موازية» للمسابقات، والتي تضمنت «عروضاً خاصة»، و«بانوراما السينما التونسية»، و«سينما العالم»، و«السينما الآسيوية»، و«السينما الروسية»، و«السينما المباشرة»، و«صوراً عفوية من أفريقيا».

مسابقات المهرجان

قال إبراهيم لطيف، مدير المهرجان، في مؤتمر صحفي عقده يوم الخميس الماضي: أن مهرجان العام الحالي يشهد مشاركة 68 عملاً سينمائياً من مختلف الدول العربية والإفريقية والأوروبية منها 18 فيلماً طويلاً وبتنافس 19 فيلماً قصيراً على جوائز المسابقة الرسمية. ويتنافس 13 فيلماً على جائزة أفضل عمل أول، فيما يتنافس 18 فيلماً على جائزة السينمائيين الشبان.

فيلم الافتتاح..

من قلب الأماسة التونسية هذا العام، سيفتتح المهرجان عروضه بفيلم «زهرة حلب» التونسي-السوري المشترك، من إخراج رضا الباهي، وإنتاج عام 2015. يروي الفيلم- الذي تدور أحداثه على مدار 105 دقائق، قصة مسعفة تونسية

رجال الأمن بالقرب من فعاليات دورته السادسة والعشرين.

النضال في جنوب أفريقيا

وفيما بدا أنه تسليط للضوء على أعمال لم تكن تملك سابقاً مساحات في المهرجانات السينمائية الدولية، يعرض «أيام قرطاج السينمائي» فيلم «Action Comandante» من جنوب إفريقيا، إخراج نادين كوليت، وإنتاج عام 2000. وهو فيلم وثائقي طويل «90 دقيقة» حول سيرة وحياة رمز النضال من أجل الحرية في القسم الجنوبي من قارة أفريقيا، أشلي كريل، حيث نشأ أشلي في أسرة بسيطة من الطبقة العاملة، ليصبح فيما بعد أيقونة ورمزاً لحركة مقاومة الشباب الجنوب أفريقي في الثمانينات. ويعكس هذا الفيلم صورة حميمية لهذا الابن والأخ والمناضل الثوري.

تطحنها رعى الأزمات العميقة التي يعاني منها المجتمع التونسي، لتجد نفسها مضطرة إلى عبور الحدود التركية السورية، للبحث عن ولدها «17 عاماً» الذي التحق بالقتال مع إحدى المجموعات التكفيرية، مثقلاً بتعقيدات الحياة في تونس، وباضطراباته النفسية التي خلقتها الخلافات بين الأب والأم والتي تعود في الجذر إلى صعوبة الظروف الاقتصادية في البلاد.

يرى متابعون أن دلالة اختيار «زهرة حلب» كفيلم افتتاح، يأتي في سياق التصدي لمحاولات التعمية على الواقع التونسي، والدور الذي لعبته بعض الأحزاب السياسية في الدفع بالشباب التونسي إلى محرقة المواجهات التي تدور في المنطقة، وهي ذاتها الأحزاب التي هاجمت وجود المهرجان في موسمها الماضي، من خلال العملية الإرهابية التي استهدفت عدداً من



فردت «أيام قرطاج السينمائية» مساحةً لافتةً للأفلام الآسيوية والأوروبية، إلى جانب الأفريقية، في ظل غياب شبه تام للأفلام الهولودية الأمريكية

فردت «أيام قرطاج السينمائية» مساحةً لافتةً للأفلام الآسيوية والأوروبية، إلى جانب الأفريقية، في ظل غياب شبه تام للأفلام الهولودية الأمريكية



The Sea Inside

فيلم إسباني «إنتاج: 2004»
إخراج: إيلخاندرو أمينابار

يروى الفيلم قصة صياد إسباني اعتاد على كتابة الشعر بعد الانتهاء من عمله اليومي، كما تفرد دقائقه الـ125 على نقاشات وحوارات عميقة حول الصراع بين الحياة والموت، ليجد الصياد نفسه في دوامة التساؤلات التي عادة ما تخطر على بال الجميع، والتي في هذا الفيلم تحديداً تحسمها النهاية بطريقة غير متوقعة



Chronic

فيلم مكسيكي «إنتاج: 2015»
إخراج: ميشيل فرانكو

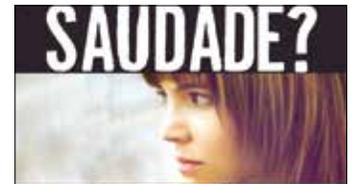
يعمل الممرض ديفيد مع المرضى الذين دخلوا المرحلة النهائية من داءهم. يقيم هذا الممرض المتقن والملتزم لعمله، علاقة تتجاوز العلاقات السائدة بين أعضاء السلك الطبي والمرضى، ويصبح صديقاً حميماً مع أحد مرضاه. ولكن في الحياة الشخصية، ديفيد غير فعال وأخرق وخجول. يحتاج إلى مرضاه بقدر ما يحتاجون إليه.



The Admirer

فيلم روسي «إنتاج: 2012»
إخراج: فيتالي ميلينكوف

ولد الكاتب الروسي الشهير، أنطون تشيخوف، في سانت بطرسبرغ عام 1860، وتوفي في عام 1904. تعرّف تشيخوف على الكاتبة الشابة ليديا أفيلوفا، لينشأ بينهما إعجاب متبادل والذي سرعان ما تحول إلى حب عميق، لكن ليديا متزوجة وأم لطفلين، فيما تشيخوف مصاب بمرض عضال. يروي «The Admirer» تلك العلاقة على امتداد 100 دقيقة.



SAUDADE

فيلم ياباني «إنتاج: 2008»
إخراج: كاتسويا توميت

يروى الفيلم قصة «سيجي» الذي يعمل في مواقع البناء. يتعرف على «هوساكا» العائد لتوه من تايلاند ويصبحان صديقين. ومتأثراً بالآزمة الاقتصادية المستفحلة، يغني «هوساكا» تعاسته وغبضه تجاه المجتمع الذي يعيش فيه. عام 2008 قام المخرج توميت بتصوير فيلمه Saudade وهي المدينة الواقعة في كوفو، وقد تم تمويل الفيلم بمساهمات من السكان.